



دراسات اقتصادية

مجلة نصف سنوية محكمة تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة - بغداد
العدد (٣٦) لسنة ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

رئيس التحرير

د. فلاح حسن ثويني

سكرتير التحرير

حسين غازي رشيد

الهيئة الاستشارية

أ.د. خليفة جبر الزبيدي

أ.د. محمود محمد داغر

أ.د. خليل محمد الجبوري

أ.د. محمد صالح القريشي

أ.د. حسن لطيف كاظم

د. علي شديخ الزبيدي

د. مظهر محمد صالح

أهداف وضوابط النشر

اهداف بيت الحكمة

بيت الحكمة مؤسسة فكرية علمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي واداري مقره في بغداد
ومن اهدافه:-

- * العناية بدراسة تاريخ العراق والحضارة العربية والاسلامية .
- * ارساء منهج الحوار بين الثقافات والاديان بما يسهم في تأصيل ثقافة السلام وقيم التسامح والتعايش بين الافراد والجماعات .
- * متابعة التطورات العالمية والدراسات الاقتصادية وأثارها المستقبلية على العراق والوطن العربي
- * الاهتمام بالبحوث والدراسات التي تعزز من تمتع المواطن بحقوق الانسان وحياته الاساسية وترسيخ قيم الديمقراطية والمجتمع المدني .
- * تقديم الرؤى والدراسات التي تخدم عمليات رسم السياسات .

ضوابط النشر

- تنشر المجلة البحوث التي لم يسبق نشرها ويتم اعلام الباحث بقرار المجلة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تسلم البحث .
- ترسل نسخة واحدة من البحث باللغة العربية مع ملخص له باللغة الانكليزية لا تزيد كلماته عن ٢٠٠ كلمة شريطة ان تتوفر فيه المواصفات الاتية :
- أ- ان يكون البحث مطبوعاً على قرص مرن (CD) بمسافات مزدوجة بين الاسطر وبخط واضح .
- ب- ان لا تتجاوز عدد صفحات البحث (٢٠) صفحة بقياس (A4) عدا البيانات والخرائط والمرتسمات.
- ج- ان تُجمع كل المصادر والهوامش مرقمة بالتسلسل في نهاية البحث وبمسافات مزدوجة بين الاسطر .
- يحصل صاحب البحث المنشور في المجلة على نسخة مجانية من العدد الذي ينشر فيه البحث .
- تعتذر المجلة عن اعادة البحوث سواء نشرت أم لم تنشر .
- يحتفظ القسم بحقه في نشر البحث طباعياً وكترونياً على وفق خطة تحرير المجلة .

المحتويات

كلمة العدد

رئيس التحرير ٧

البحوث والدراسات

السياحة العربية البيئية المؤشرات والمعوقات

أ.م.د. إلهام خضير عباس

الباحث محمد محسن ابراهيم ١١

الاقتصاد المصري بعد ثورة كانون الثاني يناير ٢٠١١ بين الضغوط الداخلية- والمحددات الدولية

د. اكرام عبد العزيز ٣٧

العلاقة بين الدين العام والتضخم النقدي في الاقتصاد العراقي

أ.م.د. هيثم عبد القادر الجنابي

م.سميرة فوزي شهاب ٥٧

أثر انخفاض أسعار النفط في الأزمة المالية في العراق

م.م. نبراس محمد عباس

الباحث سعدون عباس ٧١

سياسات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة في محافظة بغداد

أ.د. محمد صالح تركي القرشي

الباحث خلدون عبد القادر ٩٧

كلمة العدد

المجلة بحلّة جديدة

قال أحد الحكماء ((إن العُمر قصير والعِلْمُ كثير ، فخذ من كل علمٍ لِبابه ودع قشوره))، تعد مجلة دراسات اقتصادية التي تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة من بين المنابر العلمية الهامة والمحكمة علمياً والتي يسعى الباحثون والدارسون المتخصصون بالعلوم الاقتصادية الى الاستفادة من مخرجاتها البحثية والعلمية في مختلف فروع علم الاقتصاد ، ولباحثين ومتخصصين في ذلك الحقل من فروع المعرفة وفي اصدارية العدد السادس والثلاثون لعام ٢٠١٧ من مجلة دراسات اقتصادية توزعت البحوث والدراسات بين العديد من المواضيع التي تمس الشأن الاقتصادي العراقي والعربي ، فقد كان موضوع الاقتصاد الأخضر من مواضيع هذا العدد أحد السياسات الحديثة التي تدمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خطط التنمية ودورها في التخلص من التأثيرات السلبية لخطط التنمية المكانية التقليدية ومن ضمنها مشكلة استنزاف الطاقة.

بينما تناولت دراسة أخرى استعراض العوامل المؤثرة على الاقتصاد المصري بعد عام ٢٠١١ بكل إيجابياتها وسلبياتها مركزة على حقيقة مفادها أن نجاح بعض الاقتصادات أو فشلها يرتبط بإدارات تنفيذية مؤثرة وأخرى ليس لها تأثير .

وركزت الدراسة الثالثة على نمو السياحة العربية وتطورها والذي يترتب عليه العديد من الآثار الاقتصادية المهمة وذلك لامتلاك الوطن العربي المقومات السياحية البينية مما يجعل بالإمكان أن تكون المنطقة العربية هي الأولى أمام السائح العربي.

وكان موضوع الدين الخارجي ومعدل التضخم والعلاقة بينها في العراق هو عنوان الدراسة الرابعة في هذا العدد ، إذ ارتبطت مشكلات حجم الديون المستحقة على العراق بارتفاع مستويات التضخم التي واجهها الاقتصاد العراقي، لذلك فإن علاج التضخم بالتأكد سيؤدي إلى التخفيف من مشكلة الدين العام. أما الدراسة الأخيرة فكان القطاع النفطي هو موضوعها فالمعروف أن العراق هو أحد الدول المنتجة والمصدرة للنفط والذي يعتمد بشكل رئيس على إيرادات النفط بما لا يقل عن ٩٠٪ من اجمالي الإيرادات والمعروف ان الصادرات النفطية وعوائدها تتسم بعدم الاستقرار مما يجعل عملية تنويع موارد الاقتصاد ضرورة حتمية لا بد منها لأنها ستساهم في استقرار الاقتصاد والنشاط المالي في العراق. وفي الوقت الذي تثنى فيه هيئة تحرير مجلة دراسات اقتصادية جهود الباحثين في هذا العدد فإنها تعتر بتوجيه الدعوة للمفكرين والباحثين لتقديم دراساتهم وأرائهم التي تهتم بالوضع الاقتصادي العراقي والاقليمي والدولي فهي المنبر الحر لكل الأفكار العلمية والاقتصادية البناءة.

رئيس التحرير





البحوث والدراسات

السياحة العربية البينية المؤشرات والمعوقات (دراسة تحليلية)

أ.م.د. إلهام خضير عباس
الباحث محمد محسن إبراهيم

المقدمة

لم تعد السياحة في هذا العصر مجرد انتقال الأفراد من بلد إلى آخر إنما تنوعت أنشطتها واختلفت اتجاهاتها ونظمها وقوانينها وأصبحت ظاهرة إنسانية ونشاطاً اجتماعياً يخضع للعديد من المؤثرات والمتغيرات، كما كان للتطور الاقتصادي الذي شهده العالم خلال السنوات الماضية الأثر الأكبر على زيادة الحركة السياحية الدولية وتطوير القطاع السياحي ونموه في العديد من دول العالم .

وتركز الدراسة على نمو السياحة العربية وتطورها والذي يترتب عليه العديد من الآثار الاقتصادية المهمة. كما أن امتلاك الوطن العربي لمقومات السياحة البينية يجعل المنطقة العربية هي الأولى أمام السائح العربي، إذ السياحة البينية العربية هي الرصيد الاستراتيجي للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية مستقبلاً. وقد تضمن البحث ثلاثة مباحث وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: السياحة البينية العربية المفهوم والاهمية

المبحث الثاني : مؤشرات تطور السياحة العربية البينية

المبحث الثالث : معوقات السياحة العربية البينية

الإطار المنهجي للبحث

أولاً- مشكلة البحث:

تواجه السياحة العربية البينية معوقات عدة وعند تشخيصها يتم إيجاد الحلول لها أو تجاوزها ويمكن تصنيفها إلى عدة معوقات هي: معوقات سياسية، ومعوقات أمنية، ومعوقات صحية وبيئية، ومعوقات اقتصادية، ومعوقات قانونية وتشريعية، ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية، معوقات إعلامية وتسويقية، ومعوقات أخرى.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

- التعرف على مفهوم ومقومات السياحة العربية البينية وأهميتها.
- دراسة أهم مؤشرات تطور السياحة العربية البينية.
- تشخيص معوقات السياحة العربية البينية.

ثالثاً: فرضية البحث:

الفرضية الأولى: إن للسياحة البينية العربية تأثيراً إيجابياً في اقتصاديات الدول العربية والنمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير للسياحة العربية البينية في اقتصاديات الدول العربية لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي.

رابعاً: أسلوب البحث:

اعتمد الباحث أسلوب التحليل الوصفي في البحث كونه الأسلوب المناسب لهذا النوع من الدراسات والتي تجمع بين السرد التاريخي والتحليل المنطقي لموضوع الدراسة إضافة إلى أن حدود البحث تتضمن عقوداً طويلة تبدأ من الألفية الأولى ولغاية ٢٠١٢.

المبحث الاول

السياحة البينية العربية (المفهوم والاهمية)

١- مفهوم السياحة البينية: بحسب موقع الموسوعة (ويكيبيديا) على الشبكة الدولية للمعلومات للأنترننت هي: (عبارة عن التعاون الدولي والإقليمي بين مجموعة من الدول واحتكاكها عن طريق السياحة لتوطيد العلاقات فيما بينها وتحقيق العلاقات المتبادلة فيما بينها)^(١).

و عرفها(كافي): بأنها تمثل حركة السياح بين الدول المتجاورة التي تمثل إقليمياً سياحياً واحداً كإقليم غرب أوروبا وإقليم شرق أوروبا، وإقليم الوطن العربي^(١). وهذا تعريف من وجهة النظر الجغرافية. و عرفتها منظمة السياحة الكاريبية: على أنها تمثل حركة السياحة والسفر من قبل سكان منطقة البحر الكاريبي الكبيرة داخل الإقليم. ويشمل رحلات التسوق، والرياضة، والمناسبات الاجتماعية والمهرجانات الثقافية ومتطلبات العمل الشخصية مثل الحصول على العلاج الطبي أو وثائق السفر الدولية ومزيداً من التعليم^(٢). وهذا التعريف من وجهة نظر إقليمية لإقليم الكاريبي وذكرها (Inkson & Minaret) في كتابهما مقدمة في إدارة السياحة إذ قالوا: (عرفت السياحة البينية على أنها الزيارات السياحية الدولية من قبل المقيمين من بلد إلى بلد آخر في نفس الإقليم، أي يكون الإقليم منطقة توليد للسياح، ومنطقة جذب سياحي في الوقت نفسه^(٣)).

٢- مفهوم السياحة البينية العربية:

هي بحسب (الأنصاري): تشمل السياحة بين أبناء البلد وأبناء البلدان الإقليمية المحيطة به عن طريق الأفراد أو المجموع السياحية وتزيد هذه السياحة من روابط الإخوة والتآلف بين أبناء هذه البلدان^(٤) ويمثل هذا التعريف وجهة نظر اجتماعية و عرفها(أبو رمان والراوي): بأنها حركة السياح ضمن الإقليم العربي أو إقليم الشرق الأوسط كما اعتادت أن تسميه منظمة السياحة العالمية (WTO)^(٥). وهذا التعريف من وجهة نظر جغرافية إقليمية وهو تعريف واسع وغير محدد لنوع وطبيعة الحركة السياحية.

و عرفها (الخطيب): بأنها (انتقال السياح العرب بين أرجاء الإقليم السياحي العربي أو المنطقة العربية وهي سياحة إقليمية عربية)، وقد تعارف الدارسون العرب في القطاعين العام والخاص على تسميتها السياحة البينية العربية^(٦). وهذا التعريف ذو وجهة نظر سياحية إقليمية عربية.

إن حركة السياحة داخل الوطن العربي لها ثلاثة اتجاهات يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع:

١ - السياح الدوليون الوافدون من خارج الإقليم أي من دول أخرى غير عربية إلى الإقليم نفسه أو الى الدول العربية بصورة منفردة ويشمل السياح الأوروبيون والأمريكان والآسيويين والأفارقة.

٢ - السياح العرب من وإلى الدول العربية نفسها، وهم أيضاً سياح دوليين ما داموا قد عبروا حدود بلدهم إلى بلد عربي آخر. ويشمل السياح العرب فقط. (وهو موضوع بحثنا).

٣ - السياح العرب من الإقليم نفسه، أي من الدول العربية إلى أقاليم ودول خارج الإقليم العربي، ويشمل السياح العرب فقط.

يظهر النوع الأول والثاني في الإحصائيات الرسمية للمنظمة العالمية للسياحة تحت باب السياح الدوليين لمنطقة الشرق الأوسط، أما النوع الثالث فلا يظهر إلا ضمن دراسة كل دولة على انفراد^(٧)

ويرى الباحث أن السياحة العربية البينية هي: (حركة السياح العرب أفراداً ومجموع بين الدول

العربية لغرض الاستجمام والعلاج والتسوق والترفيه وحركة رجال الأعمال والدراسة وتنمية العلاقات العربية العربية).

ثانياً: الأهمية

أ- الأهمية الاقتصادية .

ب- الأهمية السياسية .

ج- الأهمية الاجتماعية .

أ- الأهمية الاقتصادية :

إن السياحة الإقليمية العربية تشكل نسبة مهمة من إجمالي الحركة السياحية في كثير من البلاد العربية وإن أمانة جامعة الدول العربية تقدر حجم التبادل السياحي العربي بنحو (٤٥٪) من الحجم الكلي للسياحة العربية وحجم التجارة البينية في قطاع الخدمات بنحو (٢٥٪) . بينما قدر باحثون آخرون حجم السياحة الإقليمية العربية بنحو (٤٠-٧٠٪) تقريباً من إجمالي الحركة السياحية في دول المشرق العربي، وبأقل من (١٠٪) في دول المغرب العربي^(٩) وقد يكون من الظواهر الإيجابية التي تشهدها السياحة العربية، أن (الحركة السياحية البينية) تأخذ طابعاً إقليمياً واضحاً، إذ تتبادل الدول المتجاورة السياحة فيما بينها بصورة أكثر وضوحاً من التبادل السياحي بين الدول المتباعدة، وكثيراً من هؤلاء الزوار يصنفون (مسافرين عابرين) ومن ثم فإن كثير من فوائد السياحة الاقتصادية والاجتماعية ربما تتحقق بالشكل المطلوب إذا استطاعت هذه المقاصد السياحية الاحتفاظ بالمسافرين لأطول مدة ممكنة من وقتهم المخصص.

أوضح خبراء السياحة العرب من خلال تأكيدهم أهمية السياحة البينية أن النمو المتواصل والمتوازن للنشاط والعمل السياحي في أي وجهة سياحية يعتمد على ثلاثة محاور أساسية هي السياحة المحلية والسياحة البينية الإقليمية والسياحة البعيدة من خارج إقليم العرب^(١٠) .

غير أننا نلاحظ أن السياحة الوافدة إلى الدول العربية من المحور الثالث التي يطلق عليها السياحة ذات المدى الطويل قد حظيت باهتمام خاص سواء في جانب العرض أو الخدمات فأقيمت لها المنشآت وزودت بالخدمات التي تخاطب السائح الأجنبي أكثر من السائح العربي^(١١) .

إن السياحة البينية العربية أكثر إيثاراً للدخل السياحي . فمن المعروف أن السائح العربي أطول إقامة وأكثر إنفاقاً مقارنة بالسائح الأجنبي^(١٢) .

ومن ثم فإنها تؤثر إيجابياً على اقتصاديات الدول العربية في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي وتنمية القطاعات المتصلة بالقطاع السياحي وتوفير فرص عمل نتيجة الاستثمارات السياحية المطلوب توفيرها للسائح العرب القادمين وتطوير وتنمية مهاراتهم بما يليق مع مستوى

الخدمات المقدمة للسياح العرب إضافة إلى توثيق العلاقات الإنسانية والاجتماعية والثقافية بين الشعوب العرب.

ب- الأهمية السياسية

إن السياحة العربية البينية تقلل من مخاطر تقلبات السياحة الدولية الأجنبية، وخصوصاً تلك التي تتعلق بقرارات سياسية تستهدف الضغط الاقتصادي على الدول العربية عن طريق منع زيارة رعايا الدول الأجنبية الغربية للدول العربية. كما يمكنها أن تغدو أكثر مرونة بل مستمرة طوال العام؛ بقليل من التنسيق والتعاون العربي المشترك وذلك بوصفها حركة داخل الوطن العربي كله. كذلك تشجع على قيام الاستثمارات العربية المشتركة، خصوصاً في المشروعات الكبرى، مما يقلل من مخاطر الاستثمارات الأجنبية المماثلة التي باتت معروفاً عنها أنها تسيطر إلى حد كبير على النشاط السياحي في الدول العربية^(١٣).

إن نشاط حركة السياحة البينية بين أقطار الوطن العربي سوف ينعكس على حجم المجاميع الوافدة من الأقطار البعيدة والحصول على نسبة إضافية من الحصة السوقية العالمية، فالسائح العربي لا يتأثر بالشائعات التي تروجها وسائل الإعلام الأجنبية بقصد التأثير السلبي على حجم السياحة الوافدة، كما أن الدول المضيفة قد تكون عرضة لضغوط سياسية واقتصادية عن طريق حضر سفر السياح الغربيين إليها ذلك أن السياحة أصبحت إحدى وسائل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والجيوبوليتيكية للدول^(١٤).

ج- الأهمية الاجتماعية:

غالباً ما يشارك السائح العربي مع جميع أفراد عائلته بالرحلة السياحية. إن حركة السياحة البينية العربية من شأنها زيادة أواصر الإخاء والمحبة والتواصل الاجتماعي وزيادة التعاون التجاري والصناعي مما يزيد من تلاحم الشعب العربي. وهنا يبرز دور السياحة في تحقيق ما عجزت السياسة عن تحقيقه.

السياحة العربية بصورة عامة وعلى العكس من السياحة الأوروبية والغربية عموماً هي سياحة فردية أو أسرية وليست سياحة المجموعات السياحية الكبيرة، ذلك أن السياح العرب يستهدفون الراحة والاستجمام والتسوق والعلاج والترفيه وعقد الاتفاقات والصفقات التجارية^(١٥).

المبحث الثاني

مؤشرات تطور السياحة العربية

يمكن التعرف على الخصائص الاقتصادية لقطاع السياحة من خلال استعراض أهم مؤشرات التطور السياحي والتي سنتناولها في هذه الفقرة والتي تمثل أهم المتغيرات السياحية وهي:

١- دوافع السفر.

٢- أعداد السياح نسبة إلى عدد السكان.

٣- ليالي المبيت و متوسط بقاء السائح.

٤- العوائد السياحية و متوسط الإنفاق اليومي للسياح.

٥- الطاقة الفندقية و نسبة الإشغال.

٦- عدد وظائف العمل المباشرة و غير المباشرة لقطاع السياحة.

٧- قيمة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

٨- الصادرات و الاستيرادات السياحية.

مع الإشارة إلى أننا لم نتمكن من الحصول على بيانات بعض الدول العربية على مستوى وزارات السياحة أو أن التقارير التي حصلنا عليها يعود بعضهاً منها إلى سنوات سابقة وإن كانت تقارير صادرة عن هيئات دولية أو خاصة ببعض الدول العربية.

١- دوافع السفر:

إن دوافع السفر لدى السواح العرب في الدول العربية تكاد لا يوجد فيها اختلاف واضح عن باقي السياح بمعنى أن الزيارة بدافع الراحة والترفيه والعطلات تمثل الدافع الأول في معظم الدول العربية بنسب متفاوتة من (٧٪ إلى ٩١٪) يليها دافع زيارة الأقارب بنسب من (١٧٪ إلى ٢٥٪) ثم الزيارة بدافع العمل (٢٢٪) و تبقى الزيارة بدافع الحج والدين من أهم دوافع السفر إلى السعودية والدافع التجاري والمهني بنسب من (٣,٥٪ إلى ٣٩٪) من جملة السياح العرب.^(١٦)

وكما هو موضح في الجدول رقم (1) وحسب ما توافر من بيانات لسنتين مختلفة لبعض الدول العربية.

جدول رقم (١)

توزيع دوافع السفر للسياح العرب حسب النسب المئوية لبعض الدول العربية

الدول لدافع	الاردن 2006	البحرين 2006	الجزائر 2006	السعودية 2006	سوريا 2001	فلسطين 1999	مصر 2003	المغرب 1999
الراحة والترفيه والعطلات	14,5	72,9	73,2	4,9	44,8	29,0	91,2	100,0
زيارة الأهل والأقارب	14,5	1,7	---	13,1	18,6	0,6	--	----
العمل التجاري	3,8	17,3	24,6	24,2	12,6	12,9	1,3	-----
العلاج الصحي	3,0	----	----	----	1,9	0,6	1,4	----
الدين والحج	---	----	----	46,6	19,0	56,3	---	----
الدراسة والتدريب	0,5	----	-----	----	----	----	0,5	----
أخرى	63,0	8,1	2,2	11,2	3,1	0,7	5,5	----
الإجمالي	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: جامعة الدول العربية - التقرير السنوي - الفصل الثاني عشر - التعاون العربي في قطاع السياحة - 2007 ملحق (12/1).

ومن الجدول السابق يتبين لنا أن المغرب ومصر هي من أكثر الدول استقطابا للسياح لغرض الراحة والترفيه والعطلات تأتي بعدها الجزائر والبحرين ثم سوريا ، والأردن أخيرا وذلك لوجود أماكن السياحة الترفيهية وتأتي السعودية وفلسطين من بين الدول الأكثر استقطابا للسياحة الدينية لوجود الأماكن المقدسة للمسلمين كمكة المكرمة والمدينة المنورة في السعودية والقدس في فلسطين لوجود المزارات الإسلامية في سوريا .

٢ - نسبة أعداد السياح إلى عدد السكان في بعض الدول العربية:

عند الإشارة إلى قدرات الدول الاستيعابية في المجال السياحي يتم اعتماد مؤشر نسبة السياح إلى عدد سكان تلك الدولة ففي الدول ذات الصدارة العالمية نجد أن هذا المؤشر يفوق ١٠٠٪ ففي فرنسا على سبيل المثال تبلغ هذه النسبة ١٢٦٪ وفي اسبانيا ١٢٩٪ بمعنى أن الدولة قادرة على استيعاب سياح واستقبالهم في سائر أوقات العام أكثر من تعداد سكانها ، مع توافر كل الخدمات لهم من إقامة ووسائل نقل وغيرها من دون تأثر معيشة المواطن المحلي وحياته (١٧) .

جدول رقم (٢)

أعداد السياح في الدول العربية بالنسبة إلى عدد السكان والحصة السوقية

اسم الدولة	عدد السياح (ألف)	عدد السكان (مليون)	الحصة السوقية %	نسبة السياح إلى عدد السكان %
الإمارات	977,8	9,2	17,3	98
الأردن	162,4	6,31	8,0	66
السعودية	664,13	28,28	26,3	48
قطر	527,2	2,05	---	48
لبنان	365,1	4,42	2,6	31
سوريا	070,5	22,39	---	23
مصر	196,11	80,72	21,5	14
فلسطين	488	4,04	0,9	12
الكويت	269	3,25	---	8
العراق	518,1	32,57	---	5
اليمن	829	23,85	--	3

المصدر تقرير الدول العربية أرقام ومؤشرات، العدد الثالث، ٢٠١١

يبين الجدول السابق عدد السياح والحصة السوقية، أي نسبة عدد السياح الوافدين إلى الدولة إلى عدد السياح الإجمالي للدول المذكورة في الجدول أعلاه وليس إلى عدد السياح في العالم. تظهر بيانات الجدول أن مؤشر نسبة السياح إلى عدد السكان في الدول العربية متباينة جدا. إذ يختلف من دولة إلى أخرى وهذا ما يبين الاختلاف في الاهتمام بالجانب السياحي في الوطن العربي كما تختلف مقومات السياحة في كل دولة عن الدول الأخرى. نلاحظ أن نسبة عدد السياح إلى عدد السكان في دولة الإمارات بلغت ٩٨٪ وهي أعلى نسبة بين الدول العربية. وذلك بسبب الاهتمام بالبنية التحتية والقيام بالاستثمارات السياحية الكبيرة وامتلاكها اقتصاداً متطوراً وحديثاً مكنها من استقبال عدد سياح يفوق عدد السكان بكثير. إذ ليس شرطاً أن يكون عدد السكان قليلاً في تلك الدولة حتى تحصل على مؤشر كبير. بل أن إستراتيجية الدولة في الجذب السياحي مهمة أيضاً. أما باقي الدول العربية فنجد أن الأردن والسعودية وقطر حققت نسبة مرتفعة نسبياً، وكانت على التوالي ٦٦٪، ٤٨٪، ٤٨٪ وكانت فلسطين والعراق واليمن في مستويات منخفضة من المؤشر حيث جاءت على التوالي ١٢٪ و ٥٪ و ٣٪ وهذا راجع لضعف في التخطيط للسياحة وتمييزها وضعف البنية الأساسية وظروفها الأمنية والسياسية^(١٨).

من هذا المنطلق يجب أن تستفيد الدول ذات الأعداد المنخفضة من السياح من تجارب الدول الجاذبة

للسياح، من خلال البحث عن عوامل الجذب السياحي في كل منها، والعمل على تنمية وتطوير مقومات الجذب السياحي لديها (١٩).

يتبين ، من خلال تتبع الحركة السياحية حسب مجموعات السياح في عام ٢٠١١، أن الجنسيات العربية على نحو عام، ودول الخليج على نحو خاص، تحتل المركز الأول في حركة السياحة الدولية الوافدة إلى الأردن، (مثلاً) فقد شكلوا ٦٩٪ من نسبة السياح القادمة للأردن، بسبب الجوار الجغرافي من جهة، والتجانس البشري من جهة أخرى، وساهمت الدول الأوروبية بنسبة ١٠٪، وجاءت بالمركز الثاني في الحركة السياحية الوافدة للأردن، كما يتضح في الشكل (١)(٢٠)

وأشارت إحصائات وزارة السياحة اللبنانية إلى أن السياح العرب إلى لبنان عام ٢٠٠٠ كانوا (٣٠٠٥٤١) سائحاً أما في العام ٢٠٠١ فوصل العدد إلى (٣٤٥٩٣٥) أما في العام ٢٠٠٩ فقد وصل عدد السياح العرب في لبنان إلى (٧٨٥٩٦٥)(٢١) ص

٣- ليالي المبيت ومتوسط مدة الإقامة:

تتباين أعداد السياح العرب القادمين للسياحة في بعض الدول العربية كما يتباين متوسط مدة إقامتهم والذي يتراوح ما بين ٦,٣ و ١٠,١ يوماً عدا مصر وسوريا واليمن بنسب ١٣,٣ و ٦,١ و ٦,١ على التوالي لعام ٢٠٠٥ ومع إن مصر واليمن حققا أكبر عدد من السائحين العرب بلغ ٧,١ و ٦,١ مليون سائح على التوالي إلا أن الأهمية النسبية للسياحة العربية البيئية كانت الأعلى من حيث عدد السياح والليالي السياحية في كل من السعودية واليمن إذ بلغت ٧٢,٩٪ للسعودية و ٧١,٧٪ في اليمن ويكون الترتيب كالتالي:

أ- مصر حققت أعلى نسبة ١٣,١٪ بسبب توفر أماكن السياحة الترفيهية.

ب- سوريا ثانياً لتوافر أماكن السياحة الدينية والترفيهية والسواحل البحرية ومناطق الجمال الطبيعي.

ج- واليمن ثالثاً لتوافر الأماكن الأثرية.

٤- الإنفاق السياحي والعوائد السياحية:

ويمثل الإنفاق الذي يقوم به السياح على مختلف السلع والخدمات السياحية وغير السياحية خلال إقامتهم في الدولة المضيئة، فكل إنفاق يتم داخل الدولة المضيئة ممن يعد سائحاً فهو إنفاق سياحي استهلاكي. وأما الإنفاق الذي يقوم به المستثمرون في صناعة السياحة من خلال إنشاء وتسويق المشاريع والمنتجات السياحية المتنوعة لتحقيق أرباح فهو إنفاق سياحي استثماري، وهو من هذا الجانب يمثل دخلاً تحصل عليه فئات مختلفة في المجتمع (٢٢)

يعتمد عدد كبير من الدول على السياحة كمصدر مهم وأساسي للعملة الأجنبية. ونظراً إلى إنفاق

السياح في الدول خلال عام ٢٠٠٣ يلاحظ أن هناك دولاً حققت مستويات مرتفعة للإنفاق السياحي مقارنة بغيرها من الدول مثل: مصر، والسعودية، إذ بلغ الإنفاق السياحي في تلك الدول نحو (٤٧٠٤) مليون دولار و(٣٤١٨) مليون دولار على الترتيب.

وهناك دول حققت مستويات ضئيلة نسبياً مثل البحرين؛ إذ بلغ الإنفاق السياحي في تلك الدول نحو(٩٨٥) مليون دولار، كذلك هناك دول قل فيها الإنفاق السياحي عن (٥٠٠) مليون دولار(٢٣)

إن العائدات السياحية مقابل السائح الواحد تختلف باختلاف السمات السياحية لكل بلد من حيث طول فترة الإقامة والغرض من الزيارة والمسافة الجغرافية وأنواع التسوق وخلافها، فعلى سبيل المثال بلغ متوسط العائدات السياحية مقابل السائح الواحد لدى منظمة التعاون الإسلامي ٨٩٣ دولار أمريكي عام ٢٠١١ وفي العام نفسه تم تسجيل أعلى عائدات سياحية مقابل الفرد لدى لبنان (٢٧٢ دولار)، تلتها فلسطين وعمان (١٨٨٦ دولار) لكل منها، وقطر (١٧٦٦ دولار) ومصر (٩٨٣ دولار).

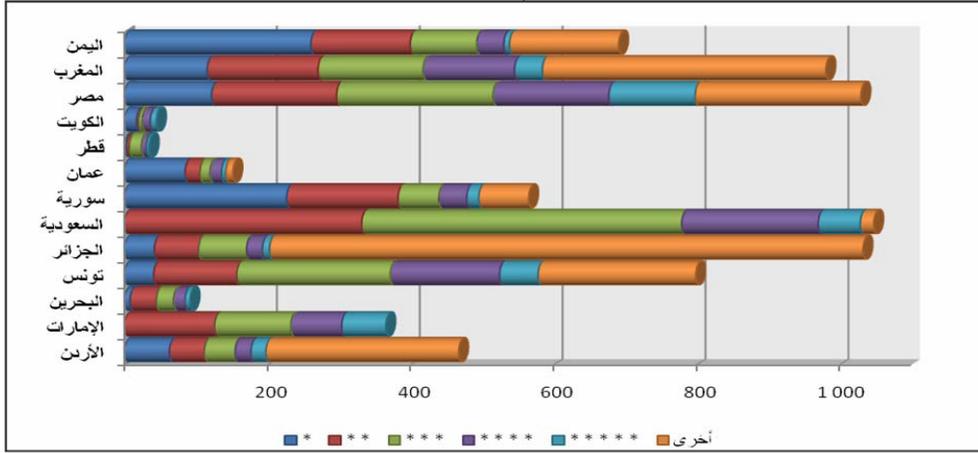
وعلى المستوى الفردي للبلدان، يلاحظ أن نشاط السياحة العالمية، من حيث عدد السياح والعائدات ما زال يتركز في عدد قليل من البلدان وعلى سبيل المثال في عام ٢٠١١ كانت المملكة العربية السعودية ومصر والمغرب والكويت وتونس والأردن هي البلدان الأكثر استقطاباً للسياحة الدولية(٢٤).

٥- نسب الإشغال والطاقة الفندقية

تتباين الطاقة الفندقية المتاحة في الدول العربية تبايناً كبيراً إذ تزيد أعداد الفنادق في بعض الدول عن ألاف فندق، ففي السعودية مثلاً (١٠٤٩)، مصر (١٠٣١) والجزائر (١٠٣٤) في حين تقتصر على(٣٥) فندقاً في قطر (٤٥) فندقاً في الكويت، وتتفاوت الطاقة الفندقية في الدول العربية فيما بين المجموعتين لكن توزيع أعداد الفنادق بحسب فئاتها يظهر بعداً آخرًا. إذ نجد أن توزيع الطاقة الفندقية في الدول العربية حسب فئاتها يختلف بشكل كبير وفقاً للوضع الاقتصادي للدولة وطبيعة السياح الوافدين إليها، فنجد مثلاً أن الفنادق من فئة النجمتين والثلاثة نجوم نسبتها (٧٣٪) من الطاقة الفندقية في السعودية وهو ما يتناسب وطبيعة السياح القادمين إليها من حيث أنها في معظمها سياحة دينية على شكل أفواج كبيرة وخلال فترات محددة إذ تحرص الدولة على تخفيض تكلفة الإقامة قدر الإمكان وبالمقارنة مع الجزائر التي تمتلك طاقة فندقية متقاربة في عددها مع السعودية نجد أن(٨٠٪) من الطاقة الفندقية بالجزائر يصنف في فئة أخرى والتي تتضمن المنتجات والشاليهات وبيوت الشباب وهو أيضاً ما يتناسب مع طبيعة السياح القادمين إليها وأن معظم السياح الزائرين للجزائر هم من أوروبا والذين يقصدون الجزائر لزيارة اليوم الواحد وقضاء العطلات على السواحل، وتتميز كل من مصر والإمارات بتوزيع متكافئ للطاقة الفندقية على الفئات المختلفة لها، فيما ترتفع نسبة الفنادق المصنفة تحت بند (آخر) في كل من المغرب الأردن كما في الشكل رقم (٣)(٢٥).

شكل رقم (٣)

توزيع الطاقة الفندقية حسب فئات التصنيف الفندقي لبعض الدول العربية عام ٢٠٠٥



جامعة الدول العربية، التقرير السنوي، الفصل الثاني عشر التعاون العربي في قطاع السياحة،
ص ٢٢٢

٦- عدد وظائف العمل المباشرة وغير المباشرة لقطاع السياحة:

تعتمد السياحة على الاستخدام المكثف للعنصر البشري وهي بذلك توفر طيفاً واسعاً من فرص العمل والتي تتراوح من الفرص التي تتطلب مستويات عالية من المهارة إلى فرص تتطلب مهارات أقل كما أن السياحة قادرة على استيعاب الداخلين إلى سوق العمل بمختلف مستوياتهم التأهيلية خاصة فئة الشباب (٢٠-٢٩) إذ تشير الإحصائيات الدولية إلى أن ٥٠٪ من العاملين في قطاع السياحة هم من فئة الشباب التي ترتفع فيها نسب البطالة في جميع الدول ومن ثم فإن للسياحة دوراً كبيراً ومهماً في امتصاص البطالة لهذه الفئة النشطة من المجتمع وتتصف السياحة بكون منتجاتها وخدماتها تستهلك عند مراكز الإنتاج إذ يتعين على السائح أن يذهب بنفسه إلى الوجهة السياحية مما يعمم الفائدة على المجتمعات المحلية ويحد من الهجرة للمراكز الحضرية الكبرى وبالتالي فإن السياحة تتيح فرص التوظيف والعمل في مختلف المناطق والمحافظات والقرى، كما يتصف التوظيف في قطاع السياحة بتوفيره وظائف متناسبة أوقاتها مع الظروف المختلفة لفئات المجتمع كافة إذ توفر فرصاً وظيفية أفقية ورأسية ووظائف دائمة ومؤقتة وأخرى على نظام الدوام الجزئي ووظائف موسمية وغيرها تناسب الطلبة وربات البيوت وغيرهم ومن المعروف أن السياحة تعتمد بشكل رئيس على المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي توفر فرص أكبر للتوظيف لاسيما توفيرها فرصاً للتوظيف الذاتي من خلال الاستثمار المباشر في الفرص الكبيرة في قطاع السياحة ويدعم ذلك انخفاض التكاليف وعوائق الدخول وتمثل المنشآت السياحية الصغيرة والمتوسطة عالمياً أكثر من ٩٠٪ من إجمالي المنشآت السياحية^(٢٦) ويؤدي النشاط السياحي دوراً مهماً في خلق فرص التوظيف سواء على نحو مباشر يتصل باستغلال

المقاصد السياحية أي داخل قطاع السياحة ذاته كالعائلة المخصصة للنقل السياحي والإرشاد السياحي وحماية وحفظ السياح وشؤونهم أو على نحو غير مباشر بالمساهمة في خلق فرص العمل بالقطاعات التي تمتد السياحة باحتياجاتها من السلع والخدمات والعاملين في البنية الأساسية والزراعية وتجارة المواد الغذائية والرعاية الصحية.

و طبقاً لدراسات مكتب العمل الدولي فإن معدل خلق وظائف مباشرة في قطاع الفنادق فقط يتراوح بين (٥,٠ - ١) إلى فرصة عمل واحدة لكل غرفة جديدة في فندق ويرتفع هذا المعدل في الدول ذات الرواتب المنخفضة ليصل نسبياً إلى ١,٥ أو أكثر وتقدر دراسات أخرى أن إضافة سرير جديد في فندق بتونس مثلاً يساهم في توظيف سنوي نحو ٢,٧ شخص في قطاع البناء والتجهيزات الأساسية (أدوات المطبخ والمناضد وغيرها من المنقولات المنزلية إضافة إلى خلق مزيد من فرص التوظيف من خلال مضاعفة التشغيل وأن إضافة غرفة جديدة لفندق في مصر تساعد في توفير ٨,١ فرصة عمل^(٢٧)

جدول رقم (٣) فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي يوفرها القطاع السياحي في الدول العربية

الدولة	العمالة المباشرة		العمالة غير المباشرة	
	عدد المشتغلين بالآلاف	النسبة من إجمالي المشتغلين بالآلاف %	عدد المشتغلين بالآلاف	النسبة من إجمالي المشتغلين بالآلاف %
البحرين	41	10	93	23
تونس	282	9	524	17
المغرب	942	9	1658	15,5
الأردن	142	8	329	19,1
مصر	1505	7	2816	13,7
سوريا	476	7	1017	14,2
لبنان	60	5	198	14,7
السعودية	227	3	736	8,6
عمان	33	3	107	10.1
ليبيا	52	3	267	15.8
الكويت	29	2	123	7.1
قطر	11	2	62	13
اليمن	90	2	428	7,7
جزر القمر	4	2	9	5,5
الجزائر	125	1	479	5,4
الإمارات	40	1	348	13,3
السودان	39	1	361	701

المصدر: جامعة الدول العربية، التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل ١٢، ٢٠٠٧، ص ٤٠٤

من خلال الجدول في أعلاه إذ تم ترتيب الدول تنازلياً من أعلى دولة نسبة لمساهمة العاملين في

القطاع السياحي مساهمة مباشرة فيها إلى الأقل إذ جاءت البحرين أولاً بنسبة مساهمة مباشرة وكانت ١٠٪ من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد وكان عدد العاملين ٤١ ألفاً، ونسبة العمالة غير المباشرة بنسبة ٢٣٪ من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد بعدد قدر ٩٣ ألف عامل وجاءت تونس والمغرب بالمرتبة الثانية بنسبة مساهمة مباشرة قدرت ٩٪ من إجمالي المشتغلين بالاقتصاد وبعدد ٢٨٢ و ٩٤٢ على التوالي ونسبة مساهمة غير مباشرة ١٧ و ١٥,٥٪ على التوالي. وجاءت مصر بأعلى عدد من المشتغلين مباشرة في القطاع السياحي وكان عددهم ١٥٠٥ ألف عامل وذلك لكثرة عدد نفوس مصر بالرغم من أن المساهمة المباشرة بلغت نسبة ٧٪ ونسبة المساهمة غير المباشرة ٣,٧ و بعدد ٢٨١٦ ألف عاملاً من إجمالي المشتغلين بالاقتصاد. وهذه النسب تعبر عن حضور السياحة وتأثيرها الفعال في اقتصاديات العمل للدول العربية .

٧- قيمة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: إن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يتباين من دولة إلى أخرى إذ تراوحت هذه النسبة بين (٥٪) و (٢٢,٥٪). إذ يعتمد الأردن، مثلاً، بشكل كبير على القطاع السياحي في تنمية اقتصاده وهذا لافتقار الأردن إلى موارد الطاقة (البترو والغاز) .

والجدول رقم (٤) يوضح مقارنة لمساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي لعدد من الدول العربية لعام ١٩٩٩ و عام ٢٠١٢ .

جدول رقم (٤) مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

البلد	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي %GDP	
	1999	2012
البحرين	10,6	12,5
مصر	9	15,1
الاردن	22,5	22
الكويت	5	4,5
عمان	7	7
قطر	6,2	6,7
السعودية	6,4	5,2
سوريا	6,1	11,1
اليمن	5,2	6,8

World Travel & Tourism Council (WTTC). Economic Impact Report. Country eport2013 :

من خلال الجدول في أعلاه يتبين لنا الدور الكبير لمساهمة السياحة في التنمية ففي البحرين مثلاً يسهم القطاع السياحي بنسبة (١٢,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي وفي مصر بلغت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي مايقارب (١٥٪) وفي الأردن مايعادل (٢٢٪) من الناتج المحلي و خلاصة لما سبق فإننا نستطيع القول أن السياحة تسهم في دفع عجلة التنمية في الدول العربية وذلك

لدورها الملموس في تحسين الناتج المحلي الإجمالي وبالنظر إلى واقع السياحة في الدول العربية فإننا نجد أن أفضل الدول السياحية العربية هي مصر والإمارات ولبنان والأردن ، إذاً تعتبر السياحة مؤشراً مهماً في معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاديات العربية ذات الإمكانيات السياحية.

٨- قيمة الصادرات السياحية:

يقصد بالتصدير السياحي الإنفاق الناتج عن الزائرين داخل البلاد و عن طريق السياح الدوليين على حد سواء رحلات العمل والترفيه بما في ذلك الإنفاق على النقل^(٢٨).

نلاحظ في الجدول رقم(٥) بالنسبة للتصدير الناتج عن الزائرين فقد بلغ أكثر من (٣١٪) من إجمالي الصادرات لحالة لبنان والأردن، ثم تليها مصر بنسبة مساهمة (٢١٪) ولا شك في أن إنفاق السياح في البلد المضيف يكون لمصلحة البلد المستقبلي كمشراء قطع وتحف وملابس تقليدية وأيضاً المنتجات الموجودة في الأسواق والمستوردة من دول أخرى ما يعمل على تنشيط حركة الإنتاج والبيع⁽²⁹⁾.

جدول رقم (٥)

حصة السياحة من GDP بالعملة المحلية ونسبتها ونسبة التصدير الناتج عن السياح للدول العربية

الدول	حصة السياحة والسفر من		نسبة التصدير الناتج عن السياح % من إجمالي الصادرات
	٪	GDP عملة محلية	
البحرين	١٢,٥	١٣٥١,٧ مليون	٧,٦
مصر	١٥,١	٢٢٧,٦ مليار	٢١,٧
الأردن	٢٢	٤٧٥٠,٥ مليون	٣١,٩
الكويت	٤,٥	٢٣٣٥,٨ مليون	٠,٥
لبنان	٢٥,١	٦٧٩٠,٦ مليار	٣١,١
عمان	٧	٠٤٣,٢ مليون	٣,٢
قطر	٦,٧	٤٧,٦ مليار	٤,٩
السعودية	٥,٢	١٢٥,١ مليار	٢,٢
السودان	٣,١	٦٣٤٨,١ مليون	١,٧
سوريا	١١,١	٣٠٧,٩ مليار	١٦,٧
الإمارات	١٤,٣	٣,٦ مليار	٩,٧
اليمن	٦,٨	٦٢٩,٩ مليار	٣,٤

Source: World Travel & Tourism Council (WTTC). Economic Impact Report. Country Report 2011 المصدر من اعداد الباحث بالرجوع الى

معوقات السياحة العربية البينية

١. المعوقات السياسية:

يشكل العامل السياسي أحد أهم العوامل والمحاور الرئيسية التي حرمت منطقة الشرق الأوسط من الظهور بشكل يليق بقدراتها وإمكاناتها على خارطة السياحة العالمية، إذ يعد هذا العامل الأكثر تأثيراً على قطاع السياحة في الوطن العربي خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية^(٣٠).

كما أن العامل السياسي هو المسؤول على نحو مباشر عن حرمان الشرق الأوسط من الظهور بشكل يعبر عن إمكاناته الحقيقية على الخريطة السياحية وذلك بنشيت جهود دول الإقليم سياحياً^(٣١). وتمثل العوامل السياسية عائقاً كبيراً في وجه تنمية السياحة العربية بين الدول العربية فقد مرت الدول العربية بفترات عدم استقرار الحكومات، وتغيير أنظمة الحكم وتدهور العلاقات بين الدول المتجاورة (كالجزائر والمغرب بسبب أزمة الصحراء الغربية) فكل ذلك أثر سلباً في العلاقات بين الدول، مما جعل السياحة البينية تنخفض^(٣٢).

غموض الإرادة السياسية وضعفها للدول العربية الذي يتمثل في تراخي حكومات الدول في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة للتعاون، والتي تكون في أغلب الأحيان حبراً على ورق وتم إبرامها مجاملة وليس لنية حقيقية في تنفيذها^(٣٣)

وذلك لأسباب منها الحساسيات السياسية بين الدول العربية. كذلك الإجراءات المعقدة والروتينية والتي تبدأ قبل سفر المواطن العربي إذ تفرض بعض الدول العربية التأشيرة على مواطني دولة عربية أخرى، مثلاً بين دول المغرب العربي ودول الخليج العربي والعكس أيضاً وفق مبدأ (المعاملة بالمثل) فهي تعد عائقاً يحد من السفر والسياحة البينية بين تلك الدول . كما أن الحواجز والتعقيدات التي تضع أمام المسافر العربي من المساءلة والانتظار لفترات طويلة وصولاً إلى الإجراءات المشددة لعمليات الإقامة أيضاً^(٣٤)

بالرغم من اتخاذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراراً عام ١٩٦٥ يقضي بإزالة القيود المطروحة على السفر تدريجياً في إطار السوق العربية المشتركة والاكتفاء بجواز السفر والبطاقة الشخصية الموحدة ومن دون أي تأشيرات للدخول فإن الدول العربية مازالت تحكمها ضوابط وتأثيرات المبالغ فيها على الرعاية العرب على نحو يبعث على الدهشة والاستغراب في الوقت الذي نرى الأجانب يسمح لهم بدخول معظم البلدان العربية من دون هذه التأشيرات، كما أن العرب الذين يحصلون على التأشيرة المطلوبة يصادفون معاملات غير لائقة وكأنهم محل تهمة حتى تثبت براءتهم إضافة إلى التأخير في المعاملات، في المطارات والفنادق^(٣٥).

كما أن الدول المضيفة قد تكون عرضة لضغوط سياسية واقتصادية عن طريق حضر سفر السياح

إليها ذلك أن السياحة أصبحت إحدى وسائل تحقيق الأهداف الإستراتيجية والجوبوليتيكية للدول⁽³⁶⁾. وهناك قيادات عليا ومحلية تتعامل سلبياً مع السياحة وتتنظر إليها نظرة ازدراء، فإنها ستقاوم الاستثمار السياحي وتضع العراقيل الكثيرة أمام نجاحه وهذا يشكل عامل طرد للاستثمار السياحي ويخلق بيئة استثمارية سياحية غير ملائمة⁽³⁷⁾.

٢ - المعوقات الأمنية:

في كثير من الأحيان يشكو السائحون من استغلالهم، أما من سائقي سيارات الأجرة، أو من أصحاب الفنادق، أو من أصحاب المطاعم والمحال، وغياب الأمن بمفهومه الشامل في العديد من الدول العربية إذ أن السائح يبحث عن بلد خال من الجرائم وحوادث السرقة والكوارث الطبيعية والمشكلات الصحية إذ أن ازدهار السياحة يتطلب وجود الأمن على نحو تام .
يشعر السائح في بعض الدول أنه غير آمن في تحركاته وتنقلاته ويسأل في كثير من المرات ويبحث عن الأماكن الآمنة والخالية من السرقة والتعدي⁽³⁸⁾.

كما أن الأحداث الإرهابية وما جرى من الانتفاضات و(الربيع العربي) أو الحروب كحرب الخليج التي قلصت أعداد السياح إلى حد كبير في المنطقة⁽³⁹⁾.

تعاني بعض الدول العربية ظاهرة حضر التجوال ليلاً ابتداءً في ساعة معينة وهو ليس في مصلحة تنمية السياحة وتنشيطها وبعض الدول تفرض حضراً جويًا، فهي تمنع دخول الطائرات ليلاً (العراق مثلاً) . فعدم الاستقرار الأمني في أي دولة يحول دون تنمية السياحة إذ أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وقويًا بالاستقرار السياسي والأمني⁽⁴⁰⁾.

إن ما يشهده الإقليم من حروب ونزاعات امتدت مدة زمنية طويلة كان أدنى نتائجها تقطيع أوصال الإقليم وتدني إمكاناته السياحية بين أقاليم العالم⁽⁴¹⁾.

كما أن لمشكلات خطف السياح التي ظهرت في اليمن ومصر الأثر الكبير في تدني أعداد السياح .

٣ - معوقات صحية وبيئية:

إن الصحة والسلامة من المواضيع التي تهتم المسافرين الدوليين فاجتياح الأمراض والأوبئة مثل الكوليرا والملاريا في الدول النامية تشكل خطراً محلياً، لكنها عائقاً كبيراً أمام توجه السياح إليها واليوم يشكل فيروس الايدز خطراً جعل المسافرين أكثر حرصاً على سلامة طعامهم وشرابهم وعلاقاتهم، كما برزت في العالم إجراءات دولية وإقليمية ومحلية حول تأمين الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية في مجال السياحة.

٤ - معوقات اقتصادية:

إن ضعف القدرات الاقتصادية يؤدي إلى الفقر والبطالة وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية إذ بلغت نسبة السكان الذين يبلغ متوسط دخلهم عن دولار واحد (٢٢٪) من عدد سكان الوطن العربي ونسبة (٥٢٪) من السكان يتراوح دخلهم (٥-٢) دولار يومياً⁽⁴²⁾.

إن عدم ظهور الدول العربية كتكتل اقتصادي موحد كما في تجربة الاتحاد الأوروبي أو تجربة إقليم جنوب شرق آسيا ذلك من شأنه أن يدعم على مر السنين اقتصاد البلدان العربية ويجنبها العديد من الأزمات والمشاكل ويرفع من قدرتها على استغلال الفرص المتاحة في الأسواق العالمية علما أن التكتلات الاقتصادية أصبحت الأداة الرئيسية للتعامل مع العولمة ولا مجال للعمل بشكل فردي^(٤٣).

كما أن ظاهرة ارتفاع الضرائب كضريبة الأئفاق الاستهلاكي أو الضريبة المضافة تعد من المعوقات خاصة وأن منظمة السياحة العالمية أكدت ظاهرة ارتفاع نسبة الضرائب المفروضة على الأنشطة السياحية داخل الوطن العربي^(٤٤). ضعف بنية المواصلات والنقل إذ تشكل البنية التحتية أهم عوامل جذب السياح وتردهم إذ أن توافر الدول على مطارات دولية وموانئ وشبكة طرقات وقطارات سريعة وجميع وسائل النقل البري والجوي والبحري يساعد في حركة نقل السياح والمسافرين مما ينمي دخل البلد.

وتعد البنية التحتية الخاصة بالقطاع السياحي من مياه وصرف صحي وطرق ونقل بكل أنواعه البري والبحري والجوي عنصرا أساسيا في تنشيط السياحة إذ تشير الإحصائيات والأرقام بأن العالم العربي بحاجة للاستثمار في البنية التحتية، وتشير الإحصائيات بأن الإسطول الجوي العربي مكون من ٣٩٦ طائرة (٥٤٪) منها نوع بوينغ نقلت حوالي ٨٣ مليون مسافر خلال عام ١٩٩٦. فضلا عن أن العالم العربي يحتوي على ٥٨٣٠ عربة قطار قديمة تضم ٧٨٠ ألف مقعداً بواقع مقعد واحد لكل ٣٤٦ شخص بينما في الاتحاد الأوروبي مقعد لكل ٢٣ شخصاً^(٤٥).

إن أحد أهم العوامل لجذب السياح هو توفير أنواع عديدة من الخدمات والمرافق بمستوى عالٍ من الكفاءة فالسائح يقبل على البلدان التي تتوافر فيها مطارات وموانئ حديثة تقدم له الخدمات اللازمة^(٤٦).

ضعف النظام المصرفي في الدول العربية إذ أن توافر نظام مصرفي متطور وحديث يسهل حركة نقل الأموال ويشجع السياح على شراء منتجات البلد المستضيف مما ينشط حركة البيع والشراء فاستعمال السياح للبطاقات البنكية مثلا (الفيزا والماسترد كارد وغيرها) يسهل عليهم التنقل فهي عامل من عوامل اختيار الدول السياحية. وإذا نظرنا إلى واقع الدول العربية في جانب المصارف الحديثة نجدها متباينة من دولة إلى أخرى فالبنية المالية والمصرفية الخليجية تمتاز بتحسين خدماتها وارتقائها إلى مصافي الدول المتقدمة في كثير من الخدمات فهي ترتقي إلى مستويات تسمح بجلب السياح مما يستوجب على الدول العربية الأخرى الاستفادة من تجربة دولة الإمارات وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بناء بنية مالية ومصرفية متقدمة^(٤٧).

عدم ملائمة آليات التعاون في القطاع السياحي العربي فكل دولة لها ظروفها الاقتصادية الخاصة ومن ثم فعدم مراعاة هذه الآليات لطبيعة كل دولة وظروفها سرعان ما تصطدم النتائج بظروف الواقع ما ينعكس سلبيا على السياحة البنية العربية.

ضعف القدرات الاقتصادية على مستوى المواطن العربي من حيث انخفاض القدرة الشرائية والرواتب والأجور خاصة في دول المغرب العربي وسوريا ومصر باستثناء دول الخليج العربي لا تشجع السائح

على القيام بسياحة ولو إلى دولة عربية قريبة ومجاورة^(٤٨).
٥ - معوقات قانونية وتشريعية:

تعد الكمارك من أول ما يصادف السائح لدى دخوله دولة ما^{٥٠} وإذا أردنا التحدث عن وضع الكمارك في الدول العربية^{٥٠} فإن الأمر يتباين من دولة إلى أخرى إذ توجد دول تطلب من الأجانب تصريحات دقيقة وتفصيلية وتطلب وثائق صرف العملات علماً أن الكثير من الدول العربية لا يزال المواطنون يشترطون العملات الأجنبية من السوق السوداء. فكيف يطلب منهم التصريح بوثائق لا يملكوها كما أن التشديد على الناس في إدخال الأدوات الكهربائية أو الالكترونية أو أي أشياء أخرى ليس في مصلحة تنمية السياحة ولا يسهل حركة البيع والشراء فمن المفروض التخفيف على الناس أو على الأقل توضيح القوانين التنظيمية لهذه العملية حتى يكون السائح على علم بها لتغلق باب استغلال السياح في المطارات^(٤٩).

اختلاف البناء التنظيمي والقانوني في كل دولة بدءاً من التأشيرات والفنادق والجوانب الاجتماعية والسياسية وكل ما يتعلق بهذه النظم والقوانين فما يهم السائح بالدرجة الأولى شعوره بأن هذا المكان يقدم له كل ما يحتاج إليه وأن القانون يقف إلى جانبه ويحميه عندما يكون مظلوماً.

توفير الاستثمارات المطلوبة يستدعي بذل المزيد من الجهود لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وتذليل معوقات ومشاكل الاستثمار التي تختلف في طبيعتها وحدتها من دولة إلى أخرى^(٥٠).
مبدأ المعاملة بالمثل يعوق حركة السائحين فلو أغلقت دولة حدودها البرية لأقامت الدولة الأخرى بالشيء نفسه ولو فرضت دولة ضريبة وغرامة على أجنبي فعلت الأخرى الشيء لذا نرى أنه من العراقيل التي تحول دون تنشيط السياحة البيئية فمثلاً المغرب والجزائر دولتان عربيّتان بينهما حدود مغلقة أثرت كثيراً في حركة السياح من الدولتين وإليهما وكل ما هو موجود حركة النقل الجوي فلو فتحت الحدود لارتفعت نسبة السياحة البيئية بينهما لآماله وكذلك تبادل السلع والمنتجات^(٥١).

تشكل الإجراءات المعقدة والروتينية عاملاً من عوامل معوقات تنشيط السياحة وذلك لأنها تؤثر في نفسية السياح والسائح العربي بشكل خاص من حيث الانتظار لفترات طويلة وكذلك التأشيرات المسبقة والإجراءات الكمركية المعقدة.

عدم وجود تشريعات واضحة للاستثمارات السياحية والفندقية بغرض التقليل ما أمكن من الاجتهاد في التفسير فيجب أن يكون لصالح مرونة وتسهيل وتشجيع الاستثمارات وليس العكس. عدم الالتزام بتطبيق الأنظمة والقوانين، والإسراع في إجراءات التقاضي وعدم الالتزام بتنفيذ أحكام القضاء وهيئات التحكيم يقلل من ثقة المستثمرين بمصداقية الدول المضيفة للاستثمارات لحفز الأموال والقدوم إليها بل الهروب منها^(٥٢).

(وفي دراسة للبنك الدولي قام بعض الخبراء بتقدير الإجراءات الخاصة بنقل الملكية بمصر بسبعة إجراءات، وتحتاج إلى (١٩٣) يوماً، وبكلفة تعادل (٧٪) من قيمة الملكية وهي إجراءات معقدة وروتينية ومكلفة، تشكل عوامل طاردة للاستثمار السياحي)^(٥٣).

٦- معوقات تتعلق بالموارد البشرية:

تعد الدول المتقدمة السياحة مجالاً حيويًا لاستيعاب القوى العاملة وتحفيز الإنتاج في الاقتصاد بحيث أصبح عامل من أصل تسعة عمال يعمل في السياحة. لأن النمو السكاني في تلك البلاد يسير بمعدل ضئيل نسبيًا ونسبة الخدمات العامة والسياحية والمسافرين واسعة وكبيرة ولذلك فهي تحتاج للقوى العاملة وأما في الدول النامية والعربية فعلى العكس توجد لديها شريحة كبيرة من الشباب الجاهز للعمل لكن دون خبرات، مما يجعلها بحاجة إلى العمل على إعداد وتأهيل القوى العاملة وتزويدها بالخبرات وباختصاصات العمل السياحي.

ضعف المهارات والقدرات الفنية للموارد البشرية وقلة تبادل الخبرات والدورات التدريبية المشتركة للعاملين في القطاع السياحي العربي. وكذلك قلة تأهيل العاملين في السياحة بالتكنولوجيا الحديثة سواء من يعملون في وكالات السياحة والسفر أو الفنادق ومصالح الجوازات وكل ما له علاقة بالقطاع السياحي.

هناك خلل في سوق العمل بين جانبي العرض والطلب ويقصد بجانب العرض جميع الراغبين في العمل من الخريجين الجدد من مؤسسات التعليم والتدريب، والراغبين في الالتحاق بعمل أفضل، وفائض العمالة بسبب التخصص، والراغبين في العمل بعد انتهاء عقود عملهم المؤقتة سواء داخل بلدهم أو المهاجرون مؤقتاً للعمل بالخارج.

ويُقصد بجانب الطلب فرص العمل في القطاعات والتخصصات المختلفة سواء المحلية أم الأجنبية. وعلى المستوى العربي يوجد عدم توازن بين جانبي العرض والطلب وكما موضح بالآتي:

- التباين في توزيع قوة العمل جغرافياً سواء على المستوى القطري والعربي.

- التوزيع غير المتوازن لقوة العمل على الأنشطة المختلفة، حيث تتركز قوة العمل في - الزراعة، والصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة.

- عدم التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.

- عجز الاقتصاد العربي عن توفير فرص عمل للقوى العاملة العربية، وزيادة نسبة البطالة في عدد من الدول العربية .

٧- معوقات إعلامية وتسويقية:

ضعف الإعلام السياحي العربي بين الدول العربية على الرغم من ظهور الفضائيات المرئية والمسموعة إضافة إلى توافر قواعد البيانات المتاحة من برامج ثقافية وعلمية وغيرها والتي تبث من خلال القنوات الفضائية وأصبحت متاحة فإن هناك بعض النفاث في مضامين الإعلام العربي والرسالة التي يوجهها إذ لا بد من الاهتمام بالسائح العربي في وسائل الإعلام العربية عن طريق

حملات دعائية وبرامج تعريفية بالمناطق السياحية والأثرية والبنى التحتية المتوافرة مع التركيز على العوامل التي تجمع الشعوب بعضها ببعض كتقارب الثقافات والعادات واللغة وقرب المسافة أيضاً^(٤٤).

يعد التسويق النشاط التصديري الوحيد للمنتجات السياحية فضلاً عن أنه يؤدي دوراً كبيراً في تصريف الثروات السياحية وإعادة بيعها لأكثر من مرة.

ولازالت العديد من الدول العربية تسوق منتجاتها السياحي بصيغة التنافس وليس التكامل على الرغم من تشابه هذا المنتج في العديد من الدول العربية. وتشير الإحصاءات إلى أن العالم العربي ينفق على الترويج (٤٥) مليون دولار وهذا المبلغ قليل جداً مقارنةً باستراليا التي تنفق وحدها (٨٨) مليون دولار واسبانيا وبريطانيا (٧٩) مليون دولار وفرنسا (٧٣) مليون دولار. على الرغم من أن هذه الدول تروج لمنتجاتها بهذا الحجم من المبالغ وموقع هذه المنتجات على دورة حياة المنتج هو موقع جيد في الوقت الذي نرى فيه العديد من المنتجات السياحية العربية لم تدخل بعد على دورة حياة المنتج ومع كل ذلك هذه هي المبالغ التي ينفقها العرب على عمليات التسويق^(٤٥).

غياب حملات الترويج السياحي وغياب الأدلة والنشرات السياحية فلا نجدها على مواقع الانترنت الخاصة بهيئات السياحة ولا على مواقع وزارات السياحة برغم أن كل الدول العربية لديها وزارات وهيئات خاصة بالسياحة فأين هو دورها على مستوى السفارات العربية في الخارج والتي من المفروض إن تقوم بدور تمثيل الوطن الأم في المهجر • فعليها تأمين معلومات شافية وكافية وإجابات لاستفسارات السائحين والمهتمين فكثيرة هي الحالات التي يشكوا فيها الجمهور من أن السفارات في الخارج لاتعطي معلومات عن البلد المحلي ولا عن السياحة فيه.

وأخيراً إن هناك عنصراً مهماً يعوق تنمية السياحة البينية العربية وهو ضعف الإعلام والرسالة الإعلامية والإعلانية الموجهة إلى الأسواق العربية وضعف مضمون حملات التنشيط السياحي الموجهة لجذب السائحين العرب مازالت ضعيفة^(٤٦).

٨- عقبات أخرى:

هناك معوقات تتعلق بالخبرة السابقة السلبية التي ينقلها الزائرون السابقون عن سوء المعاملة والصورة السيئة التي يرونها عند زيارتهم لدولة ما.

كذلك عدم استعمال التكنولوجيا الحديثة في تنشيط السياحة ، بل المشكلة الكبرى هي أنه حتى موقع المنظمة العربية للسياحة الإلكتروني لاتوجد فيه نشرات ولا أدلة ولا تعريف بالمنتجات والخدمات السياحية العربية ولا يتم تحديثه بشكل دوري ولا يوفر نظام الأسئلة والأجوبة ولا يعطي أي معلومة عن أي دولة وهذه هي الغرابة بعينها إذ أن المفروض على الهيئات والمجالس السياحية المشتركة أن تقوم بإصدار تقارير عن نشاطها وتضعها في مواقع متاحة لكل فرد من أن يحصل عليها ، فما فائدة وجود خدمة سياحية أو منتج سياحي ممتاز ورائع ويتم كتم هذه الخدمة أو المنتج وعدم إظهاره فالمجهول يبقى مجهولاً إلا إذا تم التعريف به والترويج له • وهي مهمة الهيئات والوزارات المحلية والمنظمات المشتركة^(٤٧).

اختبار فرضيات البحث

بعد الدراسة والتحليل للمؤشرات كافة التي تعكس واقع الحركة السياحية عموماً وواقع الحركة السياحية العراقية خصوصاً توصلنا إلى:

١- الإمكانيات السياحية التي يملكها الوطن العربي متميزة وفريدة من نوعها عالمياً ولكنها لم توظف بالشكل الأمثل الذي يزيد من قدرتها التنافسية عالمياً وعربياً (تخطيطاً وتسويقاً وتنظيماً ومعلوماتياً).

٢- المعوقات السياسية والاقتصادية والبيئية والأمنية التي تواجه الدول العربية أثرت سلباً في تطور حركة السياحة فيها، وعلى حصة الدول العربية عالمياً وأبطأت تطبيق كل برامج التعاون والتكامل فيما بين الدول العربية بالرغم من تزايد التدفق السياحي للمنطقة العربية ولو كان بمعدلات خجولة لا تتناسب مع مكانتها التاريخية ولا السياحية التي كان من الممكن أن تحتل مكاناً بارزاً على خريطة العالم السياحية، ولأصبحت مقصداً سياحياً مميزاً للسياح العرب على نحو خاص.

٣- كل مؤشرات تطور الطلب السياحي والفندقي وكذلك مؤشرات العرض السياحي والفندقي ليست بمستوى الطموح للارتقاء بالسياحة العربية مما قللت من آثارها الإيجابية على الاقتصادات المحلية العربية.

كل ماتقدم من نتائج يعكس أهمية تفعيل السياحة البيئية العربية والذي ينعكس إيجابياً على نحو واضح على كل مؤشرات الحركة السياحية في الوطن العربي إن اتخذت الخطوات السليمة وعلى المستوى العربي خاصة، ولذلك توجه الباحث نحو قبول فرضية البحث الأولى كونها تتناسب مع كل نتائج الدراسة والواقع السياحي العربي ورفض الفرضية الثانية.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً- الاستنتاجات :

١- إن للسياحة العربية البيئية أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية ولها أيضاً معوقات سياسة واقتصادية ومعوقات تشريعية وتنظيمية تتعلق بجوانب التأشيرة السياحية وصعوبة الحصول عليها ونقاط الحدود والإجراءات الكمركية وصعوبتها والإجراءات الروتينية الأخرى وتم تشخيص تلك المعوقات ووضع الحلول لها قدر الإمكان.

٢- هناك تركز حاد في الأماكن السياحية في العالم. فالجزء الأكبر من السياح يتجه نحو أوروبا ويبقى نصيب الدول العربية ضعيفاً، إذ تأتي الدول العربية في آخر الترتيب في الجذب السياحي وعلى الرغم من توافر الكثير من المقومات السياحية للدول العربية التي تؤهلها لتكون مركزاً عالمياً مستقطباً وجاذباً للسياح فحصتها في سوق السياحة العالمية لا تتجاوز (٥٪).

٣- الاختلاف في الاهتمام بالجانب السياحي في الوطن العربي. كما تختلف مقومات السياحة في كل

دولة عن الدول الأخرى. إذ نلاحظ أن نسبة عدد السياح إلى عدد السكان في دولة الإمارات بلغت ٩٨٪ وهي أعلى نسبة بين الدول العربية. وذلك بسبب الاهتمام بالبنى التحتية والقيام بالاستثمارات السياحية الكبيرة وامتلاكها اقتصاداً منطوقاً وحديثاً مكنها من استقبال عدد سياح يفوق عدد السكان بكثير. وإن إستراتيجية الدولة في جذب السياح مهمة أيضاً. أما باقي الدول العربية فنجد أن الأردن والسعودية وقطر قد حققت نسباً مرتفعة نسبياً، وكانت على التوالي ٦٦٪، ٤٨٪، ٤٨٪ وكانت فلسطين والعراق واليمن في مستويات منخفضة من المؤشر إذ جاءت على التوالي ١٢٪ و ٥٪ و ٣٪ وهذا لضعف في التخطيط للسياحة وتنميتها وضعف البنية الأساسية وظروفها الأمنية والسياسية.

٤ - تتباين أعداد السياح العرب القادمين للسياحة في بعض الدول العربية كما يتباين متوسط مدة إقامتهم والذي يتراوح ما بين ٣,٦ و ١,١ يوماً عدا مصر وسوريا واليمن ١٣,١ و ٦,٣ و ٦,١ على التوالي لعام ٢٠٠٥ ومع أن مصر واليمن قد حققا أكبر أعداد من السائحين العرب فقد بلغ ١,٧ و ١,٦ مليون سائح على التوالي فالأهمية النسبية للسياحة العربية البينية كانت الأعلى من حيث عدد السياح والليالي السياحية في كل من السعودية واليمن إذ بلغت ٧٢,٩٪ للسعودية ٧١,٧ في اليمن ويكون الترتيب بالشكل الآتي :

١- مصر حققت أعلى نسبة ١٣,١ بسبب توافر أماكن السياحة الترفيهية.

ب- سوريا ثانياً لتوافر أماكن السياحة الدينية والترفيهية والسواحل البحرية ومناطق الجمال الطبيعي.

ج- واليمن ثالثاً لتوافر الأماكن الأثرية.

٥- إن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يتباين من دولة إلى أخرى إذ تراوحت هذه النسبة بين (٥٪) و (٢٢,٥٪) , إذ يعتمد الأردن مثلاً بشكل عام على القطاع السياحي في تنمية اقتصاده وهذا لافتقار الأردن إلى موارد الطاقة (البتروك والغاز). مما يعني أن هناك دولاً عربية تعتمد على السياحة في اقتصادها أو تشكل السياحة نسبةً مهمة في اقتصادها كالأردن ولبنان وغيرها.

ثانياً: التوصيات Recommendations

١- ضرورة تفعيل الاتفاقيات والتوصيات التي أصدرتها الجامعة العربية والمنظمات العربية في شأن توحيد الإجراءات والعمل على إصدار الفيزا الموحدة (شكنن) التأشيرة العربية الموحدة أسوة بالاتحاد الأوروبي والعمل على إزالة الإجراءات الروتينية الأخرى وتبسيط الإجراءات والحد من الروتين لدخول السياح للدول العربية في المراكز الحدودية ومنافذ الدخول والعمل على إزالة المعوقات التي تعترض السياحة البينية العربية.

٢- ضرورة تفعيل استراتيجية السياحة البيئية والتي طرحت في قمة بغداد آذار ٢٠١٢ والعمل بخطوات مهمة لبناء استراتيجية سياحية عربية في ظل الظروف الحالية للدول العربية.

٣- الإفادة من الاتفاقيات الدولية العربية بخاصة في مجال تنمية الموارد البشرية من خلال برامج التدريب السياحي التي تقدمها المنظمات الدولية والعربية (منظمة السياحة العربية والاتحاد العربي للفنادق ومنظمة التنمية الإدارية وغيرها) لتطوير كفاءة ومهارة العاملين في القطاع السياحي العربي مهنيًا وإداريًا وتشغيلًا.

٤- العمل على تحسين الأطر والمؤشرات الخاصة بتنافسية السياحة ولغرض المشاركة في التقارير السنوية التي يصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) لتنافسية السياحة عربياً وعالمياً.

٥- تأسيس مركز عربي للمعلومات بمقام بنك معلومات يرتبط بوزارات السياحة العربية ويتم التنسيق بينها وبين وزارات التخطيط و مؤسسات التعليم السياحي وتكون أبرز مهماته جمع المعلومات التفصيلية عن واقع قوة العمل من حيث العرض والطلب والأجور وبيانات عن فرص الاستثمار المتاحة والحوافز للمستثمرين الأجانب والمحليين، والاهتمام بالإحصاءات السياحية إذ يتوقف نجاح أي دراسة على المعلومات والبيانات الإحصائية على نحو تفصيلي وبفضل أن تصدر عند نقاط الحدود والكمارك والمطارات استمارة معلومات تتضمن سبب القدوم أو الهدف من الزيارة وذلك لمعرفة عدد السياح فعلياً وعدم الخلط بين أعداد القادمين؛ لأهمية مثل هذه الإحصاءات في دراسة واقع الطلب السياحي والتنبؤ به مستقبلاً وجمع معلومات تفصيلية وإصدار تقارير منظمة ودورية شاملة لكل المتغيرات السياحية وتشكيل قاعدة بيانات واسعة وتفصيلية يستفيد منها المهتمون بالقطاع السياحي والباحثون والدارسون وتعريف المستثمر في الواقع السياحي العربي .

المصادر

- الشبكة الدولية للمعلومات /موقع الموسوعة WWW.WECABEDY.COM .
- كافي، مصطفى يوسف، اقتصاديات السياحة، سلسلة الرضا للمعلومات، سوريا / دمشق ٢٠٠٨، ص: ٣٢-٣٤.
- caribbean Tourism Orgnaiziation, Intra-Regional Traval Market - .Staudy,P.V
- Clare Inkson, Lynn Minnaert, Tourism Management: An Introduction - ,SAGE London ECIY ISP, ٢٠١٢,
- الأنصاري، د محمد علي رؤوف، (السياحة في العراق ودورها في التنمية والأعمار) بغداد ط ١ ٢٠٠٨ ص ٣٨.

- أبو رمان ، د. أسعد حماد والراوي د. عادل سعيد، السياحة في الأردن- دار إثراء، الأردن، ط١، ٢٠٠٩، ص ١٧٨.
- الخطيب محمد بديع، السياحة – تحديد-تأثير – تخطيط- Elite press-ط١، ٢٠٠٩، ص١٣٥.
- أبو رمان ، د. اسعد حماد والراوي د عادل سعيد (مصدر سابق) ص٣٨.
- عطوي، د فوزي. السياحة والتشريعات السياحية والفندقية في لبنان والبلاد العربية، منشورات الحلبي، ط١، ٢٠٠٤، ص٢٦.
- عطوي، د فوزي المصدر السابق، ص٢٧.
- الحوامدة د نبيل زعل و الحميري د موفق عدنان ، الجغرافيا السياحية في القرن الحادي والعشرين. دار الحامد. عمان ط ١. ٢٠٠٦، ص ١٧٥.
- يعد المجلس الوزاري العربي للسياحة أحدث المجالس الوزارية التي أنشئت في إطار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . تأسس عام ١٩٩٧ بناءً على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي عوضاً عن المنظمة العربية للسياحة التي تم إلغاؤها في عام ١٩٨٩ ضمن قرارات إعادة هيكلة مؤسسات العمل العربي المشترك.
- عطوي ، د. فوزي (المصدر السابق) ، ص٢٥.
- الحوامدة ، د. نبيل زعل و الحميري، د. موفق عدنان (مصدر سابق) ص١٧٤.
- أبو رمان. د. اسعد حماد والراوي د. عادل سعيد. (مصدر سابق) ص١٨١.
- عطوي ، د. فوزي (مصدر سابق) . ص٢٨- ٢٩.
- عطوي، د فوزي (المصدر نفسه) ، ص ٢٩-٣٠.
- الحوامدة ، د نبيل زعل و الحميري ، د موفق عدنان ، مصدر سابق ، ص١٧٧-١٧٨.
- عطوي، د فوزي، (مصدر سابق) ، ص٢٦.
- جامعة الدول العربية – التقرير السنوي – الفصل الثاني عشر – التعاون العربي في قطاع السياحة ص٢٣٣.
- شياد ، د فيصل، تنمية السياحة البيئية العربية العقبات والحلول ، (المصدر السابق) ص٥٣.
- شياد ، د فيصل ، (المصدر نفسه) ، ص٥٤.
- دور السياحة في تنمية التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية: رؤية مقترحة لتنمية التعاون في المجال السياحي ورقة الهيئة العليا للسياحة – المملكة العربية السعودية المنتمى الاول للسياحة في البلدان الاسلامية المملكة العربية السعودية، جدة، ١٨-٢٠/١٠/٢٠١٤، ص ١١.

- بظاظو د- ابراهيم خليل- (استعادة الفرص الضائعة في القطاع السياحي الأردني) حول أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية في الأردن ورقة بحثية مقدمة الى المجلس الاقتصادي الاجتماعي جامعة الشرق الأوسط الاردن ٢٠١٢، ص١٢-١٣.

- شكيب حماد، كمال، نحو إستراتيجية لتطوير السياحة العربية، بحث مقدم الحلقة العلمية كلية التدريب قسم البرامج التدريبية بعنوان (الأمن السياحي) للفترة من ٩-١١/١٠/٢٠١٢، تونس ص١٦.

- اقتصاديات السياحة، نبيل الروبي، ص (٦٢-٦٩).

- الباي، صافاش وآخرون، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأفق والتحديات، منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، ٢٠١٣.

- منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ((SESRIC)) (سيسريك)، السياحة الدولية في البلدان لأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: (الأفاق والتحديات)، ٢٠١٣، الشبكة الدولية للإنترنت www.sesric.org_pubs@ . sesric.org

- شياد، دفيصل، (مصدر السابق) ص٥٦.

- (المصدر نفسه)، ص٥٦.

- أبو رمان، د. اسعد حماد والراوي، دعادل سعيد، (مصدر سابق) ص١٩١.

- المهيرات، د. بركات كامل النمر، (مصدر سابق) ص٢٦٢.

- شياد، دفيصل، (مصدر سابق)، ص٧٦.

- الحوامدة، د. نبيل، (مصدر سابق) ص١٥.

- شياد، دفيصل، -المصدر السابق، ص٧٦.

- (المصدر نفسه)، ص٧٧.

- عطوي، د. فوزي، (مصدر سابق) ص٢٣.

- الدباغ، اسماعيل وشبر، الهام خضير، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل، مكتبة الجامعة الشارقة، ودار إثراء الاردن، ط١، ٢٠١٥، ص٣٦٩.

- شياد، دفيصل، المصدر السابق، ص٧٨.

- المهيرات، د. بركات كامل النمر، (مصدر سابق)، ص٢٦٢.

- شياد، د. فيصل (المصدر السابق)، ص ٧٩.
- ابو رمان. اسعد حماد والراوي ، عادل سعيد, (مصدر سابق) ص ١٧٩.
- عطوي، د. فوزي ، (مصدر سابق) ، ص ٢٣.
- عطوي، د. فوزي (المصدر نفسه) ص ٤٤.
- خربوطلي ، صلاح الدين، (مصدر سابق) ، ص ٤٤.
- خربوطلي ، صلاح الدين ، (المصدر نفسه) ، ص ٤٤.
- دانيال بنيامين يوخنا دانيال ، المغريات السياحية -العراق ٢٠٠٦ ص ٢٨.
- شياد، د. فيصل ، (مصدر سابق) ، ص ٨٠.
- شياد، د. فيصل ، (المصدر نفسه) ، ص ٧٧.
- المهيرات، د. بركات كامل النمر، (مصدر سابق) ، ص ٢٦٨.
- شياد، د. فيصل، (المصدر السابق)، ص ٧٨.
- المهيرات، د. بركات كامل النمر، (مصدر سابق) ، ص ٢٦٣-٢٦٩.
- الدباغ، اسماعيل وشبر، الهام خضير، (مصدر سابق) ، ص ٣٧٠.
- خربوطلي ، صلاح الدين ، (مصدر سابق) ، ص ٤٥.
- شياد، د. فيصل ، (مصدر سابق) ، ص ٧٨.
- حرب د. بيان هاني ، بحث بعنوان، (دور القطاع الخاص في دعم وتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي) مقدم إلى منظمة العمل العربية والمنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل)، الرباط المغرب ٢٠٠٨.
- شياد، د. فيصل (مصدر سابق) ، ص ٧٩.

الاقتصاد المصري بعد ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بين الضغوط الداخلية ... والمحددات الدولية

د. اكرام عبد العزيز

المستخلص :

تضمن البحث الموسوم بـ (الاقتصاد المصري بعد ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بين الضغوط الدولية والمحددات الدولية)، مقدمة وثلاثة مباحث والخاتمة. وقد استعرض المبحث الأول نبذة تاريخية عن جمهورية مصر العربية وتناول المبحث الثاني مؤشرات الاقتصاد المصري، وتطرق المبحث الثالث إلى العوامل المؤثرة في الاقتصاد المصري وانتهى البحث بالخاتمة والاستنتاجات المستمدة من مادة البحث .

المقدمة:

تتميز جمهورية مصر العربية في كونها تحتل موقعاً استراتيجياً يتوسط دول الوطن العربي ، ويمثل هذا الموقع الحد الفاصل بين قارتي آسيا وإفريقيا ، وتمتلك مصر موارد بشرية وطبيعية هائلة . وعلى مر التاريخ أضفى هذا الموقع نشاطا اقتصادياً وسياسياً سرمدياً ساهم في إرساء أركان دولة عريقة تجاوز عمرها خمسة آلاف عام .

ومع ما تتميز به جمهورية مصر العربية من استقرار سياسي واقتصادي، إلا أنها شهدت مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ظاهرة جديدة ومتفردة تمثلت في تفاعل قوى سياسية واقتصادية واجتماعية في المجتمع المصري لقيادة مظاهرات وصفت بكونها (مليونيه) للمطالبة بتغيير النظام السياسي ، وتوجت بإسقاط نظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك ، وبجاح عملية التغيير أو (الثورة) في ٢٥ كانون الثاني /يناير ٢٠١١ متأثرة بما يسمى (أحداث الربيع العربي) والتي وقعت في تونس وانتشرت فيما بعد إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا .

وقد استهدفت عملية التغيير أو (الثورة) التي حدثت في ٢٥ كانون الثاني /يناير ٢٠١١ تحقيق تحولات واسعة في ميادين الحياة كافة ، وفي مقدمتها الميدان الاقتصادي والذي كان أحد أهم الأسباب

التي ساهمت باندلاع الثورة ، إلا أن السنوات الخمس التي أعقبت عملية التغيير أو الثورة ، شهدت تحولات سياسية ألفت بضلالها القائمة على الميادين كافة ، وبخاصة الميدان الاقتصادي ، جراء وجود أربعة رؤساء لمصر في خمس سنوات ، تمثلت في تولي رئاسة مصر من قبل وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في ١١ شباط / فبراير ٢٠١١ واستمر لغاية ١ / تموز / يوليو ٢٠١٢ ، ثم تولى الرئيس المنتخب الدكتور محمد مرسي رئاسة مصر منذ ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٢ واستمر في الحكم حتى عزلته القوات المسلحة في ٣ حزيران / يونيو ٢٠١٣ ثم تسلم رئاسة مصر القاضي عدلي محمود منصور للمدة من ٤ تموز / يوليو ٢٠١٣ ولغاية ٨ حزيران / يونيو ٢٠١٤ . فيما تم انتخاب المشير عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع لرئاسة مصر لمدة أربع سنوات إذ تولى منصبه في ٨ حزيران / يونيو ٢٠١٤ .

بالرغم من امتلاك مصر لقاعدة غنية ومتنوعة من الموارد البشرية والطبيعية، إلا أن التطورات الاقتصادية التي حصلت في مصر بعد عام ٢٠١١ بكل إيجابياتها وسلبياتها تتطلب التذكير بحقيقة أن نجاح بعض الاقتصادات أو فشلها يرتبط بإدارات تنفيذية مؤثرة وأخرى ليس لها تأثير، وكيف أن بعض المجتمعات تعيش في رخاء وأخرى في ركود، مما يتطلب تناول العلاقة بين التطورات التي حصلت في كل من الميدانين السياسي والاقتصادي في آن واحد لسير أغوار مآل التطورات الحاصلة بالاقتصاد المصري خلال هذه المدة . مع الأخذ بنظر الاعتبار تأثير الضغوط الداخلية والمحددات الدولية وانعكاساتها على مجمل تطورات الاقتصاد المصري في السنوات الخمس الأخيرة .

أولاً / هدف البحث:

يستهدف البحث استعراض العوامل المؤثرة في الاقتصاد المصري بعد ٢٠١١ ، لتوضيح التجليات ، أي بإظهار الحقائق بموضوعية بقدر المستطاع ، بنقاط قوتها ومكامن ضعفها بالتركيز على التطورات الاقتصادية والتحولات التي حصلت بها، وصولاً لنتيبت استنتاجات تتناسب مع المقدمات الأساسية للموضوع.

ثانياً / مشكلة البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول تأثير التطورات الاقتصادية في مصر بعد ٢٠١١ على أداء الاقتصاد المصري وذلك بهدف تسليط الضوء على نمط العلاقة بين التأثير المتبادل بين الخطوات السياسية وانعكاساتها على أداء الاقتصادي المصري ، وللوقوف على حقيقة إشكالية البحث وتحليل أبعادها وصولاً إلى بلوغ الهدف المنشود نرى من المناسب الإجابة عن الأسئلة الآتية :

- ما هي الخلفية التاريخية لجمهورية مصر العربية ؟

- ما هي المؤشرات الأساسية للاقتصاد المصري بعد ٢٠١١ ؟

- ما هي العوامل المؤثرة في الاقتصاد المصري ؟

ثالثاً. / فرضية البحث:

اعتمد البحث على فرضية قوامها ” وجود تناسب طردي بين التطورات السياسية والتحويلات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، فكلما تعززت الأوضاع السياسية، كلما انعكس ذلك إيجابياً على التحويلات الاقتصادية وبعكس ذلك يؤدي إلى تداعيات سلبية في مختلف قطاعات الاقتصاد المصري مع الأخذ بنظر الاعتبار تأثير العوامل الأخرى التي تشهدها مصر في كافة المجالات الداخلية والإقليمية والدولية“ .

رابعاً. / منهج البحث:

لتحقيق الغرض من البحث، استعانت الباحثة بالمنهج الاستنباطي والذي يُسمى أحياناً بالمنهج الاستنتاجي)، وذلك من خلال الانطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية، تاريخية ووصفية لدراسة الموضوع وبعتماد الطريقتين الوصفية والتاريخية، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات والحقائق التاريخية وتوصيفها ومقارنتها وتفسيرها لإثبات فرضية البحث، والتوصل لاستنتاجات مقبولة ومنطقية تخدم هدف البحث.

خامساً / هيكلية البحث:

حتى يُحقق البحث أهدافه، تم تقسيمه إلى المقدمة وثلاثة مباحث، إضافة إلى الخاتمة وكما يأتي:

- اهتمّ المبحث الأول، بتقديم نبذة تاريخية عن مصر .
- أما المبحث الثاني، فقد تناول مؤشرات الاقتصاد المصري.
- فيما ركز المبحث الثالث، على العوامل المؤثرة في الاقتصاد المصري.
- وتضمنت الخاتمة، الاستنتاجات والتوصيات المُستمدة من مادة البحث .

المبحث الأول

نبذة تاريخية عن جمهورية مصر العربية

تاريخياً، ظهرت في مصر حضارات عريقة في التاريخ القديم. وتميزت مصر بكونها من الدول الرائدة ولها دور مؤثر بالمعنى السياسي المُنظم التي ظهرت على مسرح العالم القديم كإمبراطورية حققت لنفسها نطاقاً مُمتداً من السيطرة والنفوذ وصل بسرعة شمالاً إلى سوريا وإلى مشارف النهرين ووصل غرباً إلى برقة وجنوباً حتى أثيوبيا. غيرَ أنها بعد قرون من الازدهار أخذت تذبذب وتتحطم تحت طرقات الغزو الفارسي والأشوري بل واللبيبي والنوبي، إلى أن كانت الضربة القاضية على يد الاسكندر المقدوني عام (٢٣٢ ق.م)، حين تحولت مصر إلى ولاية إغريقية، فمنذ ذلك التاريخ فقدت

استقلالها بلا انقطاع تقريباً ، أي أن مصر فقدت استقلالها نهائياً قبل الميلاد بقرون حتى لقد عدّ بعضهم أن (٤٠) أمة قد سيطرت عليها في تاريخها كله وحتى قال عنها بعضهم «هي لمن غلب» . جمال حمدان ١٩٩٥ ص ٨٨ .

ولم يَطل الحُكم الروماني، فقد فتح العرب مصرَ عام (٦٢٩م) بقيادة عمرو بن العاص وأصبحت ولاية إسلامية إبان حكم الخلفاء الراشدين وأعتنق غالبية سُكّانها الدين الإسلامي وأخذت اللغة العربية تحل تدريجياً محل اللغتين اليونانية والقيبطية، ثم ظهرت الدولة الأموية واتخذت من مدينة دمشق عاصمة للخلافة الإسلامية عام (٤٠ هـ / ٦٦١م) حتى عام (١٣٢ هـ / ٧٥٠م)، وتولى الخلافة في تلك الحقبة (١٢) خليفة، ويناظرها في ولاية مصر (٢٥) والياً في عهد الدولة الأموية وحدها . وتولى بنو العباس مقاليد الخلافة الإسلامية، واتخذوا من مدينة بغداد عاصمة لهم مدة طويلة جداً امتدت من (١٣٢ هـ – ٧٥٠م إلى ٦٥٦م – ١٢٥٨م) ومّرت بمراحل كثيرة ومُتغيرة، وتولى على مصر في عهد الدولة العباسية (٩٦) والياً . (ميلاد حنا ١٩٩٣ ص ٩٤) .

وبإضافة مدة حُكم المماليك الذين حكموا مصر تحت راية الدولة العباسية ، يصبح عدد الولاة الذين حكموا مصر نحو (١٥١) والياً في عهد الدولة العباسية . وبعد ذلك فتح العثمانيون مصر بقيادة السلطان سليم الأول عام (١٥١٧م)، وصارت ولاية عثمانية لمدة (٣٩٧) سنة حتى احتلالها من قبل بريطانيا عام ١٨٨٢، ثم إعلانها الحماية عليها عام ١٩١٤ . وأصبحت مصر سلطنة عام ١٩١٤، فمملكة وراثية ١٩٢٢ ثم قامت ثورة تموز «يوليو» عام ١٩٥٣ بقيادة جمال عبد الناصر، فقضت على الملكية وأعلنت الجمهورية عام ١٩٥٣ . (حسين سعيد وآخرون ١٩٧٤ ص ٩٢٤) .

وتمحورت رؤية الرئيس جمال عبد الناصر للدور المصري في عقد الخمسينيات من القرن الماضي حول الدور الاستقلالي الإيجابي . وفي فترة الستينيات ارتكزت رؤية عبد الناصر حول الدور العالمي لمصر وهو دور الاستقلال النشط وعدم الانحياز وصنع السلام.(محمد هادي النجاوي ٢٠١٣ ص ٥) . وفي المدة التي امتدت إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي اتسمت بانحسار الدور المصري، وذلك ناتج عن هزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٦٧ مع (إسرائيل)، التي أحدثت تغييراً في عقيدة وإدراك عبد الناصر لدور مصر الإقليمي والدولي.(محمد السيد سليم ١٩٨٣ ص ٢٤١) . وفي رؤية من خلفه في الحكم في عهدي الرئيس محمد أنور السادات ومحمد حسني مبارك وحتى عام ٢٠١١ لإبعاد هذا الدور عن حجمه الطبيعي الذي اتسمت به مصر عبر التاريخ.

وباستخدام لغة الأرقام، يمكن إيجاز تاريخ مصر على مدى (٥١١٢) سنة – استناداً لموسوعة حكام مصر – (ناصر الأنصاري ١٩٩٤ ص ٢٢). وكما يأتي:

استمر حكم الفراعنة لمصر منذ عام (٣١٠٠ ق.م – ٢٣٢ ق.م) أي نحو (٢٨٦٨) سنة حكم مصر خلالها (٣٠) أسرة فرعونية. ومُنذ سقوط الفراعنة على يد الاسكندر المقدوني عام (٢٣٢) ق.

م)، وحتى قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢، أي على مدى (٢١٨٥) سنة أضحت مصر ولاية

تابعة لدول أخرى وتوالى على حُكمها (٥٠٣) حاكم جميعهم غير مصريين. وتعكس هذه المعطيات الإحصائية، حقائق تاريخية مُذهلة قوامها أن مصر لم يحكمها زعيم مصري منذ عهد الفراعنة وحتى جمال عبد الناصر . (خضير عباس النداوي وليلى عاشور ٢٠١٣ ص ٧٥).

وقد شهدت جمهورية مصر العربية ، ومنذ عام ٢٠٠٤ تنامي حركات احتجاجية شتى ، أعتمد معظمها على الشباب ... ومع أن بداياتها كانت تقليدية على أيدي سياسيين كانت لهم تجاربهم في أحزاب وحركات سياسية ومنظمات مدنية تشكلت في الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» وكانت بداية جديدة في العمل الجماهيري في مصر ، والتي اختلفت عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في شكلها وطابعها واتجاهاتها . لقد برز نمط من الاحتجاج المُنظم على الأوضاع القائمة والعمل من أجل التغيير الديمقراطي من خلال البيانات والمطبوعات والمؤتمرات ومن ثم المظاهرات والوقفات الاجتماعية التي لجأت إليها حركة «كفاية»، ومنذ تأسيسها في نهاية ٢٠٠٤ تحت شعار «لا للتمديد... لا للتوريث» . ومع تراجع حركة «كفاية» في السنوات اللاحقة ، إلا أنها حققت نجاحاً تدريبياً من خلال دورها في استثمار «الانترنت» وفي خلق شبكة انضمت إليها أعداد كبيرة من الشباب الذين وجدوا منها وسيلة فاعلة للتواصل وتأسيس عدد من الحركات الاحتجاجية والتي كان لها دور في الدعوة إلى مظاهرة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وانضم إليها شباب من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية ، وفي ذلك اليوم الذي انتهى باستخدام القوة ضد المتظاهرين وتفريق أكثر من عشرين ألفاً اعتصموا في ميدان التحرير بوسط القاهرة . (وحيد حامد ٢٠١١ ص ٦٢).

وبعد تدهور الأوضاع الأمنية واتساع دائرة الاحتجاجات الجماهيرية أقدم الرئيس محمد حسني مبارك بتاريخ ٢٠١١/٢/١١ على تسليم السلطة للمجلس العسكري الذي يترأسه المشير محمد حسين طنطاوي. (خضير عباس النداوي مصدر سابق ص ٧٥) . والذي استمر على رأس السلطة في مصر حتى انتخاب الرئيس محمد مرسي واستلامه الحكم بتاريخ ٢٠١٢ /٦ /٣٠ .

وفي منتصف عام ٢٠١٣ اندلعت مظاهرات مناوئة للرئيس محمد مرسي أعقبها في ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ قيام وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح سعيد خليل السيسي بعزل الرئيس محمد وأعلن عن خارطة طريق والتي تضمنت تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور رئيساً مؤقتاً لمصر وإجراء انتخابات رئاسية جديدة والتي نظمت في أيار ٢٠١٤ . وفاز فيها السيد عبد الفتاح السيسي بمنصب رئيس الجمهورية وتولى منصبه بتاريخ ٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ .

المبحث الثاني

مؤشرات الاقتصاد المصري خلال المدة ٢٠١٠ - ٢٠١٥

أولاً / مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي:

١- الناتج المحلي الإجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مهماً جداً لكل دولة فهو يعكس صحة اقتصاد الدولة كما أن له تأثيراً كبيراً على الأفراد وعلى سوق الأسهم والعملات. ويعرف بكونه القيمة الإجمالية النقدية لجميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل دولة معينة خلال مدة زمنية محددة، ويتم قياسه عن طريق المقارنة إما بالربع السابق من السنة أو بالسنة السابقة. ويحصر الناتج المحلي على عملية الإنتاج التي تتم بواسطة المقيمين داخل الدولة سواء كانوا سكانها أم مقيمين فيها فقط وعند حساب الناتج المحلي لا يتم حساب عملية الإنتاج التي تكون بواسطة مغتربي هذه الدولة. ويعكس الناتج المحلي الإجمالي حالة الاقتصاد وهو الطريقة الأمثل المستخدمة من قبل المختصين وصناع القرار والبنوك المركزية لحكم ما إذا كان الاقتصاد في حالة نمو أم انكماش (رابط الأنترنت https://www.dailyfx.com/tadawul_forex_news/education) لتقييم المستوى الاقتصادي للدولة. وبمراجعة المعطيات الإحصائية المثبتة في (الجدول -١)، يتضح أن أرقام الناتج المحلي الإجمالي في مصر تصاعدت وبشكل تدريجي منذ عام ٢٠١٠ عندما كانت نحو (٢١٨,٨٨٨) مليار دولار أميركي لتصل في عام ٢٠١٥ إلى (٣٣٠,٧٧٩) مليار دولار أميركي. ومع التصاعد التدريجي لأرقام الناتج المحلي الإجمالي المصري، إلا أنه يعكس مستوى منخفض من أداء الاقتصاد المصري بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي في تركيا والتي تقترب مع مصر من حيث المساحة والسكان، والذي بلغ الناتج المحلي الإجمالي فيها في عام ٢٠١٥ نحو (٧١٨,٢٢١) مليار دولار أميركي بحسب إحصاءات البنك الدولي رابط الأنترنت <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP>.

٢- نمو الناتج المحلي الإجمالي: ويتجلى ذلك واضحاً في المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٥)، والذي تميز بالتذبذب متأثراً بعدم استقرار الأحداث السياسية داخل مصر، إذ كانت نسبة النمو في عام ٢٠١٠ نحو (٥,١٪) وسرعان ما انخفضت هذه النسبة إلى (١,٨٪) في عام ٢٠١١ متأثراً باندلاع المظاهرات وإسقاط نظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك في ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، واستمرت النسبة منخفضة في الأعوام الثلاثة اللاحقة، فيما شهد عام ٢٠١٥ ارتفاع النسبة إلى (٤,٢٪) (ينظر الجدول -١)، بعد انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي لرئاسة مصر وبداية مرحلة متدرجة للاستقرار السياسي.

٣- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: وما يؤكد الأداء المنخفض للاقتصاد المصري خلال المدة (٢٠١٠ - ٢٠١٥) انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والذي يقاس عادة بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان. والذي كان في عام ٢٠١٠ نحو (٢٦٦٨) دولار أميركي، حتى وصل في عام ٢٠١٥ إلى (٣٦١٤) دولار أميركي (ينظر الجدول -١).

(جدول ١)

مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في مصر للمدة (٢٠١٥- ٢٠١٠)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP مليار دولار أمريكي ^(١)	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار أمريكي) ^(٢)
٢٠١٠	٢١٨,٨٨٨	٥,١	٢٦٦٨
٢٠١١	٢٣٦,٠٠٢	١,٨	٢٨١٦
٢٠١٢	٢٧٦,٣٥٣	٢,٢	٣٢٢٦
٢٠١٣	٢٨٦,٠١١	٢,١	٣٢٦٤
٢٠١٤	٣٠١,٧٧٩	٢,٢	٣٢٦٥
٢٠١٥	٣٣٠,٧٧٩	٤,٢ ^(٣)	٣٦١٤

Sources: World Development Indicators World Bank 1 July

ثانياً / مؤشرات التنمية الاقتصادية:

تُظهر نسب المعدلات السنوية الإجمالية لمؤشرات التنمية للقطاعات الاقتصادية في مصر بالمقارنة مع المؤشرات نفسها لدولتين مقاربتين لإمكانيات مصر الاقتصادية وهما كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية وللمدة (٢٠١٠-٢٠٠٠) ، والمعدة من قبل البنك الدولي لعام ٢٠١٤ (ينظر الجدول -٢) ، تظهر أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في مصر كان (٤,٥%) واحتل المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية ، وتكون إيران بالمرتبة الثالثة ، وفي مؤشر معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي تقدمت مصر لتحتل المرتبة الأولى . فيما تراجع مؤشر معدل النمو في القطاع الصناعي لتحتل مصر المرتبة الثالثة بعد السعودية وإيران وفي قطاعي التصنيع والخدمات تراجع مؤشر المعدل السنوي في مصر ليكون بالمرتبة الثالثة بعد كل من السعودية وإيران. وعلى الرغم من كون المدة الزمنية التي اعتمدها البنك الدولي لمعدل مؤشرات التنمية الاقتصادية طويلة نسبياً وبلغت نحو (١٤) سنة ، ومر خلالها الاقتصاد المصري بمراحل مختلفة، إلا أنها توضح مؤشرات إيجابية على الأمد الطويل، بافتراض توافر الظروف الذاتية والموضوعية، وبما يؤهل الاقتصاد المصري للنمو تدريجياً في قطاعاته كافة مستقبلاً.

(جدول ٢)

مؤشرات التنمية الاقتصادية للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠١٤ للسعودية وإيران ومصر

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي السنوي للنمو ٢٠١٤/٢٠٠٠	الزراعة / المعدل السنوي للنمو ٢٠١٤/٢٠٠٠	الصناعة/ المعدل السنوي للنمو ٢٠١٤/٢٠٠٠	التصنيع/ المعدل السنوي للنمو ٢٠١٤/٢٠٠٠	الخدمات/ المعدل السنوي للنمو ٢٠١٤/٢٠٠٠
السعودية	٥,٨	١,٣	٤,٨	٨	٧,٥
إيران	٣,٩	١,٩	٢,١	٥,٦	٥,٥
مصر	٤,٥	٣,٢	٤,٣	٤	٥,٢

Source: World Development Indicators: It is available at: Growth of output

ثالثاً /التطورات المالية في مصر:

١- **الاحتياطات المالية:** وفقاً لتوصيف البنك الدولي تشمل أجمالي الاحتياطات المالية في مصر حيازات الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، واحتياطات البلد العضو في صندوق النقد الدولي التي في حوزته، وحيازات النقد الأجنبي التي تحت سيطرة السلطات النقدية. ويتم تقدير قيمة مكون الذهب في هذه الاحتياطات في نهاية السنة (٣١ ديسمبر/كانون الأول) بحسب الأسعار الجارية للدولار الأمريكي. وقد شهدت المدة (٢٠١٠-٢٠١٥) تباين أرقام القيمة الإجمالية للاحتياطات المالية في مصر، إذ انخفضت هذه الاحتياطات إلى (١٨,٦٤) في عام ٢٠١١ (العام الذي حدثت فيه ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١) وبنسبة (٥٠٪)، في حين كانت هذه الاحتياطات في عام ٢٠١٠ نحو (٣٧,٠٣) مليار دولار أميركي، أي بلغت قيمة إجمالي الانخفاض نحو (١٨,٣٩) مليار دولار أميركي، فيما شهدت السنوات اللاحقة تذبذباً في القيمة الإجمالية للاحتياطات المالية المصرية حتى وصلت إلى (١٣,٢٨) مليار دولار أميركي في عام ٢٠١٥. **(ينظر الجدول - ٣)**، وتعكس هذه الأرقام مدى التدهور الحاد في أنشطة مختلف قطاعات الاقتصاد المصري .

٢- **الديون:** أدى التدهور العام لمختلف قطاعات الاقتصاد المصري إلى تزايد الأرقام الإجمالية للديون المصرية، والتي كانت في عام ٢٠١٠ نحو (٣٦,٤٥) مليار دولار أميركي، ثم واصلت ارتفاعها لتصل إلى أعلى مرحلة في عام ٢٠١٣ إذ بلغت (٤٤,٤٤) مليار دولار أميركي، ثم انخفضت في العام اللاحق إلى (٣٩,٦٢) مليار دولار أميركي **(ينظر الجدول-٣)**، مما أضاف أعباءً مالية أخرى على الاقتصاد المصري .

٣- **رصيد الحسابات الجارية، ميزان المدفوعات:** وهو مجموعة من الحسابات التي تعكس صورة موجزة للمعاملات كافة التي تجري في بلد معين والاقتصاد الدولي خلال فترة معينة. وهو خلاصة موجزة للقيمة الناتجة من حركة البضائع والخدمات ووثائق الديون والملكية التي تحدث بين

المقيمين ورجال الأعمال والحكومة والمؤسسات الأخرى في دولة ما وبقية العالم خلال فترة محددة. ويمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى أربعة حسابات فرعية وهي : الحساب الجاري والتحويلات من طرف واحد وحساب رأس المال وحركة الذهب ، ويفترض توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين . وتعكس المعطيات الإحصائية لرصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات المصري (ينظر الجدول ٣-٣)، وجود عجز دائم طيلة السنوات (٢٠١٠-٢٠١٥) تراوح بين أدنى رقم له في عام ٢٠١٠ وهو (-٣,٣٥) مليار دولار أميركي ، وأعلى رقم في عام ٢٠١٣ وهو (-٦,٩٠٧) مليار دولار أميركي ، مما يُظهر وجود اختلال هيكل مزمّن في ميزان المدفوعات المصري. ويختلف الاختلال الهيكلي عن أنواع الاختلالات الأخرى في كونه لا يُصحح بطرق تصحيح الاختلال المعروفة ، أي عن طريق حركة الدخل والمستوى العام للأسعار وسعر الصرف ، وإنما يتطلب تصحيحه الوقوف على العوامل الحقيقية التي أثرت في تركيبته الطلب أو العرض بحسب الحالة. (هجير عدنان ٢٠٠٨ ص ٢٤٥) وسيؤدي استمرار وجود هذه الظاهرة السلبية في الاقتصاد المصري إلى استمرار الخلل الهيكلي في الاقتصاد المصري في السنوات اللاحقة .

٤- **معدل التضخم السنوي:** تُعرف ظاهرة التضخم من خلال ارتباطها بالدخل والإنفاق على أنها الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والذي ينتج عن وجود فجوة بين عرض السلع والخدمات في السوق وحجم الدخل المتاحة للإنفاق. (مجدي عبد الفتاح ٢٠٠٢ ص ٣٤) في حين يعتمد تعريف ظاهرة التضخم كظاهرة سعرية على الخصائص والآثار الناجمة عنها ، وأهمها ارتفاع الأسعار ، فيعبر عن حركة مستمرة يرتفع خلالها المستوى العام للأسعار بسبب زيادة كمية النقود أو عدم التوازن بين الكلفة النقدية والكتلة السلعية، (زينب عطا الله ١٩٩٨ ص ٢٤٥) مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية ، ومن ثم انخفاض قيمتها في دائرة التداول المالي .

وقد تراوح معدل التضخم في مصر طيلة مدة الدراسة (٢٠١٠ — ٢٠١٥) ما بين (١١,٣٠٪) في عام ٢٠١٠ إذ سجل أعلى مستوى له ، ومن ثم انخفاض لأدنى مستوى له في عام ٢٠١٢ عندما وصل إلى (٧,١٠٪) وليعاود الارتفاع ليصل إلى ما نسبته (١٠,٤٠٪) في عام ٢٠١٥ (ينظر الجدول ٣—) ، مما أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري في دوائر التداول المالي وعلى سبيل المقارنة كان سعر الجنيه في عام ٢٠١١ مقابل سعر صرف الدولار الأمريكي يساوي (٥,٨٨) جنيه، واستمر في الانخفاض حتى وصل إلى (٧,٦٣) جنيه في عام ٢٠١٥ برغم دعم الدول الخليجية الكبير لمصر، والذي بلغ نحو (٥٠) مليار دولار أميركي، من دون أن يعكس ذلك على زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية.

(جدول ٣)

تطور المؤشرات المالية في مصر للمدة (٢٠١٥- ٢٠١٠)

السنة	إجمالي الاحتياطات (بما فيه الذهب) ، بالأسعار الجارية للدولار (١) (الأميركي)	إجمالي رصيد الدين الخارجي بالأسعار الجارية للدولار الأميركي (٢)	رصيد الحسابات الجارية (ميزان المدفوعات ، بالأسعار الجارية للدولار الأميركي) (٣)	معدل التضخم السنوي % (٤)
٢٠١٠	٣٧,٠٣	٣٦,٤٥	٣,٣٥ -	١١,٣٠
٢٠١١	١٨,٦٤	٣٥,١٥	٤,٥٠ -	١٠,١٠
٢٠١٢	١٥,٦٧	٤٠	٥,٤٨ -	٧,١٠
٢٠١٣	١٦,٤٥	٤٤,٤٤	٦,٩٠٧-	٩,٤٠
٢٠١٤	١٤,٩٣	٣٩,٦٢	- ٣,٥٠٣	١٠,١٠
٢٠١٥	١٣,٢٨	—	- ٥,٩٠٧	١٠,٤٠

Sources: <http://data.albankaldawli.org/indicator/FI.TOTL.C>

رابعاً / مشكلة البطالة:

تزايد إجمالي سكان جمهورية مصر العربية بنحو (٧,٧) مليون نسمة خلال المدة (٢٠١٠- ٢٠١٥)، أي بمعدل زيادة قدرها (١,٥٤) مليون نسمة سنوياً. ففي عام ٢٠١٠ كان إجمالي سكان مصر (٨٢) مليون نسمة و تصاعد هذا الرقم ليصل في عام ٢٠١٤ إلى (٨٩,٧) مليون نسمة، (ينظر الجدول ٤)، ومما لاشك فيه أن لهذه الزيادة العالية بإعداد السكان تداعيات سلبية عديدة وبخاصة فيما يخص المساهمة بزيادة أعداد العاطلين عن العمل. وبحسب تعريف منظمة العمل الدولية، يشمل إجمالي القوى العاملة في أي دولة، الأشخاص من عمر (١٥) عاماً فأكثر للسكان النشطين اقتصادياً: أي جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال مدة محددة. ويشمل ذلك كلاً من العاملين والعاطلين عن العمل. وفي مصر بلغ إجمالي القوى العاملة عام ٢٠١٠ نحو (٢٨,٩) مليون نسمة لتصل في نهاية عام ٢٠١٤ إلى (٢٩,٥) مليون نسمة (ينظر الجدول ٤-)، وفي الاتجاه المقابل تزايدت نسبة البطالة السنوية من إجمالي القوى العاملة في مصر من (٩٪) عام ٢٠١٠ لتصل إلى (١٣,٢٠٪) عام ٢٠١٤، ومن ثم ليرتفع إجمالي عدد العاطلين في مصر من (٢,٦٠) مليون عاطل في عام ٢٠١٠ لتصل إلى (٣,٨٩٤) مليون نسمة في عام ٢٠١٤ (ينظر الجدول - ٤)، وتعكس هذه الأرقام معضلة اقتصادية واجتماعية كبيرة جداً، وبخاصة أن النظام الاقتصادي في مصر لا يطبق أي إعانات اقتصادية للعاطلين مما ينتج تفاقم المشاكل الاجتماعية.

(جدول ٤)

مؤشرات عن مشكلة البطالة في مصر للمدة (٢٠١٠ - ٢٠١٥)

السنة	إجمالي السكان (مليون نسمة) ^(١)	إجمالي القوى العاملة (مليون نسمة) ^(٢)	البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) ^(٣)	إجمالي عاطلين (مليون نسمة) ^(٤)
٢٠١٠	٨٢	٢٨,٩	٩	٢,٦٠١
٢٠١١	٨٣,٧	٢٧,٨	١٢	٣,٣٣٦
٢٠١٢	٨٥,٦	٢٨,٤	١٢,٧٠	٣,٦٠٦
٢٠١٣	٨٧,٦	٢٨,٩	١٣,٢٠	٣,٨١٤
٢٠١٤	٨٩,٧	٢٩,٥	١٣,٢٠	٣,٨٩٤
٢٠١٥	—	—	—	—

Sources: <http://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-rep?view=chart>

(جرى استخراج إجمالي عدد عاطلين عن العمل في مصر من قبل الباحثة باعتماد الأرقام المثبتة في الجدول) .

خامساً / التجارة الخارجية:

يُعرف القاموس الاقتصادي التجارة، بأنها تعبيراً شاملاً لكل أشكال المبادلات التجارية، سواء أكانت بصيغة تجارة الجملة أم المفرد أم الاستيراد أم التصدير أم الاستيداع. وكذلك الخدمات المكتملة لها، كالصيرفة والتأمين والنقل. (حسن النجفي ١٩٩٧ ص ٦٦). يعاني ميدان التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية من ظاهرة العجز في الميزان التجاري الدائم طيلة المدة (٢٠١٠-٢٠١٤)، وكما هو موضح في (الجدول - ٥)، وقد عكست أرقام العجز في الميزان التجاري المصري - أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٠ (العام الذي سبق ثورة ٢٥ كانون الثاني /يناير ٢٠١٠) وكان العجز (٢٥,٣٣٧) مليار دولار أميركي، فيما ارتفعت أرقام العجز التجاري في السنوات اللاحقة التي أعقبت عام الثورة لتصل إلى (٤٥,٩٣٥) مليار دولار أميركي في عام ٢٠١٤. ومما لا شك فيه أن هذه الأرقام تعكس مؤشراً على ضعف تنافسية الاقتصاد المصري أمام المنتجات الأجنبية، مما يؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات المالية للحكومة المصرية من النقد الأجنبي ويدفع باتجاه اللجوء إلى الاقتراض من الخارج أو إلى تخفيض العملة الوطنية (الجنيه المصري) وقد عملت الحكومة المصرية بالاتجاهين، الاقتراض وتخفيض العملة الوطنية، لكبح جماح الواردات ومحاولة تحفيز الصادرات وتشجيع الصناعات الوطنية لمعالجة هذه الإشكالية.

(الجدول ٥)

إجمالي الصادرات والواردات والميزان التجاري في جمهورية مصر العربية للمدة
(٢٠١٠) (مليون دولار اميركي وبالأسعار الجارية)

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري (الصادرات-الواردات) (*)
٢٠١٠	٢٨,٠٢٧	٥٤,٣٦٤	٢٦,٣٣٧-
٢٠١١	٣٢,٣٤٠	٦٣,٧٨٩	٣١,٤٤٩-
٢٠١٢	٣١,٠٨٤	٧٣,٥٥٣	٤٢,٤٦٨-
٢٠١٣	٣٠,٩٤٥	٧٠,٥٩٨	٣٩,٦٥٣-
٢٠١٤	٢٦,٧٢٤	٧٢,٦٥٩	٤٥,٩٣٦-

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ابوظبي ، ٢٠١٥ ، ص ٤٧٧ .

(*) . تم استخراج الميزان التجاري من قبل الباحثة .

سادساً / الاستثمار الأجنبي:

يعني الاستثمار الإتفاق على تملك وسائل الإنتاج ، أو بتعبير آخر ، تلك السلع الرأسمالية الجديدة التي تسهم في إنتاج سلع أخرى . بمعنى أن السلع المنتجة هذه تبقى في القطاع الإنتاجي من دون وصولها إلى القطاع الاستهلاكي كما هي الحال بالنسبة للسلع الاستهلاكية . (حسن النجفي ١٩٧٧ ص ١٧٠) فيما عرّف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة ١٠ في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر . وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل . رابط الأنترنت

data.albankaldawli.org/indicator

وبمراجعة المعطيات الإحصائية في (الجدول - ٦) يتضح أن أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٥)، تباينت في أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٢ بحدود (٢,٨٠) مليار دولار أميركي فقط ، وأعلى رقم لها كان بحدود (٦,٨٨) . عموماً تعكس هذه الأرقام انخفاضاً في مستوياتها متأثرة بتدهور الأوضاع الداخلية في السنوات التي أعقبت ثورة ٢٥ كانون الثاني /يناير ٢٠١١، وحتى الوقت الحاضر .

(الجدول ٦)

إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشر في جمهورية مصر العربية للمدة (٢٠١٠ - ٢٠١٥)

السنة	إجمالي الاستثمارات الأجنبية في مصر (مليار دولار أمريكي وبالأسعار الجارية)
٢٠١٠	٦,٣٩
٢٠١١	٤,٨٢
٢٠١٢	٢,٨٠
٢٠١٣	٤,١٩
٢٠١٤	٤,٧٨
٢٠١٥	٦,٨٨

Source: <http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=chart>

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة في الاقتصاد المصري خلال المدة ٢٠١١-٢٠١٥

أولاً : المحددات الداخلية:

١- عدم استقرار الأوضاع الداخلية :

في أعقاب تدهور الأوضاع الداخلية ، أو حصول إي تهديد جدي للأمن الوطني في مختلف دول العالم عادة ما تلجأ السلطات الحكومية لفرض (قانون الطوارئ) مما يعني ضمناً تأجيل العمل ببعض أحكام الدستور والقوانين الأخرى ، وعندئذ أصبح إعلان تطبيق قانون الطوارئ مؤشراً لعدم استقرار الأوضاع الداخلية في البلاد . وترتبط فرض حالة الطوارئ باتساع سلطة أجهزة الشرطة، وتعليق الحقوق الدستورية وفرض السلطات الرقابية الاستثنائية كما يتم تقييد العمل السياسي، كالمظاهرات في الشوارع، والمنظمات السياسية ومنع التبرعات المالية غير المرخصة وغيرها. أعلنت جمهورية مصر العربية حالة الطوارئ لأول مرة في العهد الجمهوري في الأول من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٦ عقب العدوان الثلاثي على مصر ، وأعقب ذلك تشريع قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والذي لا يزال ساري المفعول حتى الوقت الحاضر ، وتكرر تطبيق هذا القانون خلال حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ مع (إسرائيل) وأعيد فرض القانون بعد مقتل الرئيس محمد أنور السادات عام ١٩٨١ واستمر تطبيقه لغاية ٢٠١١، وقبيل ثورة كانون الثاني/يناير المصرية صادق البرلمان المصري الأخير في ظل حكومة الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك، في الثاني عشر من أيار/مايو

٢٠١٠، على تمديد تطبيق قانون الطوارئ لمدة عامين آخرين، وقد تم إعلان إلغاء تطبيق القانون قبل يوم واحد من ذكرى الثورة بدءاً من ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ كما أعلن المجلس العسكري عن إيقاف العمل به في الواحد والثلاثين من أيار/مايو ٢٠١٢. (جلال سعيد الشايب) (رابط الأنترنترنت <http://www.albayan.co.uk/article>) .

وعقب تدهور الأوضاع الأمنية في شبه جزيرة سيناء وانتشار الأعمال الإرهابية فيها قرر الرئيس عبد الفتاح السيسي ومنذ تشرين الأول / نوفمبر ٢٠١٤ تطبيق قانون الطوارئ في شبه جزيرة سيناء ولمدة ثلاثة أشهر، (رابط الأنترنترنت <http://www.elwatannews.com/news/details>) ويجري تمديده دورياً حتى الوقت الحاضر، وبخاصة بعد تأسيس ما يُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلامياً بأسم (داعش) بتأسيس (ولاية سيناء) التابعة له.. مما يعكس عدم استقرار الأوضاع الداخلية في سيناء، مما أثر على الأنشطة السياحية وشل حركة طرق المواصلات وموانئ التصدير فيها. فضلاً عن تجدد تكرار المظاهرات التي تقودها حركة الإخوان المسلمين المعارضة، وتكرار أعمال العنف في العديد من المدن المصرية مما أثر سلبياً على أداء مجمل قطاعات الاقتصاد المصري.

٢- الإنفاق العسكري :

استناداً لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام يشمل الإنفاق العسكري لأي دولة، سواءً أكانت جمهورية مصر العربية أم غيرها، جميع النفقات الجارية والرأسمالية على القوات المسلحة، بما في ذلك قوات حفظ السلام، ووزارات الدفاع والهيئات الحكومية الأخرى المشاركة في مشروعات دفاعية، والقوات شبه العسكرية إذا حُكم بأنها مدربة ومجهزة للعمليات العسكرية، والأنشطة الفضائية العسكرية. وتشمل هذه النفقات الأفراد العسكريين والمدنيين، بما في ذلك معاشات التقاعد للعسكريين والخدمات الاجتماعية للأفراد، والتشغيل والصيانة والتوريد، والبحوث، والمساعدات العسكرية رابط الأنترنترنت <http://data.albankaldawli.org/indicator> . وقد تصاعدت أرقام إجمالي الإنفاق العسكري المصري، بحسب إحصاءات معهد ستوكهولم للسلام، من (٤٤٠٧٧) مليون دولار أميركي عام ٢٠١٠ لتصل إلى (٥٤٧٧) مليون دولار في عام ٢٠١٥، فيما تراوحت نسبة الإنفاق العسكري المصري من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ما بين (٢,١٪) عام ٢٠١٠ و (١,٧٪) في عام ٢٠١٥ (ينظر الجدول ٧-). وعلى الرغم من أهمية وضرورة الإنفاق العسكري لمصر لتأمين متطلبات الأمن القومي المصري، إلا أن ارتفاع أرقامه خلال المدة من (٢٠١٠ - ٢٠١٥)، شكل أحد العوامل الضاغطة على مجمل تطورات الاقتصاد المصري، ولاسيما أن مصر لم تشهد أية حروب خارجية طويلة تلك المدة باستثناء متطلبات حماية الأمن الداخلي.

(الجدول -٧)

الإنفاق العسكري في مصر للمدة (٢٠١٠ - ٢٠١٥)

السنة	الإنفاق العسكري السنوي (مليون دولار أميركي بالأسعار الجارية)	الإنفاق العسكري السنوي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠١٠	٤٤٠٧	٢,١
٢٠١١	٤٤٦٤	١,٩
٢٠١٢	٤٥٥٨	١,٨
٢٠١٣	٤٣٦٠	١,٦
٢٠١٤	٥٠٨٥	١,٧
٢٠١٥	٥٤٧٧	١,٧

Source: SIPRI Military Expenditure Database SIPRI 2015. It

is available at: <https://www.sipri.org/databases/milex>

ثانيا/ المحددات الدولية:

١. تراجع الدور الإقليمي لمصر :

إن فكرة الدور تحولت إلى إشكالية تاريخية بالنسبة لمصر، فهي دولة قديمة، ربما تكون الأقدم في التاريخ البشري، ولديها تراث حضاري متعدد المراحل، كما أنها مارست ذلك الدور بقوة في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية في مرحل تاريخية مختلفة (هيثم كيلاني ١٩٩٧ ص ٣٢). إن مسألة الدور كانت تبدو لمصر قضية لا يمكن تجاوزها، فبحكم موقع مصر وتأثر مواردها القومية بالتغيرات الحاصلة في البيئة الإقليمية والدولية واتجاه القوى الخارجية « نحوها تاريخياً»، واتجاه القوى الإقليمية نفسها إلى استهداف مكانتها أحياناً فرض عليها التمسك بممارسة الدور و التأثير في التفاعلات الإقليمية، (صلاح الدين بحيري ٢٠٠١ ص ٩٩). ومن ثم لم يكن خيار الانكفاء على الذات أو التفرغ داخل الحدود متاحاً أو متصوراً كاستراتيجية ممكنة لمصر. وبدت تلك المعادلة حدية أحياناً فإما أن تكون مصر فاعلاً أو تكون هدفاً، قوية أو ضعيفة، وبصرف النظر عن مدى واقعية تلك الرؤية اتخذت مصر خيار البحث عن الدور لأجل التأثير في المنطقة وبما يضمن تحقق مصالحها السياسية والاقتصادية. (حامد ربيع ١٩٨٤ ص ٣١٩) كذلك تصاعد تأثير العامل الدولي على تفاعلات منطقة الشرق الأوسط إلى مستويات غير مسبوقة في بداية القرن الحادي والعشرين، والذي وضع قدرة مصر على التأثير في البيئة الإقليمية إلى أدنى مستوياتها لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية الخاصة بالحرب والسلام في الشرق الأوسط أي الصراع العربي الإسرائيلي. (محمد عبد المعطي رابط الأنترنترنت www.elghad.com) مما انعكس سلبياً على مجمل تطورات الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة.

٢. **تطورات الاقتصاد العالمي:** وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي، (صندوق النقد الدولي ٢٠١٥ ص٢،١) شهد الاقتصاد العالمي في العام ٢٠١٥ تطورات إيجابية وتدايعات سلبية ، أثرت على مجمل اقتصاديات العالم ، وبضمنها الاقتصاد المصري والتي يمكن إيجازها بالآتي :

-استمرار تباطؤ النمو العالمي: منذ الربع الأول من عام ٢٠١٥ ، فقد انخفض النمو العالمي إلى (٢,٢٪) ويرجع هذا النقص في معظمه إلى انكماش الناتج غير المتوقع في الولايات المتحدة الأمريكية مع انتقال التدايعات المصاحبة إلى كندا والمكسيك . وسرعان ما انتقلت هذه الظاهرة للاقتصاديات العالمية كافة وكادت المفاجآت الإيجابية والسلبية توازن نفسها في بادئ الأمر ، إلا أن ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية أدى إلى حدوث ضغوط كبيرة عليها .

- تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية : سجلت أسعار النفط تعافياً طفيفاً في بداية عام ٢٠١٥ ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الطلب وتوقعات تباطؤ نمو إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع هذا فإن متوسط سعر النفط تأثر بالتذبذب المستمر جراء تزايد كميات العرض مع ارتفاع مخزون النفط العالمي .

- التضخم الكلي: بدأ معدل التضخم الكلي الشهري ينخفض لمستويات متدنية في كثير من الاقتصاديات المتقدمة ، ولكن تأثير العوامل الانكماشية في وقت مبكر من العام ٢٠١٥ كان أقوى من المتوقع ، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية . وظل هذا التضخم الأساسي مستقراً إلى حد كبير من مستويات أقل بكثير من أهداف التضخم، وتراجع التضخم الكلي في كثير من اقتصاديات الأسواق الصاعدة ، وبخاصة تلك التي تعاني من ضعف الطلب، وكذلك في الدول النامية.

- انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي: انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة (٢٪) بالقيمة الفعلية الحقيقية في العام ٢٠١٥ ، بينما ارتفع سعر صرف اليورو بنحو (١٪) ، ولكن بمقارنة المستويات المتوسطة التي سادت في عام ٢٠١٤ ، لا يزال سعر صرف اليورو وكذلك الين الياباني في مستويات منخفضة . ونظراً للقيود على السياسة النقدية في هذه الاقتصاديات الناتجة عن النطاق الأدنى الصفري لأسعار الفائدة الأساسية ، فمن المتوقع أن يترتب على ذلك تأثير إيجابي صاف على الاقتصاد العالمي في العام ٢٠١٦ .

في ضوء ما تقدم، تواجه اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية ومنها مصر ظروفاً صعبة ، وقد قامت اقتصاديات عدة بتخفيف قيود سياساتها الاقتصادية الكلية لمواجهة هذه الظروف . غير أن المجال متاح لمزيد من التخفيف يختلف إلى حد كبير تبعاً للبلد المعني، نظراً لاختلاف أداء النمو، والظروف الاقتصادية الكلية، والحساسية لصدمات أسعار السلع الأولية، إضافة إلى أوجه الضعف الخارجية والمتعلقة بالقطاع المالي والمالية العامة مما أنتج الظواهر الآتية:

- في البلدان المستوردة للنفط، (ومنها جمهورية مصر العربية)، أدى انخفاض أسعار النفط إلى

الحد من ضغوط الأسعار ومواطن التعرض للمخاطر الخارجية، مما سيخفف عبء السياسة النقدية. غير أنه في مقابل هذه الآثار الإيجابية يأتي انخفاض أسعار التصدير وما يترتب عليه من انخفاض في أسعار الصرف في البلدان المستوردة للنفط التي تصدر سلعاً أولية أخرى.

- وفي البلدان المصدرة للنفط، والتي لا تملك الحيز المالي اللازم، يتطلب انخفاض الإيرادات النفطية تخفيض الإنفاق العام. أما البلدان التي يتوافر لها الحيز المالي فمن المناسب أن تقوم بتصحيح أوضاعها المالية العامة تدريجياً، ولكنها يجب أن تعد خطط التصحيح على المدى المتوسط وأن تشرع في تنفيذها للمحافظة على مصداقية السياسات. (صندوق النقد الدولي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠١٥).

- وفي البلدان المصدرة للسلع الأولية، والتي تطبق نظاماً مرناً لسعر الصرف، يمكن أن يساعد انخفاض سعر العملة في تعويض أثر خسائر معدلات التبادل التجاري على الطلب ولكن تغيرات أسعار الصرف الحادة يمكن أن تؤدي في بعض البلدان إلى تفاقم أوجه الضعف المرتبطة بالرفع المالي الفائق في قطاع الشركات والانكشاف لمخاطر تقلب أسعار الصرف للنقد الأجنبي.

- وثمة حاجة ملحة في كثير من الاقتصاديات لإجراء إصلاحات هيكلية ترفع الإنتاجية وتزيل الاختناقات التي تعوق الإنتاج.

وتأسيساً على ما تقدم، سارت عجلة الاقتصاد المصري ببطء متأثرة بأحداث داخلية عديدة سياسية واقتصادية، وتطورات اقتصادية خارجية مركبة وغير مستقرة ألفت بظلالها القائمة على مجمل تطورات الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة.

الخاتمة :

في ضوء ما تقدم ، يمكن تثبيت الاستنتاجات الآتية :

١- تأثر الميدان الاقتصادي في جمهورية مصر العربية بظاهرة عدم استقرار الأوضاع السياسية خلال المدة (٢٠١٠ - ٢٠١٥)، والتي أدت إلى تغيير من يتسمن موقع رئيس الجمهورية لأربع مرات خلال خمس سنوات، عقب تنحي الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، بدءاً من المشير محمد حسين طنطاوي، والدكتور محمد مرسي، والقاضي عدلي محمود ومن ثم المشير عبد الفتاح السيسي، إذ تم إعطاء الأولوية لتثبيت هرم النظام السياسي وإهمال الميادين الأخرى ومنها الميدان الاقتصادي.

٢- تراجع الدور السياسي الرائد لجمهورية مصر العربية، إقليمياً، في السنوات التي أعقبت نجاح ثورة كانون الثاني /يناير ٢٠١١، وأسهم هذا التراجع بإضعاف أداء الميدان الاقتصادي في قطاعاته كافة، وبخاصة عقب تباين المواقف السياسية للحكومات المصرية المتعاقبة إزاء العديد من القضايا الإقليمية، وفي مقدمتها: الموقف المصري من القضية الفلسطينية، وتطورات الأوضاع في السودان بعد تقسيمه إلى دولتين وإثارة مشكلة النقص في مياه نهر النيل بعد شروع إثيوبيا ببناء سد النهضة

، واضطراب الأوضاع في ليبيا ، واستمرار الحروب الأهلية في كل من اليمن وسوريا والعراق .

٣- كما انعكست التطورات التي شهدتها الاقتصاد الدولي في السنوات الأخيرة على مجمل تطورات الاقتصاد المصري في جوانبها الإيجابية المحدودة ومنها انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية بعد منتصف عام ٢٠١٤ ، كون مصر أصبحت دولة مستوردة للنفط الخام ، وفي اتجاهاتها السلبية العديدة وبخاصة تراجع نسب النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع التضخم النقدي، والاستمرار بتطبيق مبادئ العولمة وغيرها .

٤- كما تراجع اهتمام صانع القرار السياسي والاقتصادي في مصر بالمشاكل الاقتصادية المزمنة والمركبة التي يعاني منها الاقتصاد المصري ، وفي مقدمتها الانفجار السكاني الهائل ، إذ يتزايد عدد سكان مصر سنويا (١,٥٤) مليون نسمة ، وارتفاع معدلات البطالة وتزايد أعداد عاطلين عن العمل والتي بلغت (٣,٨٩٤) مليون عاطل في عام ٢٠١٤ ، مما يندرج بانتشار مشاكل اقتصادية واجتماعية مركبة، فضلا عن ارتفاع نسبة التضخم النقدي وانخفاض قيمة العملة الوطنية (الجنيه المصري) وتراجع الاستثمارات الأجنبية وعجز الميزان التجاري وغيرها .

ومما لا شك فيه ، أن معالجة الإشكالات المترابطة في الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ تحتاج إلى تطبيق سياسات اقتصادية جديدة تأخذ بنظر الاعتبار ضرورة إجراء مراجعة جوهرية واسعة النطاق ، لا تعالج المشاكل الآنية فحسب ، بل تسعى لوضع حلول سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية لهذه المشاكل ، وفي مقدمتها معالجة مشكلة الانفجار السكاني الهائل الذي تشهده جمهورية مصر العربية، وتركيز جل الجهود نحو تنشيط أداء القطاعات الإنتاجية للصناعة والزراعة والخدمات، عبر مراجعة أداء عمل المشاريع الحالية ، وتأسيس مشاريع اقتصادية جديدة ومثمرة تلبي حاجات السوق المحلي وتأخذ بنظر الاعتبار المعايير الاقتصادية الدولية المعاصرة والتي فرضتها تطورات الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة .

مصادر البحث:

أولا / المصادر العربية :

- ١- زينب عطا الله، اقتصاديات النقود والمال، (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٩٨).
- ٢- الجنيه المصري من محمد علي إلى السيسي .. هبوط صاروخي، ١٣ يونيو ٢٠١٥، في الانترنت وعلى الرابط: <http://mubasher.aljazeera.net/news/econo/my/٢٠١٥/٠٦/٢٠١٥٦١٣١٣١٣٢١٢٣٢٢٠/>
- ٣- جلال سعيد الشايب، فرض قانون الطوارئ في مصر ، ٢٠١٣/٨/١٤ ، في الانترنت وعلى الرابط: <http://www.albayan.co.uk/article٣٠٧٦.aspx?id>
- ٤- حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق

- الأوسط (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٤) .
- ٥- حسن النجفي ، القاموس الاقتصادي ، (بغداد: مطبعة الادارة المحلية ، ١٩٧٧) .
- ٦- حسين سعيد وآخرون ، الموسوعة الثقافية ، (القاهرة : مطابع دار الهلال ، ١٩٧٤) .
- ٧- خضير عباس النداوي وليلى عاشور الخزرجي ، الأبعاد الاقتصادية لثورات الربيع العربي : مصر انموذجاً، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد(١٢) لسنة ٢٠١٣ .
- ٨- دينا عبد الخالق ، حالة الطوارئ أسلوب حياة في مصر ، ٢٥/١٠/٢٠١٤ في الانترنت وعلى الرابط: <http://www.elwatannews.com/news/details/٥٨٣٨٧٥>
- ٩- صلاح الدين بحيري ، مصر في القرآن الكريم ، (قراءة جغرافية) المجلة الثقافية ، الجامعة الأردنية ، العدد (٥٢) ، ٢٠٠١ .
- ١٠- صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٥ .
- ١١- صندوق النقد الدولي ، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، ٩ تموز/ يوليو ٢٠١٥ .
- ١٢-صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، ٢٠١٥ .
- ١٣- في تموز / يوليو ٢٠١٦ اعن ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هيكلية دولته بكونها تتألف من (٣٥) ولاية متوزعة في دول عدة منها (١٩) ولاية في سوريا والعراق و (١٦) في دول أخرى منها (ولاية سيناء) للفاصل ينظر : للمرة الأولى.. «داعش» يكشف عن هيكلته بالتفصيل!، موقع صحافة عربية ، ٢٠١٦/٧/٧ ، في الانترنت وعلى الرابط: <http://sahafaharabiah.net/html.news٣٢٠٩٥٦١>
- ١٤- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع / ٢٠٠٢).
- ١٥- محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).
- ١٦- محمد عبد المعطي ، بعد طلب الوساطة القطرية : هل فقدت مصر ريادتها الإقليمية في الشرق الأوسط ، صحيفة الغد المصرية ، ٢٢/٦/٢٠٠٨ في الانترنت وعلى الرابط: ww.elghad.com
- ١٧- محمد هادي النجاوي ، الدور الإقليمي لدور مصر .. سيناريوهات ما بعد الثورة، مجلة الحقيقة، العدد الأول، الجزائر/ ولاية إدرار ، ٢٠١٣ .
- ١٨- الموسوعة الحرة ، عبد الفتاح سعيد خليل السيسي، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وعلى الرابط: <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- ١٩- ميلاد حنا، الأعمدة السبعة للشخصية المصرية، ط٣، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٣).
- ٢٠-ناصر الأنصاري ، موسوعة حكام مصر ، ط٥،(القاهرة : طبع دار الشروق ، ١٩٩٤).
- ٢١- هجير عدنان زكي أمين ،الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيقات ، ط١(دمشق : دار الفكر ، ٢٠٠٨) .
- ٢٢- هيثم كيلاني ، جيوش الشرق الأوسط وتحديات القرن الحادي والعشرين ، نقلا عن مجلة الرسالة ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، العدد الرابع ، آب / أغسطس ١٩٩٧
- ٢٣- وحيد حامد ، نهاية الإهانة ، ثورة ٢٥ يناير ضد النظام السياسي الهش في مصر ، مجلة السياسة

الدولية العدد ١٨٤ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، نيسان «يناير» ٢٠١١).
٢٤ - وزارة التخطيط، المعهد القومي للتخطيط، دليل المصطلحات الاقتصادية والتخطيطية، بغداد
١٩٨٨ .

ثانياً / المصادر باللغة الانكليزية :

https://www.dailyfx.com/tadawul_forex_news/education All-what-you-
html.٣٧١٠-need-to-know-about-GDP
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>

- SIPRI Military Expenditure Database SIPRI ٢٠١٥. It is available at: <https://www.sipri.org/databases/milex>.

-GDP at market prices (current us\$).It is availableat: <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=EG>.

-World Development Indicators World Bank ١ July ٢٠١٦. It is available at: World Bank .org/data/download/GDP.

-IMF. World Economic and Financial Surveys, Regional Economic Outlook, Middle Asia and Central Asia, October ٢٠١٥, p- ١٠٦.

-<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=EG>
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=EG&view=chart>

-World Development Indicators: It is available at: Growth of output <http://wdi.worldbank.org/table/#٤.١>

-<http://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?locations=EG&view=chart>

-<http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECTCD?locations=EG&view=chart>

العلاقة بين الدين العام والتضخم النقدي في الاقتصاد العراقي

أ.م.د. هيثم عبد القادر الجنابي
م.سميرة فوزي شهاب

المستخلص

ارتبط حجم الدين الداخلي والخارجي بمستويات التضخم في الاقتصاد العراقي لاختلاف المتغيرات التي مر بها العراق أثناء المدة ١٩٩٠-٢٠١٣ ، حيث عانى الاقتصاد أثناء عقد التسعينات من حصار اقتصادي ارتفع فيه حجم المديونية وبعد عام ٢٠٠٣ وما رافقها من أحداث وتدمير البنية الأساسية للاقتصاد إلى ازدياد الديون المترتبة على البلد ، رافق ذلك ارتفاع مستويات التضخم أثناء عقد التسعينات ومحاولة اتباع سياسة نقدية انكماشية للوصول

إلى مستويات تضخم معتدلة بعد عام ٢٠٠٨ .

يحاول البحث إثبات فرضية مفادها أن هناك ارتباط طردي بين حجم الدين العام ومستويات التضخم في الاقتصاد العراقي باستخدام أدوات التحليل الوصفي والكمي .

إن ارتفاع نسبة الدين العام إلى GDP طيلة مدة البحث والتي جاءت متوافقة مع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي تعد من أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث ، كما بينت العلاقة القياسية قدرة عوامل التضخم في التأثير على حجم المديونية بشكل كبير .

وأوصى البحث إلى محاولة خلق دخول جديدة عن طريق إيجاد مصادر جديدة للدخل كتنشجيع السياحة الدينية لتنويع إيرادات الموازنة العامة .

الكلمات المفتاحية : الدين العام الداخلي، الدين العام الخارجي ، التضخم، التضخم المفرط، الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

المقدمة

الإطار العام للبحث

مشكلة البحث:-

ارتبطت مشكلات حجم الديون المستحقة على العراق بارتفاع مستويات التضخم التي واجهها الاقتصاد العراقي ، لذلك فإن علاج مشكلة التضخم النقدي يمكن أن يعمل على تخفيف مشكلة الدين العام.

أهمية البحث:-

عانى العراق من ديون متراكمة نتيجة الحرب مع إيران في ثمانينيات القرن الماضي ومتطلبات الإنفاق على الحرب ، وفي عقد التسعينيات بدأ الحصار الاقتصادي على العراق وتوقفت المشاريع الإنتاجية والخدمية ، مما أدى إلى تراكم الديون المستحقة على العراق كتعويضات وبعد عام ٢٠٠٣ وما رافقها من أحداث أدت إلى تدمير البنية الأساسية للقطاعات الإنتاجية وارتفاع الديون المستحقة على البلد.

وقد أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية وعوامل داخلية في حدوث معدلات مرتفعة من التضخم خلال مدة التسعينيات والأعوام التي تلتها، لذلك يهتم البحث بدراسة الدين العام الحكومي الداخلي والخارجي وعلاقته بعوامل ارتفاع الأسعار (التضخم) في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث:-

يهدف البحث إلى وصف وتحليل وتشخيص مشكلة الدين العام الداخلي والخارجي والتعرف على تضخم الأسعار التي عانى منها الاقتصاد ثم بحث العلاقة بين هاتين الظاهرتين باتباع الأسلوب القياسي.

فرضية البحث:-

هناك ارتباط طردي بين حجم الدين العام الداخلي والخارجي ومستويات التضخم في الاقتصاد العراقي.

أولاً / مفهوم الدين العام:-

الدين العام هو مبلغ نقدي لتمويل العمليات الاقتصادية ويرد مع فوائده في أثناء مدة محددة ويقسم إلى دين داخلي ودين خارجي ويمكن أن يعرف أيضاً "كل ما تقتضيه الجهات العامة في الدول من الغير لتمويل أعمالها بسبب عجز مواردها بالوفاء بما تتطلبه هذه الأعمال من نفقات"^(١).

ويعرف الدين العام القانوني بأنه مبلغ نقدي من المال تقتضيه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام

من الأفراد أو المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية أو الدولية أو من الدول الأخرى بموجب اتفاق يستند إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن الوفاء والتعهد برده مع الفوائد المترتبة عليه وفقاً لشروط الاتفاق .

أما الدين الداخلي هو رصيد الديون المحلية على الحكومة ويتمثل بالرصيد القائم لحوالات الخزينة إضافة إلى تسهيلات البنك المركزي التي تحصل عليها الحكومة^(١) .
وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدين الخارجي بأنه الدين الذي تحصل عليه الدولة من المؤسسات الدولية الخارجية مثل صندوق النقد الدولي IMF .

ويقسم الدين الخارجي :

أ- حسب المدة الزمنية إلى قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل.

ب- حسب قابليتها للجدولة إلى:-

- ديون لا تقبل الجدولة وهي الديون المستحقة للمنظمات الدولية أو الإقليمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- الديون التجارية وهي ديون مستحقة للمصارف التجارية الخارجية وتم إعادة جدولة هذه الديون عن طريق نادي لندن .

-الديون الرسمية الحكومية وهي ديون مستحقة للحكومة وتتم عمليات الجدولة في نادي باريس^(٢) .

أما خدمة الدين العام فهو القسط السنوي الذي يشمل مبالغ يتم سدادها دورياً من أصل الدين للدائنين في موعد استحقاقها حسب شروط الاقتراض إضافة إلى النسب المئوية من قيمة الدين المتمثلة بالفوائد التي تدفعها الجهة المدينة للجهة الدائنة . وتتغير قيمة القسط حسب تاريخ استحقاق الدين، وتتراكم خدمة الدين إذا لم يستطع المدين تسديد دينه في الوقت المتفق عليه. وللدائن أهمية في تمويل عجز الميزانية إضافة إلى تمويل وتوسيع المشاريع ومعالجة التضخم، وتمويل القروض الاستهلاكية والاستثمارية التي تخفف من مشكلات البطالة وتؤدي إلى تحويل القدرة الشرائية من فرد إلى آخر .

ثانياً/تطور هيكل الدين العام (الداخلي والخارجي) في العراق

اعتمد تقسيم هيكل الدين العام الداخلي حسب منشورات البنك المركزي لسنوات مختلفة:
- حوالات الخزينة على المصارف التجارية.

- الدين على وزارة المالية ويتمثل بالرصيد النقدي والسندات الحكومية وحوالات الخزينة لدى البنك المركزي.

وبعد صدور قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٥ المتمثل بسندات قرض الحكومة العراقية نشطت هذه الوسيلة وتم اصدار سندات اسمية أو لحاملها باسم سندات قرض الحكومة العراقية وتحديد نوع ومبلغ وموعد اصدار كل وجبة منها^(٤). والسندات الحكومية طويلة الأجل ويكون البنك المركزي المسؤول عن بيعها أو تحويل المصارف التجارية الموجودة بالعراق بيعها وعند الاستحقاق تسدد القيمة والفائدة من قبل البنك. أما سندات دوائر الدولة ومنشآت القطاع العام فبدأ اصدارها عام ١٩٨٠ لدعم المجهود الحربي ومشاريع التنمية مما أدى إلى تزايد الدين العام(٥). وتعد حوالات الخزينة إحدى وسائل الاقتراض الداخلي وتتمثل بسندات تصدرها الحكومة لغرض الاقتراض من البنوك التجارية والبنوك المركزية. وتهدف هذه الحوالات إلى تغطية العجز المؤقت في خزينة الدولة وتكون قصيرة الأجل ويحدد بيعها بالجهاز المصرفي والجدول الآتي يبين تطور الدين العام الداخلي في العراق للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٣ فقد ارتفع الدين الداخلي حتى وصل أقصاه عام ٢٠١٠ لزيادة حوالات الخزينة على المصارف التجارية.

جدول (١) تطور الدين العام الداخلي للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٣ (مليون دينار)

السنة	حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية	حوالات الخزينة لدى البنك المركزي	مجموع الدين الداخلي
2003	1555276	3988408	5543684
2004	1242024	4683038	5925061
2005	1200070	5055508	6255578
2006	251500	5055508	5307008
2007	519000	4674705	5193705
2008	500050	3955519	4455569
2009	4478530	3955519	8434049
2010	5225287	3955519	9180806
2011	3891340	3555519	7446859
2012	3392000	3155519	6547519
2013	1500300	2755190	4255490

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية، أعداد متفرقة.

واعتمد هيكل الدين العام الخارجي التقسيمات المتمثلة بقروض معاد جدولتها، وديون لا تقبل الجدولة وهي ديون مستحقة للبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.

والديون التجارية تكون مستحقة للمصارف التجارية الخارجية وتم إعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين المصارف الدائنة والدول المعنية وتتم عمليات الجدولة في (نادي لندن) إضافة إلى الديون الرسمية الحكومية وهي ديون مستحقة أو مضمونة إلى حكومات ويتم إعادة جدولتها عن طريق

(نادي باريس)^(١) .

لقد ارتفع الدين الداخلي من ٢٥ مليار دينار عام ١٩٩٠ إلى ٥,٥٤٣ تريليون دينار عام ٢٠٠٣^(٧) . وفي عام ٢٠١١ بلغ رصيد الدين العام الداخلي ٧٤٤٦ مليار دينار وانخفض إلى ٦٥٤٨ مليار دينار عام ٢٠١٢ وهو الرصيد المتبقي على وزارة المالية لصالح البنك المركزي عن حوالات الخزينة الصادرة قبل عام ٢٠٠٣ والسحب على المكشوف بقيمة ٣١٥٦ مليار دينار وقرض وزارة الكهرباء البالغ ٢٩٢٥ مليار دينار ومزادات حوالات الخزينة ٤٦٧ مليار دينار بعد أن كانت ٧٤٤٦ مليار دينار عام ٢٠١١^(٨) .

وفي عام ٢٠١٣ انخفض صافي الدين الداخلي ليصل ٤٢٥٠ مليار دينار مقارنة بالسنوات ٢٠١١ و ٢٠١٢ .

والجدول الآتي يوضح هيكلية الدين العام الخارجي للسنتين ٢٠١١-٢٠١٢ :-

جدول (٢) هيكلية الدين العام الخارجي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ (مليون دينار)

نسبة التغيير	2012 / 12 / 31	2011 / 12 / 31	
14.4 -	12484.8	14592.4	إعادة الجدولة
1.0 -	41310.0	41712.0	دين دول مجلس التعاون الخليجي
48.4 -	1121.8	2172.5	القروض الجديدة
0.0	2789.6	2789.6	الدين التجاري للدائنين
5.8 -	57706.2	61266.5	المجموع

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، ٢٠١٢، ص ٤٧ .

إن معالجة مشكلات الدين ينبغي التعامل معها بواقعية فقد شهدت المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ حصاراً على العراق ترتب عليه انقطاع أهم ممول للعملية الاقتصادية مما جعل الاقتصاد العراقي يتحمل ديون خارجية وعجز في موازنات السنين كافة للمدة المذكورة أعلاه .

وبلغ إجمالي الدين الخارجي في ٢٠٠٣ ما يقارب ١٣٠-١٤٠ مليار دينار موزعة بين الدول الأعضاء في نادي باريس وديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس كديون تجارية والديون متعددة الأطراف والمنظمات الدولية.

وبلغ الدين الخارجي للعراق ٥٧٧٠٦,٢ مليار دينار نهاية ٢٠١٢ وتوزعت إلى قروض معاد جدولتها ١٢٤٨٤,٨ مليار دينار والدين غير المعاد جدولته بضمنها دول مجلس التعاون الخليجي ٤١٣١٠,٠ مليار دينار والقروض الجديدة ١١٢١,٨ مليار دينار والدين التجاري ٢٧٨٩,٦ مليار دينار(٩) .

ثالثاً /التضخم في العراق وطرائق قياسه

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملوس في المستوى العام للأسعار^(١٠)، وحسب هذا التعريف يقاس التضخم بالمستوى العام للأسعار، ويعرف الأخير بأنه الوسط الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما ويحسب معدل التضخم وفقاً للمعادلة الآتية:-

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة السابقة}}$$

$$r = \frac{CPI - CPI_0}{CPI_0}$$

وبالعودة إلى التعريف السابق لظاهرة التضخم، نجد أن حدوث التضخم يقترن بأمرين:

أ- أن يكون ارتفاع الأسعار واضحاً ومحسوساً في المجتمع .

ب- أن يكون ذلك الارتفاع ممتداً لمدة من الزمن .

إن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار يترك أثراً ملموساً على ما يسمى بالقوة الشرائية للنقود وهي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل مبلغ معين^(١١) .

ويرى الاقتصاديون أن هناك أنواعاً عديدة من التضخم^(١٢):

١ - التضخم الأصيل أو الصحيح:

كما سماه كينز وهو التضخم الذي يتحقق حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معادلة في الإنتاج مما ينعكس في ارتفاع المستوى العام في الأسعار .

٢- التضخم التدريجي أو الزاحف:

وهو عبارة عن التضخم الذي تتجه فيه مستويات الأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة ولكنها مستمرة حتى في أثناء المدد التي يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً وهو يمثل النوع المعتدل من التضخم الذي لا يصل إلى ١٠٪ .

٣- التضخم المكبوت:

وهو التضخم الخفي أي أنه التضخم الذي يمثل حالة تمنع الأسعار من الارتفاع عن طريق اتخاذ الدولة مجموعة من السياسات والإجراءات التي تمنع ظهوره وتحققه بشكل ارتفاع في الأسعار، ومن سماته بروز الطوابير على المحلات التجارية وظاهرة السوق السوداء .

٤. التضخم المفرط:

وهو من أخطر أنواع التضخم إذ ترتفع فيه الأسعار بمعدلات كبيرة وتزداد فيه سرعة تداول النقود مقابل انخفاض كبير في السلع المعروضة، وهذا النوع من أشد أنواع التضخم ضرراً إذ ترتفع فيه الأسعار آلاف المرات، مما يؤدي إلى انعدام الثقة بالعملة الوطنية ويرغب الأفراد التخلص منها وتلجأ قطاعات الاقتصاد الوطني إلى وسيلة المقايضة ورفض قبول الدفع بالنقود لفقدانها جميع وظائفها ، وهذا النوع من التضخم حدث في العراق خلال عقد التسعينيات في مدة الحصار الاقتصادي .

ومن أبرز سمات التضخم المفرط^(١٣) :

- تزايد الأسعار بمعدلات أكبر من كمية النقود وسرعة تداولها ، يؤدي إلى عجز في كمية النقود المتداولة ، مما يدفع الحكومة باتخاذ إجراءات طبع العملة بدون غطاء .

- التوقعات المستقبلية باستمرار الارتفاع في الأسعار وتجاوزها المستوى الفعلي مما يدفع بالأفراد نحو تفضيل شراء السلع وخزنها للمستقبل والاحتفاظ بالأصول الأخرى بدلاً من الاحتفاظ بالنقود وتحول الأفراد نحو شراء العقارات والاستثمارات الملموسة دون الإيداع في البنوك أو الاحتفاظ بالنقود السائلة .

- هبوط سرعة تداول النقود وتدهور قوتها الشرائية أدى إلى تزايد طبع العملة من قبل السلطات النقدية وتزايد عرض النقد والأسعار وفقدان العملة لوظائفها .

ويضع بعض الاقتصاديين أنواع التضخم بالمخطط الآتي:-

والأرقام القياسية تستخدم لقياس التغير النسبي الذي يطرأ على ظاهرة معينة كالأسعار والأجور وهي على أنواع ويبين المخطط الآتي أنواع الأرقام القياسية في العراق :

Source: www.iraqi-inflation-ppt

والرقم القياسي لأسعار المستهلك يعد من أهم المقاييس التي يعتمد عليها في وصف التضخم في الاقتصاد العراقي وأكثرها شيوعاً^(١٤).

والجدول (٣) يوضح الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة ٢٠١٣-٢٠٠٣ بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٣.

جدول (٣) الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة ٢٠١٣-٢٠٠٣ (١٩٩٣ = ١٠٠)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم %
2003	6943.5	33.6
2004	8815.6	27.0
2005	12073.8	37.0
2006	18500.8	53.2
2007	24205.5	30.8
2008	24851.3	2.7
2009	24155.1	2.8-
2010	24748.4	2.5
2011	140.1	5.6
2012	142.7	6.1
2013	145.9	1.9
2014	149.1	2.2

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية، سنوات متفرقة.

إن انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع أسعار المشتقات النفطية وأسعار الدور المستأجرة خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم^(١٥)، وكذلك زيادة حجم الإنفاق العام من خلال زيادة رواتب الموظفين في القطاع العام، وبعد عام ٢٠٠٦ انخفضت معدلات التضخم لتصل إلى ٥,٢٪ عام ٢٠١٠ لاستخدام البطاقة القومية وتوفير المشتقات النفطية وتحسن الحالة الأمنية وتحسين سعر صرف العملة الوطنية، إضافة إلى عدم وجود رسوم كمركية على السلع المستوردة وانخفاض الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية من ٢٩,٩٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٢,٨٪ عام ٢٠١٠ والرقم القياسي لأسعار الدور المستأجرة من ٦٩,٧٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٦,٨٪ عام ٢٠١٠ (١٦).

ثم ارتفعت مؤشرات التضخم من ٥,٦٪ عام ٢٠١١ إلى ٦,١٪ عام ٢٠١٢ ثم انخفضت مرة أخرى إلى ١,٩٪ عام ٢٠١٣ ويعود السبب إلى نجاح السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.



المصدر: محمد علي جاسم رمضان، أثر تغير الكميات النقدية على المستوى العام للأسعار، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، عدد ١٠، ١٩٩٧، ص ٥٠.

رابعاً/العلاقة بين الدين العام والتضخم النقدي

أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية وعوامل داخلية في تحقيق معدلات تضخم تعد مقبولة وضمن إطار يمكن السيطرة عليه في السنوات ٢٠٠٨ - ٢٠١٤ ، منها استمرار تراجع تضخم أسعار الغذاء عالمياً لأغلب السلع بسبب هبوط أسعار النفط منذ النصف الثاني لعام ٢٠١٤ وزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية الذي أدى بدوره إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية لأسعار الغذاء^(١٧) .

ومن العوامل الداخلية التي أسهمت أيضاً في الحد من الضغوط التضخمية هي استمرار الدعم الذي تقدمه الحكومة لأسعار مواد البطاقة التموينية وخدمات الكهرباء وأسعار شراء المحاصيل الزراعية الاستراتيجية. وارتفعت معدلات التضخم في المدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ وبلغت أقصاها عام ٢٠٠٦ بنسبة ٥٣,٢٪ وهو نتيجة عوامل خارجية دافعة للتضخم يصعب السيطرة عليها أو أخرى داخلية تمثلت بارتفاع التكاليف بما فيها الأجور وكلف المستلزمات السلعية والخدمية الداخلة في استيراد وتصنيع المواد المعروضة في السوق المحلية ، فضلاً عن صعوبة الحصول عليها بسبب الأوضاع الأمنية المتردية الأمر الذي انعكس في ارتفاع الأسعار .

ويبين الجدول (٤) أن حركة الدين العام الداخلي والخارجي جاءت متوافقة مع معدلات التضخم في الاقتصاد فقد ارتفعت في المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ وبعدها انخفضت حتى عام ٢٠١٣ وفي السنوات ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ارتفعت بسبب انخفاض الإيرادات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط .

وارتفعت نسبة الدين العام إلى GDP بأكثر من ثلاثة أضعاف في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ وضعفين في ٢٠٠٥ وأكثر من الضعف في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وانخفضت النسبة في الأعوام من ٢٠١٠-٢٠١٣ وبدأت تزداد في ٢٠١٥ لانخفاض أسعار النفط وعجز الموازنة عن تغطية النفقات المتزايدة .

جدول (٤) مستويات التضخم ومجموع الدين العام الداخلي والخارجي ونسبته إلى GDP

السنة	معدل التضخم %	حجم الدين العام الداخلي والخارجي (مليار دينار)	نسبة الدين العام إلى GDP %
2003	33.6	145543	397.202
2004	27.0	183298	344.314
2005	37.0	167174	227.345
2006	53.2	136848	143.165
2007	30.8	130497	117.085
2008	2.7	116462	74.168
2009	2.8-	114148	87.375
2010	2.5	86793	53.555
2011	5.6	88632	40.783
2012	6.1	88314	34.739
2013	1.9	86609	31.948
2014	2.2	101447	38.927
2015	3.1	145270	75.662

المصدر: - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية، سنوات متفرقة

- حجم الدين نسبة إلى GDP في: النشرات الإحصائية IMF لسنوات متفرقة.
وللتعرف على العلاقة بين معدلات التضخم والدين العام تم تقدير الدالة الآتية:-

$$\text{Log Debt} = \text{Log } a + \beta \text{ Log } I$$

I: معدلات التضخم.

Debt: حجم الدين.

وكانت نتيجة التقدير كالاتي:-

$$\text{Log Debt} = 0.149 + 11.37 \text{ Log } I$$

$$t \quad 98,714 \quad 3,222$$

F: ١٠,٣٨

R²: ٥١,٠%

تشير نتائج تقدير الإنموذج إلى ان زيادة ١٠٪ في معدلات التضخم السنوي ستؤدي إلى زيادة في حجم الدين بنسبة ١,٤٩٪.

كما تشير النتائج إلى معنوية المعلمة المقدره β اذ تجاوزت قيمة t المحسوبة قيمة t الجدولية بمستوى معنوية ٥٪، كما يشير اختبار F إلى معنوية الانموذج المقدر إذ بلغت قيمة F المحسوبة ١٠,٣٨ وهي أعلى من قيمة F الجدولية .

وتبين النتائج أن المتغير المستقل I قد فسر ما نسبته ٥١٪ من التغيرات في حجم الدين أما المتبقي والبالغ ٤٩٪ فيعود إلى متغيرات تفسيرية أخرى لم يتضمنها الأنموذج المبحوث كالإنفاق الحكومي المتزايد وانخفاض أسعار النفط .

خامساً / الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

- ارتفاع الدين الداخلي من ٢٥ مليار دينار عام ١٩٩٠ إلى ٥٥٤٣ تريليون دينار عام ٢٠٠٣ حتى وصل أقصاه عام ٢٠١٠ بحدود ٩١٨٠ تريليون دينار لارتفاع حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية .

- بلغ إجمالي الدين الخارجي في عام ٢٠٠٣ ما يقارب ١٣٠-١٤٠ مليار دينار موزعة بين الدول الأعضاء في نادي باريس وديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس حتى بلغ ٥٧٧٠٦,٢ مليار دينار في عام ٢٠١٢ .

- عانى العراق من مستويات مرتفعة في معدلات التضخم المفرط خلال مدة الحصار الاقتصادي في عقد التسعينيات واستمرت معدلات التضخم بالارتفاع بعد عام ٢٠٠٣ حتى بلغت أقصاها عام ٢٠٠٦ وعادت إلى الانخفاض بعدها لاستخدام البطاقة القومية وتوفير المشتقات النفطية وتحسين الحالة الأمنية وتحسين سعر صرف السلعة الوطنية .

- تدل المؤشرات الإحصائية بارتفاع نسبة الدين العام إلى GDP طيلة مدة البحث والتي جاءت متوافقة مع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي .

- بينت العلاقة الإحصائية بين معدلات التضخم والدين العام قدرة عوامل التضخم في التأثير على حجم المديونية الداخلية والخارجية بشكل كبير .

التوصيات

- استمرار البنك المركزي في سياسته المتشددة للسيطرة على معدلات التضخم واستقرار قيمة العملة الوطنية لتأثير ذلك بشكل إيجابي على استقرار الوضع الاقتصادي داخل البلد .
- دعم القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية بغية زيادة الإنتاج الوطني وتخفيض الاستيرادات والمحافظة على العملات الأجنبية وتنويع إيرادات الموازنة العامة .
- تخفيض النفقات الحكومية وضغطها والاكتفاء بالنفقات الضرورية كلما أمكن .
- خلق دخول جديدة عن طريق إيجاد مصادر جديدة للدخل كتشجيع السياحة الدينية في الأماكن المقدسة وأنواع السياحة كافة واستيفاء أجور الكهرباء المتأخرة والمتوقفة عن السداد والعمل بالضريبة الكمركية على السلع المستوردة وطريقة القيمة المضافة على السلع المنتجة.
- إعادة جدولة الديون الخارجية المستحقة لتخفيف عبئها وأثرها على الاقتصاد .

الهوامش والمصادر:

- الموسوعة العربية ، المجلد التاسع ، العلوم القانونية والاقتصادية على شبكة المعلومات الدولية
68=www.arab-ency.com/-/list.php?folder
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، ٢٠١١ ، ص ٩ .
- لاقتصاد نيوز ، الصفحة الالكترونية اليومية المتخصصة في ٢٠١٣/٢/٧ المنشورة في الموقع الالكتروني للمجلة www.aleqtisad-news.net
- قانون سندات قرض الحكومة العراقية رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٥ .
- ملاحق جريدة المدى اليومية – الملحق الاقتصادي ٢٠١١/١/٢١ المنشور على شبكة المعلومات الدولية:
- www.almadasupplements.com/news
- www.aleqtisad-news.net
- www.albadeeliraqi.com/article
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي ، ٢٠١٢

- ، ص ٤ .
- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي الشهري ، ٢٠١١ ، ص ٤٨ .
- عوض فاضل اسماعيل ، النقود والبنوك ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٦٣١ .
- ينظر:- خالد واصف و أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص ١٧٥ .
- John B. Taylor, Principles of Macroeconomics, Houghton Mifflin Co., U.S.A , ١٩٩٥ , p.٤١٤ .
- ينظر في ذلك:-
- محمد طاقة وآخرون ، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي) ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٠٠ .
- فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار جدار للكتاب العلمي ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص ٣١٤ .
- كامل علاوي كاظم ، و حسين لطيف كاظم ، مبادئ الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٧٣ .
- ينظر في ذلك:-
- هيل عجمي الجنابي و رمزي ياسين ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨٠-٢٨١ .
- Roglesle Roymiler, Modern Money and Banking, Mc Graw Hill Inc., New-York , ١٩٨٩ .
- عدنان كريم نجم الدين ، الإحصاء للاقتصاد والإدارة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠٧ .
- International Review of Economics and Finance , Exchange Rate Misalignment and Inflation rate Persistence , vol ٢٥ , ٢٠١٣ , p. ٢٠٢ .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة ٢٠١٠ ، ص ٦٧ .
- البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٤ ، بغداد ، ص ٦ .

أثر انخفاض أسعار النفط في الأزمة المالية في العراق

م.م. نبراس محمد عباس

الباحث سعدون عباس

المستخلص

يركز البحث على دراسة مخاطر انخفاض أسعار النفط ودورها في حدوث الأزمات المالية في العراق، وكيف يمكن مواجهتها من خلال تفعيل مصادر الدخل غير النفطية، لقد توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات منها أن التغيرات في أسعار النفط اسواء كانت بالارتفاع أو الانخفاض لها أثراً كبيراً في الموازنات العامة في العراق، وقد ساهمت في ظهور مشاكل وتدايعات كبيرة شكلت تحديات أمام الحكومات، فضلاً عن مجموعة من التوصيات الهدف منها العمل على تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ولاسيما تلك المتعلقة بالموارد الضريبية وتطوير القطاعات الإنتاجية ومساهمة القطاع الخاص في ذلك.

مقدمة

يُعد العراق أحد الدول المنتجة و المصدرة للنفط التي تعتمد بشكل رئيس على الإيرادات النفطية التي تتسم بعدم الاستقرار في تكوين الدخل القومي، إذ شكلت الإيرادات النفطية ٩٠٪ من إيرادات الموازنة العامة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥). الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي تابعاً للاقتصاد العالمي وتدايعات أزماته المتكررة، لكون الاقتصاد العراقي في واقعه اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل أساس على إنتاج النفط الخام وتصديره، مما يجعل الموازنة العامة للعراق تتأثر بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط، مما يتطلب تفعيل وتعزيز مصادر الدخل غير النفطية وعدها ضرورة استراتيجية لا بد من أن تأخذ بها الحكومات العراقية بما يسهم في استقرار الاقتصاد والنشاط المالي في العراق.

المبحث الأول:

منهجية البحث

مشكلة البحث:

تتعلق مشكلة البحث من أن انخفاض أسعار النفط له تأثيرات كبيرة في حدوث الأزمات المالية في العراق، مما يتطلب العمل على إعداد الخطط لمواجهة ذلك من خلال البحث عن مصادر تمويل أخرى.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كونه يسلب الضوء بوجه خاص على تأثير انخفاض أسعار النفط على جميع القرارات الاقتصادية والاستثمارية والتمويلية للحكومة عامة، وأن أي انخفاض في أسعار النفط يؤدي بشكل مباشر إلى حدوث أزمة مالية من خلال انعكاسها على إعداد الموازنة العامة للدولة وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد العراقي .

أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- تشخيص مخاطر و إشكاليات انخفاض أسعار النفط المتكررة في حدوث الأزمات المالية.
- التعرف على تأثير انخفاض أسعار النفط على السياسات الاقتصادية والاستثمارية المالية والنقدية .

فرضية البحث :

العراق دولة ريعية يعد النفط مصدر الدخل الأهم فيه ، لذا فإن انخفاض سعر النفط يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية، ومن ثم التأثير سلباً في النشاطات الاستثمارية والتمويلية .

المبحث الثاني:

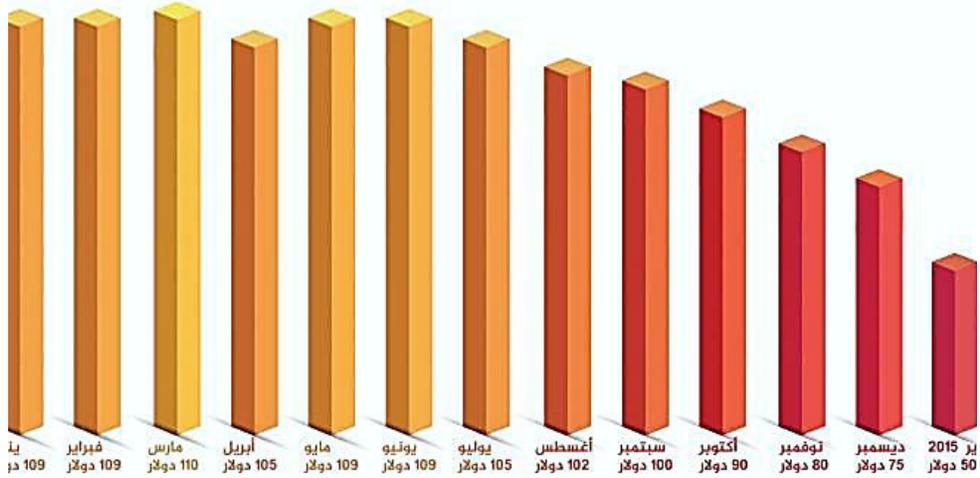
الجانب النظري

أولاً: ماهية أسعار النفط و العوامل المؤثرة فيها:

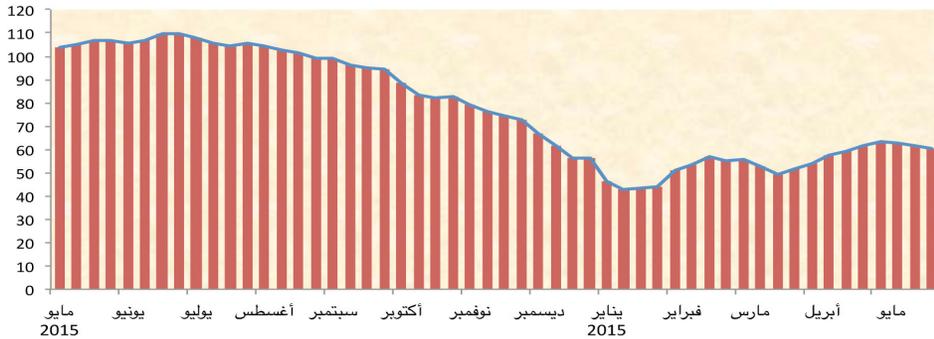
١- مفهوم السعر النفطي

السعر هو القيمة أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (٤٢) غالون معبراً عنها بالوحدة النقدية الأمريكية على سبيل المثال ١٠٠ د/ب، ولطبيعة سوق النفط غير المستقرة، فإن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة (البصام، ٢٠١٣: ٥) وأصبحت ظاهرة التقلبات

في أسعار النفط مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي ولغاية الآن. ولا سيما بعد الارتفاعات الكبيرة خلال العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إذ وصل سعر البرميل الواحد إلى أعتاب ١٥٠ دولار في العام ٢٠٠٨. إلا أنها سرعان ما هبطت لتصل إلى ٤٠ دولار بعد الأزمة المالية في العام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، التي تركت آثارها السلبية على الاقتصاد العالمي. و انعكس هذا على نحو كبير على سوق النفط العالمية. إلا أن الأسعار عادت إلى الارتفاع من جديد بعد استقرار الأسواق الاقتصادية والتعافي من الأزمة المالية العالمية لتصل إلى أكثر من ١١٥ دولار في العام ٢٠١٣ إلا أنها في السنوات الاخيرة ٢٠١٤-٢٠١٥ هوت إلى مستويات قياسية وصلت إلى ٤٥ دولار للبرميل، وهذا مرتبط بأسباب عديدة سنعرض لها لاحقاً (الأوبك-النشرات الاقتصادية الشهرية ٢٠١٤-٢٠١٥) ويوضح المخططان في أدناه منحنيات هبوط أسعار النفط العالمي للعامين ٢٠١٤-٢٠١٥.



منحنى هبوط أسعار النفط في العام 2014 (خام برنت القياسي) - المصدر: وكالة بلومبرغ



تغيرات أسعار النفط للعام ٢٠١٥

المصدر: الاوبك النشرات الاقتصادية ٢٠١٤-٢٠١٥.

وللسعر النفطي أنواع عديدة منها السعر المعلن، والسعر المتحقق، وسعر الكلفة الضريبية، والسعر المرجعي والسعر الفوري (الحسناوي، ٢٠٠٦، ١٥٢) (عبد الرضا، ٢٠١١، ١٠٢-١٠٣).

١- السعر المعلن (Posted Price):

هو سعر ثابت كانت تحده شركات النفط الكبرى من جانب واحد قبل يناير ١٩٧١ وتعلنه في صحافة الصناعة (عبر تقرير Platt's Oil gram) وهذه الأسعار لا تعكس الأسعار الحقيقية للنفط إنما هي أسعار تحدد لأغراض احتساب الضريبة التي تشكل الإيرادات النفطية للحكومات المضيفة. وهذه الحالة تغيرت مع إبرام اتفاقية طهران في فبراير (١٩٧١) (التي تم تطبيقها بأثر رجعي في يناير ١٩٧١) التي تم بمقتضاها تثبيت سعر النفط لخمس سنوات مع زيادات سنوية صغيرة. لكن في أكتوبر ١٩٧٣، وفي ضوء التطورات في السوق النفطية سعت أوبك لإعادة التفاوض على شروط الاتفاقية وطالبت بزيادة أسعار النفط المثبتة في اتفاقية طهران، وبعد رفض الشركات الموافقة على طلبات أوبك، اجتمع وزراء نفط أوبك في الكويت (في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣) وأعلنوا قرارهم بتحديد سعر النفط من جانب واحد وزيادته بنسبة ٧٠٪.

٢- السعر المتحقق (Realized Price):

إن السعر المتحقق يعني فعلياً مقدار السعر المعلن مطروحاً منه الخصم المتفق عليه بين الشركة البائعة والمشتريّة والهدف من الخصم أو الحسم هو ترغيب المشتري أو تلافي المشاكل الناتجة عن بعض القيود، ومن هذه الحسميات ما يأتي (عبد الرضا، ٢٠١١: ١٠٣):

- حسميات الموقع الجغرافي: تعطى للنفوط التي لا تتمتع دولها أو منتجوها بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط الخام مباشرة إلى السوق الدولية.

- حسميات درجة الكثافة: تعطى لمشتري النفط الثقيل بنسبة عالية ولمشتري النفوط الخفيفة بنسبة أقل.

- حسميات المحتوى الكبريتي: تعطى مقابل النفوط ذات المحتوى الكبريتي العالي ومستوى الشوائب العالي.

- حسميات قناة السويس: تعطى للنفوط التي تصدر مباشرة إلى السوق من دون أن تمر في قناة السويس.

وتعدّ هذه الأسعار أسعاراً فعلية (Actual Prices) في السوق الفورية للنفط ويؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها (أنماط الاستهلاك، وطبيعة المنافسة، والموقع الجغرافي، والمحتوى الكبريتي للنفط وكثافته النوعية... الخ) وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الدول المنتجة للنفط، علماً بأن هذه الأسعار هي دائماً (as Cost Price):

إن هذا السعر يمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى مقابل برميل النفط الخام المنتج بمقتضى الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومات الدول المضيفة ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تُعدُّ هذه الأسعار القاعدة التي تركز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية.

٣- السعر المرجعي (Reference Price) :

هذا السعر يمثل متوسط أسعار مجموعة من النفوط المتقاربة في النوعية (ولا سيما الكثافة والمحتوى الكبريتي) ومتقاربة أو متباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مرجعاً لتسعير مجموعة من النفوط بمقتضى قرب أو بعد نوعية النفط المرجعي. ومن الأمثلة عليها خام دبي وخام وسط غرب تكساس (WTI) وخام برنت. وهي تستخدم كمؤشر لحركة أسعار السوق الفورية.

٤- السعر الفوري (Spot Price) :

ويعني ثمن البرميل النفطي معبراً عنه بالوحدة النقدية في الأسواق الفورية. وبدأ هذا السعر بالظهور والنشاط بعد أن أخذت السوق الفورية تمثل نسبة كبيرة في تجارة النفط الخام. والأسواق الفورية كثيرة في العالم والرئيسية منها التي تمثل مؤشراً لحركة الأسواق والأسعار في العالم هي: سوق روتردام، وسوق جنوه، و سوق سنغافورة، و سوق شمال أوروبا، وتنتخب في السوق الفورية مجموعة من النفوط التي تشكل المرجع لدولها أو يختارها المتعاملون في السوق الفورية، ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي (١٠ - ١٥٪) من حجم التجارة العالمية للأسعار المعلنة أو الرسمية، غير أن الاختلال الذي طرأ منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي أدى إلى وجود فائضاً كبيراً في العرض العالمي للنفط وإلى احتدام المنافسة بين المنتجين من داخل وخارج أوبك، ولم يلبث أن دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة مهمة بحيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق النفطية العالمية للنفط وسبباً «رئيساً» من أسباب عدم استقرار تلك الأسواق؛ ذلك لأن الأسعار الفورية على خلاف الأسعار المعلنة أو الرسمية لا تخضع فقط للعوامل الاقتصادية التي تخضع لها أسعار النفط عامة، بل تؤثر فيها أيضاً عوامل أخرى سياسية وتنظيمية مما يجعلها عرضة للتقلب السريع مع انتشار الأخبار والشائعات، أما بخصوص تسمية النفط الخام فتجري عادةً بعد تحديد الموقع الجغرافي الذي استخرج منه وغالباً ما يرفق بالكثافة أو المحتوى الكبريتي مثل وسط غرب تكساس الخفيف الحلو أو منحدر شمال ألاسكا الحامض.

العوامل المؤثرة في أسعار النفط .

تعد أسعار النفط أهم الأسعار العالمية لما لها من تأثير مباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية وتراقب من قبل جميع الدول والمؤسسات الاقتصادية، لما لها من دلالات خطيرة حول مستقبل التكاليف والأسعار والنمو في جميع أنحاء العالم (جهيراد ولون ز، واخرون، ٢٠١١: ١٢٢). وتحظى أسعار النفط والقوى التي تتحكم فيها بالمكانة الأولى من بين القضايا التي تهم صناعة النفط. فعندما يصل سعر هذه السلعة الحيوية إلى ١٤٥ دولاراً في العام ٢٠٠٨ ويهوي إلى ٣٠ دولاراً في نهاية العام نفسه ويعاود الارتفاع ليصل إلى ١٥٠ دولاراً في أعتاب ١٥٠٠ دولاراً في نهاية العام ٢٠١٣ ويهوي مرة أخرى ليصل إلى

٤٠ دولاراً في بدايات العام ٢٠١٥ لابد من أن يكون هناك عوامل وقوى تؤثر، ومن أهم هذه العوامل: (درولاس، ٢٠١١: ١٣٧).

- التغييرات المفاجئة في العرض والطلب (الملاحق ٢-٣ تبين العرض والطلب على النفط الخام خلال العامين ٢٠١٤ - ٢٠١٥ وفقاً لتقارير الأوبك).

- التغييرات الكبيرة في مخزونات النفط. (ملحق رقم ٤ يبين المخزون للعام ٢٠١٤-٢٠١٥)
- التغييرات الكبيرة في الطاقات الإنتاجية.

فضلاً عن العوامل المؤثرة في أعلاه فإن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية يمكن أن تؤثر في السعر وتتمثل في: (درولاس، ٢٠١١: ١٣٨).

١- النمو الهائل في تجارة العقود والمستقات المالية في تجارة النفط التي غيرت توازن القوى في سوق النفط.

٢- معدل النمو الاقتصادي: وهو أحد المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام، إذ يؤدي ارتفاع توقعات المنتجين إلى ارتفاع معدلات استهلاك النفط بفعل النمو الاقتصادي فإن كلفة المستخدم عند ذلك ستكون مرتفعة، وزيادة نسب النمو تؤدي إلى زيادة الطلب على النفط ومن ثم يؤثر ذلك في الأسعار (عبد الرضا، ٢٠١١، ١١١).

٣- العوامل السياسية: وهي أحد الخصائص الأساسية لعملية إنتاج النفط، إذ أن إنتاجه يتركز في مناطق ساخنة جداً، وعرضة للتقلبات الشديدة من وقت لآخر، على سبيل المثال منطقة الخليج. لذلك أي تغيير في الأوضاع السياسية يؤثر في تغيرات أسعار النفط.

الأسباب الكامنة خلف انهيار أسعار النفط

إن التقلبات بأسعار النفط الخام هي نتاج التغييرات بين العرض والطلب التي تنشأ نتيجة لأحداث مختلفة ومتنوعة مثل الحروب والتغيرات في الأنظمة السياسية والأزمات الاقتصادية وإبرام وإلغاء الاتفاقيات التجارية وأنماط الطقس غير المتوقعة وغيرها (الحسناوي، ٢٠٠٦: ٢١٠)، وهناك عدد من العوامل التي تساهم في انخفاض أسعار النفط، لعل أبرزها:-

- انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام:

خففت وكالة الطاقة الدولية التي تقدم المشورة للدول الصناعية بخصوص سياسات الطاقة توقعاتها فيميل يتعلق بنمو الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠١٥. وعزت ذلك إلى بقاء التحسن في النمو الاقتصادي محدوداً على الرغم من تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية. ويعود ذلك إلى الإنكماش الاقتصادي في كل من أوروبا والصين واليابان، وهي أسواق استهلاكية ضخمة للنفط الخام. وفي هذا السياق بلغت تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الاقتصادي العالمي المتوقع للعام ٢٠١٥ فقط (٣،٦٪)، مقابل (٣،٢٪) للعام ٢٠١٤. (www.pwc.co.uk/economics).

١- ارتفاع حجم الخزين الاستراتيجي الأمريكي من النفط الخام:

غالباً ما تقود الزيادة في المخزونات الاستراتيجية الأمريكية للنفط إلى هبوط أسعاره ، بسبب تلويع الإدارة الأمريكية لأكثر من مرة باستخدام هذا المخزون في مواجهة الصدمات النفطية المفاجئة. (cooper:١٦:٢٠١٥).

٢- إمدادات أسواق النفط العالمية:

تسبب إمدادات النفط الفائضة، فضلاً عن ثورة النفط والغاز الصخري وما ولدته من تخمة في أسواق النفط العالمية دوراً هاماً في التأثير في مستويات الأسعار وانخفاضها. إن ارتفاع مستوى أسعار النفط منذ بداية الألفية الثالثة أسهم في تحفيز الشركات النفطية إلى الولوج إلى هذه الصناعة المكلفة، وأدى استقرار أسعار النفط حول عتبة الـ(١٠٠\$)، باستثناء العام ٢٠٠٩ إذ هبطت الأسعار بشدة بسبب الأزمة المالية العالمية -إلى نمو وازدهار إنتاج هذا النوع من النفط غير التقليدي، وقد أدى ذلك إلى استحوذ النفط الصخري على قرابة خمس السوق النفطية، وما سببه ذلك من زيادة في المعروض النفطي ومن ثم هبوط مستويات الأسعار. (أوبك، ٢٠١٥).

٣- انحسار دور المنتج المرجح:

تساعد ردود الفعل الصادرة عن منظمة أوبك في هبوط سريع للأسعار. فالعادة هي أن تبادر هذه الدول بتبني دور المنتج المرجح، أي تخفيض الإنتاج عند تدهور الأسعار أو زيادته عند ارتفاع الأسعار. وترتكز سياسة المنتج المرجح التي اعتمدها السعودية والإمارات والكويت في العقود السابقة، على تبني هذه السياسة أولاً، ومن ثم التفاوض مع بقية الأقطار الأعضاء في أوبك للتنسيق وتبني سياسة مماثلة. فإذا تم تخفيض الإنتاج تتحمل جميع الدول الأعضاء في أوبك هذه المسؤولية وإن كان بنسب مختلفة في بعض الأحيان. (59/IMF Country Report No. 15).

ماهية الأزمات المالية وأسباب حدوثها.

مفهوم الأزمة المالية:

يمكن تعريف الأزمة بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة الاقتصادية يتضمن أخطاراً وتهديداتٍ مباشرةً وكبيرةً للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة للمؤسسات المالية خاصة والمؤسسات الأخرى على نحو عام (92 : 2007, Ramkishan).

أما الأزمة المالية فيقصد بها (التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول ، ومن أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية مما يؤدي إلى تدهور كبير

في قيمة العملة وأسعار الأسهم مما ينجم عنه آثاراً سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية (الحسني، ١٩٩٩: ٢٠٠)، وتؤثر تلك التغيرات كلياً أو جزئياً في مجمل المتغيرات المالية، كحجم الإصدار وأسعار الأسهم والسندات و حجم الودائع المصرفية ومعدل سعر الصرف.

إن ما يميز الأزمات المالية أنها تحدث بصفة مفاجئة وغير متوقعة نظراً للثقة المفرطة في الأنظمة المالية فضلاً عن التدفق الضخم لرؤوس الأموال إلى الدول والتوسع المفرط والسريع في حجم الائتمان الممنوح مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة اتجاه العملات القيادية فيتأثر سعر الصرف فتحدث موجة من تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج (ابو فارة، ٢٠٠٨: ٢).

والأزمات التي يمكن أن تواجه الدول مختلفة ومتعددة منها أزمة أسواق المال التي تحدث عندما ترتفع عمليات البيع للأسهم والموجودات المالية الأخرى فتبدأ الأسعار في التراجع والانخفاض وتؤدي إلى حدوث الانهيار في أسواق المال وكما حدث في الأزمة الآسيوية في العام ١٩٩٧، إن هذا الانهيار يمكن أن يمتد إلى القطاعات الأخرى الاقتصادية والصناعية (أبو فارة، ٢٠٠٨: ٢).

كذلك تواجه الدول ما يعرف بالأزمات المصرفية التي تحدث عندما تواجه المصارف ارتفاعاً مفاجئاً وتزايداً كبيراً في الطلب على سحب الودائع التي تستخدم نسبة كبيرة منها في عمليات الإقراض والتشغيل ويحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة ويواجه المصرف أزمة مصرفية حقيقية عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ والتزايد الكبير في سحب الودائع التي تتجاوز النسب المعتادة للسحب فتحدث الأزمة في هذا المصرف في صورة أزمة سيولة (Rosenblum, 126: 2005)، وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد إلى المصارف الأخرى فإن هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة دول وليس بالضرورة أن تكون الأزمة المصرفية هي أزمة سيولة فهذه الأزمة قد تكون أزمة ائتمان (إقراض) وتحدث هذه الأزمة عندما تمتنع المصارف عن إعطاء القروض ومنحها للزبائن خوفاً من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب (Dittmer, 82: 007). كذلك تواجه الدول ما يعرف بأزمات العملة وأسعار الصرف (أزمة ميزان المدفوعات) وتنتج هذه الأزمات عن حدوث تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف بصورة تؤدي إلى تأثير جوهري في قدرة العملة على تأدية دورها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل وهذه الأزمة تحدث عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر العملة كنتيجة لعمليات المضاربة وقد يقود الأمر إلى انهيار جوهري لسعر العملة ومع أن القرارات المتعلقة بتعويم العملة أو خفض سعر صرف العملة هي قرارات تتخذها السلطات النقدية في الدولة بصورة طوعية غير أن هذه القرارات تكون قرارات مهمة وجوهرية في كثير من الظروف ولا سيما في حالة القصور في تدفقات رأس المال الأجنبي وفي حالة وجود تزايد في التدفقات الخارجة (علاء، ٢٠١٣: ١١٣). وفي دراسة دولية معمقة شملت ١٠٢ أزمة مالية لعشرين بلداً خلال العشرين عام الماضية (استخدم مؤشر مزدوج يتكون من درجة انخفاض قيمة العملة ونسبة الخسارة في الاحتياطات)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أكثر بلدان العينة عرضة للأزمات المالية هي التي شهدت تحريراً في أسواقها المالية وأزمات مصرفية أدت

بدورها إلى أزمة عملات نظراً للعلاقة السببية بين الأزمة المصرفية وأزمة العملات مع المشاكل التي تواجه ميزان المدفوعات للبلد المعني (الحسني , ٢٠٠٨ : ٢٠١) .

أسباب الأزمات المالية:

لا يمكن حصر الأسباب التي تؤدي إلى الأزمات المالية في سبب أو سببين وإنما تتضافر جملة من الأسباب تؤدي بمجموعها إلى إحداث أزمة مالية وبصفة عامة يمكن إرجاع أسباب الأزمات المالية إلى ما يأتي :- (طالب واخرون , ٢٠١٣ : ٧٧) .

- المتغيرات الدولية كالكوارث , والحروب , والأزمات الاقتصادية وحروب التجار .
- المتغيرات المحلية في معدل التضخم (أسواق السندات) وأسعار الصرف (أسواق العملات الحرة) وأسعار الأسهم وتغير أسعار الفائدة.
- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة والاختراعات وتحول الطلب على المنتجات والخدمات وهياكل محافظ الاستثمار .
- الإشاعات والمعلومات الملوثة وغير الحقيقية .
- المضاربة غير المحسوبة .
- التقلبات في شروط التبادل الدولي فعادةً ما يصعب على زبائن البنوك الوفاء بالتزاماتهم (خدمة الدين) عندما تختل شروط التبادل الدولي والتي تؤدي إلى اضطراب المشتغلين بنشاطات التصدير والاستيراد .
- عدم الاستقرار السياسي و النزاعات الأهلية في بعض الحالات (كارل , ٢٠٠٧ , ١٢) .

ثالثاً: تأثير انخفاض أسعار النفط على حدوث الأزمات المالية في العراق

يخسر العراق أكثر من مليار دولار سنوياً مع كل هبوط بمقدار دولار واحد في سعر برميل النفط الذي يصدره وأن انخفاض تلك الأسعار يمكن أن يؤثر في الاقتصاد العراقي ويفاقم من عجز موازنته ولاسيما أن اقتصاده يعتمد بنسبة (٩٥ %) على الواردات النفطية.

ويبين الجدول في أدناه نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين موارد الميزانية نسبة إلى الموارد الأخرى للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ .

جدول رقم (١) مساهمة إيرادات النفط الخام في تكوين موارد الموازنة العامة للعراق ٢٠٠٨-٢٠١٥

السنوات	الإيرادات النفطية (١) تريليون دينار	الموارد الأخرى (٢) تريليون	نسبة المساهمة 1/2% ٣.
٢٠٠٨	٧٠	١,٩	٩٧,٣٥
٢٠٠٩	٤٣	٤,١	٩١
٢٠١٠	٥٧	٢,٤	٩٦
٢٠١١	٩٨	٢	٩٨
٢٠١٢	١١٠	١٩,٥	٩٢
٢٠١٣	٩٠	٢٣,٧	٧٩
٢٠١٤	٩٧	٨	٩٢
٢٠١٥	٥١	١٥	٧٧

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥

تمثل إيرادات النفط النسب العظمى من الإيرادات للموازنة العامة , لذلك فإن أي انخفاض في أسعار النفط سوف يؤدي إلى حدوث خلل في الإيرادات ومن ثم يؤثر في الموازنة العامة للدولة إذ تراوحت النسبة بين ٩٨% في العام ٢٠١١ و ٧٧% في العام ٢٠١٥ وتعد النسبة الأقل ٢٠١٥ إذ وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوى وهو (٤٥) دولار للبرميل الواحد .

جدول رقم (٢) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تريليون دينار	الإيرادات النفطية تريليون دينار	نسبة المساهمة %
٢٠٠٨	١٥٥	٧٠	٥٤
٢٠٠٩	١٣٩	٤٣	٣٠
٢٠١٠	١٧١	٥٧	٣٣
٢٠١١	٢١١	٩٨	٤٦
٢٠١٢	٢٤٥	١٠٩	٤٤
٢٠١٣	٢٦٧	٨٩	٣٣
٢٠١٤	٢٥٩	٩٧	٣٧
٢٠١٥	١٩٢	٥١	٢٦

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥

يلاحظ من الجدول أعلاه نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، إذ أن نسبة المساهمة تراوحت بين ٢٦-٥٤٪ ويلاحظ أيضاً أن أقل نسبة مساهمة كانت في العام ٢٠١٥ ، نتيجةً لانخفاض أسعار النفط في هذا العام ، وكانت أعلى نسبة مساهمة في العام ٢٠٠٨ إذ بلغت ٥٤٪.

المبحث الثالث: الجانب العملي

لغرض دراسة تأثير انخفاض أسعار النفط في حدوث الأزمات المالية سنعمد إلى دراسة تأثير الانخفاض على بعض المؤشرات المالية التي لها علاقة بحدوث الأزمات، وتم تقسيم هذه المؤشرات إلى:

- المتغيرات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي و تتضمن:

١- الناتج المحلي الإجمالي.

٢- الإيرادات

٣- النفقات بشقيها التشغيلي والاستثماري

المتغيرات ذات العلاقة بدخل الفرد إذ تم دراسة العلاقة بين التغيرات في أسعار النفط وأثرها في معدل دخل الفرد .

- علاقة التغيرات في أسعار النفط مع مؤشرات سوق المال:

١- علاقة التغيرات في سعر النفط مع عدد الأسهم المتداولة.

٢- علاقة التغيرات في سعر النفط مع حجم التداول الذي يعبر عنه من خلال (سعر السهم مضروباً في عدد الأسهم المتداولة) .

- تحليل مؤشرات القطاع المصرفي:

١- الودائع

٢- الائتمان المصرفي.

جدول رقم (٣) علاقة التغير في سعر النفط مع الناتج المحلي الإجمالي

السنة / المؤشر	معدل سعر النفط دولار	الناتج المحلي الإجمالي تيرليون دينار	الإيرادات	النفقات التشغيلية ترليون	النفقات الاستثمارية ترليون	متوسط دخل الفرد مليون دينار	عدد الأسهم مليار سهم	حجم التداول مليار دينار
٢٠٠٨	٨٩	١٥٥	٧١	٥٤		٥	١٥١	٣٠١
٢٠٠٩	٥٩	١٣٩	٤٧	٥٢		٤,٥	٢١١	٤١٢
نسبة التغير %	٥٠-	١١,٥-	٥١-	٤-		١١-	٢٨,٥	٢٧
٢٠٠٩	٥٩	١٣٩	٤٧	٥٢		٤,٥	٢١١	٤١٢
٢٠١٠	٧٥	١٧١	٥٩	٦٠	٢٣	٥,٤	٢٥٥	٤٠٠
نسبة التغير %	٢١	١٨,٥	٢٠			١٦,٥	١٧	٣-
٢٠١٠	٧٥	١٧١	٥٩	٦٠	٢٣	٥,٤	٢٥٥	٤٠٠
٢٠١١	١٠٣	٢١١	١٠٠	٥٦	١٣	٦,٣	٤٩٢	٩٤١
نسبة التغير %	٢٧	١٩	٤١	٧-	٧٧-٠	١٤	٤٨	٥٧,٥
٢٠١١	١٠٣	٢١١	١٠٠	٥٦	١٣	٦,٣	٤٩٢	٩٤١
٢٠١٢	١٠٧	٢٥٤	١١٩	٧٥	٢٩	٧,١	٦٢٥	٨٩٤
نسبة التغير %	٣,٧	١٧	١٦	٢٥	٥٥	١١	٢١	٥-
٢٠١٢	١٠٧	٢٥٤	١١٩	٧٥	٢٩	٧,١	٦٢٥	٨٩٤
٢٠١٣	١٠٣	٢٦٧	١١٣	٧٢	٣٤	٧,٨	٨٧٥	٢٨٤٢
نسبة التغير %	٣,٧-	٥	٥	٤-	١٤,٧	٩	٢٨,٥	٦٨,٥
٢٠١٣	١٠٣	٢٦٧	١١٣	٧٢	٣٤	٧,٨	٨٧٥	٢٨٤٢
٢٠١٤	٩٥	٢٥٩	١٠٥	٧٨	٣٥	٧,٢	٧٤٦	٩٠١
نسبة التغير %	٨,٥-	٣-	٧,٥-	٧,٥	٠,٢,٨	٨,٣-	١٧	٢١٥,٥-
٢٠١٤	٩٥	٢٥٩	١٠٥	٧٨	٣٥	٧,٢	٧٤٦	٩٠١
٢٠١٥	٤٥	١٩٢	٦٦	٥١	١٨	٥,٢	٦١٨	٤٩٥
نسبة التغير %	١١١-	٣٥-	٥٩-	٥٣-	٩٤,٥-	٣٨,٥-	٢٠,٥-	٨٢-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٨

جدول رقم (٤) التغييرات في معدل أسعار النفط مع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المتحقق خلال مدة الدراسة

السنة	معدل سعر النفط دولار	الناتج المحلي تيرليون
المؤشر		
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٠-	١١,٥-
٢٠٠٩-٢٠١٠	٢١	١٨,٥
٢٠١٠-٢٠١١	٢٧	١٩
٢٠١١-٢٠١٢	٣,٧	١٧
٢٠١٢-٢٠١٣	٣,٧-	٥
٢٠١٣-٢٠١٤	٨,٥-	٣-
٢٠١٤-٢٠١٥	١١١-	٣٥-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥

يلاحظ من الجدول رقم(٤) أعلاه أن هناك علاقة بين التغيير في سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إذ يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٨ كان (١٥٥) تريليون دينار، عندما كان سعر برميل النفط هو (٨٩) ومع انخفاض سعر البرميل في العام ٢٠٠٩ إلى (٥٩ دولار) أي بنسبة ٣٤٪ أدى إلى إنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى (١٣٩) تريليون دينار وبنسبة ١١,٥٪، وفي العام ٢٠١٠ ومع ارتفاع سعر برميل النفط إلى ٧٥ وبنسبة تغير ٢١٪ عن العام الذي قبله أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي أيضاً بنسبة ٢٠٪، كذلك في العام ٢٠١١ ارتفع سعر برميل النفط ليصل إلى (١٠٣) دولار بنسبة زيادة ٢٧٪ وأدى ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي إلى (٢١١) تريليون دينار وبنسبة تغير ١٩٪ وفي العام ٢٠١٢ ارتفع سعر النفط إلى (١٠٧) دولار بنسبة تغير (٣,٧٪) مما أدى ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي إلى (٢٥٤) تريليون وبنسبة تغيير (١٧٪)، وفي العام ٢٠١٣ انخفض سعر النفط إلى (١٠٣ دولار) عن العام ٢٠١٢ وبنسبة تغير (٣,٧٪)، إلا أنه يلاحظ ارتفاع نسبة الناتج المحلي إلى (٢٦٧) تريليون دينار وبنسبة تغير (٥٪)، وإن عدم انخفاض الناتج المحلي يعود إلى الارتفاع المتتالي لأسعار النفط ووجود فائض في الإيراد، وفي العام ٢٠١٤ انخفض سعر النفط إلى سعر (٩٥ دولار) وبنسبة تغير (٨,٥٪) مقارنة مع العام ٢٠١٣، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الناتج المحلي إلى (٢٥٩) تريليون دينار وبنسبة انخفاض (٣٪) مقارنة مع العام ٢٠١٣. ويلاحظ أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط في العام (٢٠١٥) الذي وصل فيه سعر النفط إلى (٤٥) دولار وبنسبة انخفاض وصلت إلى (١١١٪) عن العام ٢٠١٤، الذي أدى بدوره إلى انخفاض الناتج المحلي إلى (١٩٢) تريليون دينار وبنسبة انخفاض وصلت إلى (٣٥٪).

ويتضح من أعلاه وجود علاقة متلازمة من الارتفاعات والانخفاضات بين سعر النفط والناتج المحلي (والذي يعبر عن كمية السلع والخدمات التي تنتج داخل البلد) بمعنى أن هذا الإنخفاض والارتفاع يرافقه تغيرات في النشاط وحركة الإنتاج داخل البلد.

جدول رقم (٥) التغيرات في معدل أسعار النفط مع الإيرادات المتحققة خلال مدة الدراسة

السنة المؤشر	نسبة التغير في سعر النفط %	نسبة التغيرات في الإيرادات %
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٠-	٥١-
٢٠٠٩-٢٠١٠	٢١	٢٠
٢٠١٠-٢٠١١	٢٧	٤١
٢٠١١-٢٠١٢	٣,٧	١٦
٢٠١٢-٢٠١٣	٣,٧-	٥
٢٠١٣-٢٠١٤	٨,٥-	٧,٥-
٢٠١٤-٢٠١٥	١١١-	٥٩-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥

يلاحظ من الجدول رقم(٥) أعلاه أن هناك علاقة بين سعر برميل النفط ومعدل الإيرادات المتحققة، إذ يلاحظ أن الإيرادات في العام ٢٠٠٨ بلغت (٧١) تريليون دينار بلغ سعر البرميل (٨٩) دولاراً إلا أنه يلاحظ أيضاً أن انخفاض سعر البرميل في العام ٢٠٠٩ إلى (٥٩) أي بنسبة ٣٤٪ أدى إلى انخفاض أيضاً في الإيرادات المتحققة إلى (٤٧) تريليون وبنسبة ٥١٪، بينما في العام ٢٠١٠ ومع ارتفاع سعر برميل النفط إلى ٧٥ وبنسبة ٢١٪ أدى إلى ارتفاع الإيرادات أيضاً إلى (٥٩) تريليون وبنسبة ٢٠٪. و شهد العام ٢٠١١ ارتفاعاً في سعر برميل النفط ليصل إلى (١٠٣) دولار بنسبة زيادة ٢٧٪ رافقه ارتفاع الإيرادات إلى (١٠٠) تريليون دينار وبنسبة تغير (٤١٪). في العام ٢٠١٢ ارتفع سعر النفط إلى (١٠٧) دولار بنسبة تغير (٣,٧٪) مما أدى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات إلى (١١٩) تريليون وبنسبة تغيير (١٦٪)، إلا أنه في العام ٢٠١٣ ومع انخفاض سعر النفط إلى (١٠٣) دولار) عن العام ٢٠١٢ وبنسبة تغير (٣,٧٪) أدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات إلى (١١٣) تريليون دينار وبنسبة تغير (٥٪) وفي العام ٢٠١٤ انخفض سعر النفط إلى سعر (٩٥ دولار) وبنسبة تغير (٨,٥٪) مقارنة مع العام ٢٠١٣، هذا بدوره أدى إلى انخفاض الإيرادات إلى (١٠٥) تريليون) وبنسبة انخفاض (٧,٥٪) مقارنة مع العام ٢٠١٣ ويلاحظ أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط في العام (٢٠١٥) الذي وصل فيه سعر النفط إلى (٤٥ دولار) وبنسبة انخفاض وصلت إلى (١١١٪) عن العام ٢٠١٤ أدى بدوره إلى انخفاض الإيرادات إلى (٦٦ تريليون دينار) وبنسبة انخفاض وصلت إلى (٥٩٪) .

إن هذه العلاقة بين سعر النفط والإيرادات المتحققة توضح الاعتماد الكبير لإيرادات الدولة على النفط كمصدر رئيس لموازنتها والذي يؤدي بدوره إلى التأثير في نفقات الدولة سواء الاستثمارية أو التشغيلية ومن ثم يؤثر في المستوى المعيشي للأفراد وما يسبب من مشاكل اجتماعية واقتصادية وحتى أمنية .

جدول رقم (٦) نسب التغيرات في معدل سعر النفط والنفقات التشغيلية

السنة / المؤشر	معدل التغير في سعر النفط %	معدل التغير في النفقات التشغيلية %
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٠-	
٢٠٠٩-٢٠١٠	٢١	
٢٠١٠-٢٠١١	٢٧	٧-
٢٠١١-٢٠١٢	٣,٧	٢٥
٢٠١٢-٢٠١٣	٣,٧-	٤-
٢٠١٣-٢٠١٤	٨,٥-	٧,٥
٢٠١٤-٢٠١٥	١١١-	٥٣-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥

يلاحظ من الجدول رقم (٦) والمخطط أعلاه أن هناك علاقة متناسقة من حيث الأداء والتغيرات بين سعر برميل النفط ومعدل النفقات التشغيلية (مع ملاحظة أن النفقات التشغيلية والاستثمارية للعامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كانت موحدة) ومن ذلك يلاحظ أن التغيرات لهذين العامين بدأت بانخفاض معدل النفقات الإجمالي للعام ٢٠٠٩ عن العام ٢٠٠٨ من (٥٤) تريليون في العام ٢٠٠٨ إلى (٥٢) تريليون في العام ٢٠٠٩ وقد تزامن هذا مع انخفاض سعر النفط للعام ٢٠٠٩ إلى ٥٩ تريليون بعد أن كان في العام ٢٠٠٨ بمعدل ٨٩ دولاراً للبرميل الواحد. لذلك مقارنة الأداء ستكون من الأعوام ٢٠١٠-٢٠١١ وما يليها .

ويمكن أن نلاحظ في العام ٢٠١١ ارتفاع سعر برميل النفط إلى ١٠٣ وبنسبة ٢١٪ عن العام ٢٠١٠ إذ كان السعر (٧٥) دولاراً. وفي هذا العام كانت النفقات التشغيلية بحدود (٥٦) تريليون وبنسبة انخفاض (٧ ٪) عن العام ٢٠١٠ وشهد العام ٢٠١٢ ارتفاع سعر النفط إلى (١٠٧) دولار بنسبة تغير (٣,٧ ٪) مما أدى إلى ارتفاع النفقات التشغيلية إلى (٧٥) تريليون دينار وبنسبة تغير (٢٥ ٪) إلا أنه في العام ٢٠١٣ ومع انخفاض سعر النفط إلى (١٠٣) دولار عن العام ٢٠١٢ وبنسبة تغير (٣,٧ ٪) انخفضت النفقات التشغيلية إلى (٧٢) تريليون دينار وبنسبة تغير (٤ ٪) وفي العام ٢٠١٤ انخفض سعر النفط إلى (٩٥) دولاراً وبنسبة تغير (٨,٥ ٪) مقارنة مع العام ٢٠١٣ إلا أن الانخفاض لم يؤثر في النفقات التشغيلية بل إنها ارتفعت لتصل إلى (٧٨) تريليون مقارنة مع العام ٢٠١٣ وبنسبة تغير (٧,٥ ٪) هذا يعود إلى السياسة التي اتبعتها الدولة في دعم النفقات التشغيلية والحفاظ على رواتب العاملين والموظفين في مؤسسات الدولة، إلا أنه يلاحظ أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط في العام (٢٠١٥) الذي وصل فيه سعر النفط إلى (٤٥) دولاراً وبنسبة انخفاض وصلت إلى (١١١ ٪) عن العام ٢٠١٤ مما أثر بشكل كبير في النفقات التشغيلية إذ انخفضت بشكل حاد إلى (٥١) تريليون وبنسبة تغير (٥٣ ٪). إذ أثر ذلك بشكل كبير على رواتب العاملين وازدادت نسبة الاستقطاع لدعم الميزانية التي ترتب عليها نفقات إضافية تمثلت في النفقات العسكرية لمحاربة تنظيمات داعش وتمويل نفقات الحشد الشعبي.

إن الاعتماد الكبير للنفقات التشغيلية على النفط كمصدر رئيس لموازنات الدولة يمكن بدوره أن يؤثر في نفقات الدولة سواء التشغيلية التي تمثل رواتب العاملين والموظفين والمتقاعدين نسبة كبيرة منها يمكن أن تصل ٨٠٪ الذي بدوره يمكن أن يؤثر في المستوى المعيشي للأفراد وما يسبب من مشاكل اجتماعية واقتصادية.

جدول رقم (٧) معدل التغير في أسعار النفط مع التغيرات في النفقات الاستثمارية

السنة / المؤشر	معدل التغير في سعر النفط %	معدل التغير في النفقات الاستثمارية %
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٠-	
٢٠٠٩-٢٠١٠	٢١	
٢٠١٠-٢٠١١	٢٧	٧٧-
٢٠١١-٢٠١٢	٣,٧	٥٥
٢٠١٢-٢٠١٣	٣,٧-	١٤,٧
٢٠١٣-٢٠١٤	٨,٥-	٢,٨
٢٠١٤-٢٠١٥	١١١-	٩٤,٥-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥

من الجدول رقم (٧) يلاحظ أنه في العام ٢٠١١ ارتفاع سعر برميل النفط إلى ١٠٣ وبنسبة ٢١٪ عن العام ٢٠١٠ إذ كان السعر (٧٥) وفي هذا العام كانت النفقات الاستثمارية بحدود (١٣ تريليون) وبنسبة انخفاض (٧٧٪) عن العام ٢٠١٠ إذ كانت النفقات الاستثمارية (٢٣) تريليون دينار, كما يلاحظ ان العام ٢٠١٢ شهد ارتفاع سعر النفط إلى (١٠٧) دولار بنسبة تغير (٣,٧٪) مما أدى ذلك إلى ارتفاع النفقات الاستثمارية إلى (٢٩) تريليون وبنسبة تغير (٥٥٪), إلا أنه في العام ٢٠١٣ ومع انخفاض سعر النفط إلى (١٠٣) دولار عن العام ٢٠١٢ وبنسبة تغير (٣,٧٪) أدى ذلك إلى ارتفاع النفقات الاستثمارية إلى (٣٤) تريليون دينار وبنسبة تغير (١٤,٧٪) وذلك يعود إلى التوجه الاستثماري للدولة في قطاعات الاعمار والإسكان وكذلك التركيز اعادة بناء القطاعات الاقتصادية وأعمار المدن ومع انخفاض سعر النفط إلى سعر (٩٥) دولار وبنسبة تغير (٨,٥٪) في العام ٢٠١٤ مقارنة مع العام ٢٠١٣ ذلك الانخفاض لم يؤثر في النفقات الاستثمارية بل أنها ارتفعت لتصل إلى (٣٥) تريليون) مقارنة مع العام ٢٠١٣ وبنسبة تغير (٢,٨٪). وهذا يعود إلى السياسة التي اتبعتها الدولة في دعم النفقات الاستثمارية التي شهدها العام ٢٠١٤ إلا أنه يلاحظ ان الانخفاض الحاد في أسعار النفط في العام (٢٠١٥) الذي وصل فيه سعر النفط إلى (٤٥) دولار وبنسبة انخفاض وصلت إلى (١١١٪) عن العام ٢٠١٤ اثر بشكل كبير في النفقات الاستثمارية، إذ انخفضت بشكل حاد إلى (١٨) تريليون وبنسبة تغير (٩٤,٥٪). وذلك يعود إلى التركيز على دعم النفقات التشغيلية ودور الدولة في محاربة داعش الذي اثر في النفقات الاستثمارية وتوقفها جميعا ومن ثم أدى إلى توجه جديد لسياسة الدولة من خلال العمل على تسديد مستحقات المقاولين والشركات عن طريق اصدار سندات يمكن ان يتم تداولها

في الاسواق المالية، إلا أن ذلك لم يشهد إدراج أي نوع من هذه السندات في سوق المال لغياب الثقافة الاستثمارية .

جدول رقم (٨) التغير في سعر النفط والمعدل التغير في دخل الفرد

السنة / المؤشر	نسبة التغير في سعر النفط %	نسبة التغير في دخل الفرد %
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٠-	١١-
٢٠٠٩-٢٠١٠	٢١	١٦,٥
٢٠١٠-٢٠١١	٢٧	١٤
٢٠١١-٢٠١٢	٣,٧	١١
٢٠١٢-٢٠١٣	٣,٧-	٩
٢٠١٣-٢٠١٤	٨,٥-	٨,٣-
٢٠١٤-٢٠١٥	١١١-	٣٨,٥-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥

يلاحظ من الجدول رقم (٨) اعلاه ان التغيرات في أسعار النفط قد اثرت بشكل كبير في متوسط دخل الفرد. إذ يلاحظ ان متوسط دخل الفرد في العام في العام ٢٠٠٨ كان (٥) مليون دينار, عندما كان سعر البرميل هو (٨٩) إلا ان يلاحظ أيضاً ان انخفاض سعر البرميل في العام ٢٠٠٩ إلى (٥٩) بنسبة ٣٤٪ أدى إلى إنخفاض أيضاً في معدل دخل إلى (٤,٥) مليون دينار وبنسبة ١١٪ بينما في العام ٢٠١٠ ومع ارتفاع سعر برميل النفط إلى ٧٥ وبنسبة ٢١٪ أدى إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد بنسبة ١٦,٥٪ أيضاً في العام ٢٠١١ ارتفع سعر برميل النفط ليصل إلى (١٠٣) دولار بنسبة زيادة ٢٧٪ وأدى ذلك إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد إلى (٦,٣) مليون دينار وبنسبة تغير ١٤٪ وفي العام ٢٠١٢ ارتفع سعر النفط إلى (١٠٧) دولار بنسبة تغير (٣,٧٪) مما أدى ذلك إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد إلى (٧,١) مليون وبنسبة تغيير (١١٪) وفي العام ٢٠١٣ انخفض سعر النفط إلى (١٠٣) دولار عن العام ٢٠١٢ وبنسبة تغير (٣,٧٪), إلا أنه يلاحظ ارتفاع متوسط الدخل للفرد إلى (٧,٨) مليون دينار وبنسبة تغير (٩٪) وذلك يعود إلى توجه الدولة في دعم شريحة الموظفين والعاملين في الدولة إلا أنه في العام ٢٠١٤ انخفض سعر النفط إلى سعر (٩٥ دولار) وبنسبة تغير (٨,٥٪) مقارنة مع العام ٢٠١٣ هذا بدوره أدى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد إلى (٧,٢) تريليون وبنسبة انخفاض (٨,٣٪) مقارنة مع العام ٢٠١٣ ويلاحظ أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط في العام (٢٠١٥) الذي وصل فيه سعر النفط إلى (٤٥ دولار) وبنسبة انخفاض وصلت إلى (١١١٪) عن العام ٢٠١٤ الذي أدى بدوره إلى انخفاض متوسط دخل الفرد بصورة كبيرة وصلت إلى (٥,٢) تريليون دينار) وبنسبة انخفاض وصلت إلى (٣٨,٥٪) ويعود ذلك متزامناً مع انخفاض سعر النفط إلى الاستقطاعات الكبيرة في رواتب العاملين في الدولة لدعم الموازنة ومحاربة داعش.

جدول رقم (٩) التغيير في سعر النفط وعدد الأسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية

السنة / المؤشر	معدل التغيير في سعر النفط %	معدل التغيير في عدد الأسهم المتداولة %
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٠-	٢٨,٥
٢٠٠٩-٢٠١٠	٢١	١٧
٢٠١٠-٢٠١١	٢٧	٤٨
٢٠١١-٢٠١٢	٣,٧	٢١
٢٠١٢-٢٠١٣	٣,٧-	٢٨,٥
٢٠١٣-٢٠١٤	٨,٥-	١٧
٢٠١٤-٢٠١٥	١١١-	٢٠,٥-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ وتقارير سوق العراق للأوراق المالية ٢٠٠٨-٢٠١٥

يلاحظ من الجدول رقم (٩) أعلاه أن التغييرات في أسعار النفط قد أثرت في معدل التداول للأسهم في سوق العراق للأوراق المالية إذ يلاحظ أن عدد الأسهم المتداولة في العام في العام ٢٠٠٨ كان (١٥١) مليار سهم عندما كان سعر البرميل هو (٨٩) دولاراً. إلا أنه يلاحظ أيضاً أن انخفاض سعر البرميل في العام ٢٠٠٩ إلى (٥٩) بنسبة ٣٤٪ لم يؤثر في معدل التداول على الأسهم إذ ارتفع عدد الأسهم المتداولة إلى (٢١١) مليار سهم بمعدل (٢٨,٥٪) وذلك عائد إلى الزيادات الحاصلة في عدد الأسهم التي طرحتها المصارف لغرض الاكتتاب لتلبية متطلبات الزيادة في رؤوس الأموال. فضلاً عن إدراج شركات جديدة في السوق بينما في العام ٢٠١٠ ومع ارتفاع سعر برميل النفط إلى (٧٥) دولاراً وبنسبة (٢١٪) أدى إلى ارتفاع معدل التداول بنسبة (١٧٪) عن العام السابق إذ ارتفع عدد الأسهم المتداولة إلى (٢٥٥) مليار سهم، أيضاً في العام ٢٠١١ ارتفع سعر برميل النفط ليصل إلى (١٠٣) دولار بنسبة زيادة (٢٧٪) وأدى ذلك إلى ارتفاع عدد الأسهم المتداولة إلى (٤٩٢) مليار سهم وبنسبة تغيير (٤٨٪)، وفي العام ٢٠١٢ ارتفع سعر النفط إلى (١٠٧) دولار بنسبة تغيير (٣,٧٪) مما أدى ذلك ارتفاع التداول في سوق الأوراق المالية حيث وصل عدد الأسهم التي تم تداولها إلى (٦٢٥) مليار سهم وبنسبة تغيير (٢١٪) وفي العام ٢٠١٣ انخفض سعر النفط إلى (١٠٣) دولار) عن العام ٢٠١٢ وبنسبة تغيير (٣,٧٪) إلا أنه يلاحظ ارتفاع عدد الأسهم المتداولة إلى (٨٧٥) مليار سهم وبنسبة تغيير (٢٨,٥٪) ذلك يعود أيضاً إلى الاكتتابات العالية في اسهم المصارف لأغراض تطبيق قرار البنك المركزي في زيادة رأسمالها إذ كان العام ٢٠١٣ السنة الاخيرة لتطبيق القرار ومع الانخفاض في سعر النفط العام ٢٠١٤ إلى (٩٥) دولار) وبنسبة تغيير (٨,٥٪) مقارنة مع العام ٢٠١٣ أدى بدوره إلى انخفاض معدل التداول على الأسهم في سوق الأوراق المالية إلى (٧٤٦) مليار سهم وبنسبة انخفاض (١٧٪) مقارنة مع العام ٢٠١٣ ويلاحظ أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط في العام (٢٠١٥) الذي وصل فيه سعر النفط إلى (٤٥) دولاراً) وبنسبة انخفاض وصلت إلى (١١١٪) عن العام ٢٠١٤ الذي أدى بدوره إلى عدد الأسهم المتداولة حيث وصلت إلى (٦١٨) مليار سهم وبنسبة انخفاض وصلت إلى (٢٠,٥٪) .

جدول رقم (١٠) التغيرات في سعر النفط و حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية

السنة / المؤشر	معدل التغير في سعر النفط %	معدل التغير في حجم التداول %
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٠-	٢٧
٢٠٠٩-٢٠١٠	٢١	٣-
٢٠١٠-٢٠١١	٢٧	٥٧,٥
٢٠١١-٢٠١٢	٣,٧	٥-
٢٠١٢-٢٠١٣	٣,٧-	٦٨,٥
٢٠١٣-٢٠١٤	٨,٥-	٢١٥,٥-
٢٠١٤-٢٠١٥	١١١-	٨٢-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ وتقارير سوق العراق للأوراق المالية ٢٠٠٨-٢٠١٥

يلاحظ من الجدول رقم (١٠) أعلاه أن التغيرات في أسعار النفط قد أثرت في معدل حجم التداول للأسهم في سوق العراق للأوراق المالية إذ يلاحظ أن حجم التداول في العام ٢٠٠٨ كان (٣٠١) مليار دينار عندما كان سعر البرميل (٨٩) دولاراً إلا أنه يلاحظ أن انخفاض سعر البرميل في العام ٢٠٠٩ إلى (٥٩) بنسبة (٣٤٪) لم يؤثر على حجم التداول على الأسهم حيث ارتفع حجم التداول إلى (٤١٢) مليار دينار بمعدل (٢٧٪)، وذلك عائد إلى الزيادات الحاصلة في عدد الأسهم التي طرحتها المصارف لغرض الاكتتاب لتلبية متطلبات الزيادة في رؤوس الأموال بينما في العام ٢٠١٠ ومع ارتفاع سعر برميل النفط إلى (٧٥) دولاراً وبنسبة (٢١٪) أدى إلى انخفاض معدل التداول بنسبة (٣٪) عن العام السابق إذ انخفض حجم التداول إلى (٤٠٠) مليار دينار، وفي العام ٢٠١١ أيضاً ارتفع سعر برميل النفط ليصل إلى (١٠٣) دولار بنسبة زيادة (٢٧٪) وأدى ذلك إلى ارتفاع حجم التداول إلى (٩٤١) مليار دينار وبنسبة تغير (٥٧,٥٪) وهذه الزيادة الكبيرة تعود إلى النمو الواضح في حجم الطلب على الأسهم نتيجة التعافي من آثار الأزمة المالية وفي العام ٢٠١٢ ارتفع سعر النفط إلى (١٠٧) دولار بنسبة تغير (٣,٧٪) رافق ذلك انخفاض في حجم التداول في سوق الأوراق المالية إذ وصل حجم التداول إلى (٨٩٤) مليار سهم وبنسبة تغيير (٥٪) على الرغم من ارتفاع عدد الأسهم المتداولة إلا أن حجم التداول انخفض وهذا يعود إلى عدد الصفقات التي تم عقدها في السوق وكذلك لانخفاض أسعار بعض الأسهم وخاصة أسهم القطاع المصرفي وفي العام ٢٠١٣ انخفض سعر النفط إلى (١٠٣) دولار عن العام ٢٠١٢ وبنسبة تغير (٣,٧٪) إلا أنه يلاحظ ارتفاع حجم التداول إلى (٢٨٤٢) مليار دينار وبنسبة تغير (٦٨,٥٪) ذلك يعود أيضاً إلى الاكتتابات العالية في أسهم المصارف لأغراض تطبيق قرار البنك المركزي في زيادة راس مالها حيث كان العام ٢٠١٣ السنة الأخيرة لتطبيق القرار ومع الانخفاض في سعر النفط العام ٢٠١٤ إلى (٩٥) دولاراً وبنسبة تغير (٨,٥٪) مقارنة مع العام ٢٠١٣ أدى بدوره إلى انخفاض حجم التداول في سوق الأوراق المالية إلى (٩٠١) مليار دينار وبنسبة انخفاض (٢١٥,٥٪) مقارنة مع العام ٢٠١٣ إذ أدى خروج رؤوس أموال كبيرة من العراق إلى الدول المجاورة. ويلاحظ أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط في العام ٢٠١٥ الذي وصل فيه سعر النفط إلى (٤٥) دولاراً وبنسبة

انخفاض وصلت إلى (١١١٪) عن العام ٢٠١٤ أدى بدوره إلى انخفاض حجم التداول إذ وصلت إلى (٤٩٥) مليار دينار وبنسبة انخفاض وصلت إلى (٨٢٪).

يلاحظ أن التغيرات في حجم التداول وعدد الأسهم المتداولة يعود في قسم منه إلى تغيرات في أسعار النفط وفي جانب آخر منه يعود إلى المتداولين في السوق أو ما يعرف بالسلوك النفسي للمستثمر وارتباط ذلك بالوضع الأمني والأزمات المالية العالمية.

جدول رقم (١١) التغيرات في سعر النفط وإجمالي الودائع المصرفية وإجمالي الائتمان

السنة / المؤشر	معدل سعر النفط دولار	اجمالي الودائع المصرفية/تريليون دينار	اجمالي الائتمان/ تريليون دينار
٢٠٠٨	٨٩	١٤,٧	٤,٥
٢٠٠٩	٥٩	٢١,٧	٥,٢
نسبة التغير٪	٣٣	٤٨ %	٪١٦,٢
٢٠٠٩	٥٩	٢١,٧	٥,٢
٢٠١٠	٧٥	٣٤,٢	٩,٤
نسبة التغير٪	٢١	٥٧,٥ %	٪٧٧,٤
٢٠١٠	٧٥	٣٤,٢	٩,٤
٢٠١١	١٠٣	٤١,٩	١٣
نسبة التغير٪	٢٧	٢٢,٥ %	٪٣٨,٣
٢٠١١	١٠٣	٤١,٩	١٣
٢٠١٢	١٠٧	٤٢,٥	٢٠,٨
نسبة التغير٪	٣,٧	١,٦ %	٪٥٩,٨
٢٠١٢	١٠٧	٤٢,٥	٢٠,٨
٢٠١٣	١٠٣	٦٤,٩	٣٠
نسبة التغير٪	٣,٧-	١١ %	٪٥,٣
٢٠١٣	١٠٣	٦٤,٩	٣٠
٢٠١٤	٩٥	٧٤	٣٤,٢
نسبة التغير٪	٨,٥-	٧,٦ %	٪١٣,٩
٢٠١٤	٩٥	٧٤	٣٤,٢
٢٠١٥	٤٥	٦٤,٤	٣٦,٧
نسبة التغير٪	٥٢,٦	- ١٣,١ %	٪٧,٧

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٨

جدول رقم (١٢) التغيرات في سعر النفط ونسب التغير في إجمالي الودائع المصرفية

السنة/المؤشر	معدل سعر النفط/دولار	نسب التغير في إجمالي الودائع المصرفية
٢٠٠٩-٢٠٠٨	٥٠-	٤٨ %
٢٠١٠-٢٠٠٩	٢١	٥٧,٥ %
٢٠١١-٢٠١٠	٢٧	٢٢,٥ %
٢٠١٢-٢٠١١	٣,٧	١,٦ %
٢٠١٣-٢٠١٢	٣,٧-	١١ %
٢٠١٤-٢٠١٣	٨,٥-	٧,٦ %
٢٠١٥-٢٠١٤	١١١-	- ١٣,١ %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٨

سجل الاتجاه العام للرصيد الإجمالي للودائع خلال مدة الدراسة نمواً مستمراً وإن اختلفت نسب النمو من سنة إلى أخرى إذ زادت نسب النمو للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٥ لدى المصارف التجارية العاملة في القطر الحكومية والخاصة زيادةً مستمرةً وبتجاه تصاعدي، إذ كانت نسب النمو للودائع للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٥ وكما يبين الجدول في أعلاه .

في نهاية عام ٢٠٠٩ بلغت نسبة النمو (٤٨ %) قياساً بنهاية عام ٢٠٠٨ ليبلغ رصيدها (٢١,٨) تريليون دينار، وفي عام ٢٠١٠ ارتفع رصيد الودائع إلى (٣٤,٣) تريليون دينار مقارنة بعام ٢٠٠٩ وبنسبة نمو بلغت (٥٧,٥%). وفي عام ٢٠١١ شهدت الودائع نمواً قدره (٢٢,٥%) إذ ارتفع رصيدها إلى (٤١,٨) تريليون دينار بعد أن كان (٣٤,٣) تريليون دينار في عام ٢٠١٢ سجلت نمواً بنسبة (١,٦%) إذ وصلت إلى (٤٢) تريليون دينار بعد أن كانت (٤١,٨) عام ٢٠١١. وفي العام ٢٠١٣ واصلت إجماليات الودائع توسعها إذ نمت بمعدل (١١%) عن عام ٢٠١٢ ليصل رصيدها إلى (٦٨,٩) تريليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣. كما سجلت الودائع المصرفية في نهاية العام ٢٠١٤ نمواً بلغت نسبته (٧,٦%) وبارتفاع قدره (٥,٢) تريليون دينار عن العام ٢٠١٣ ليكون رصيدها (٧٤,١) تريليون دينار في نهاية العام ٢٠١٤، إلا أنه يلاحظ أن الانخفاضات الكبيرة في أسعار النفط التي وصلت إلى سعر (٤٥) دولار في العام ٢٠١٥ أثر جزءاً منها على نحو مباشر على حجم الودائع المصرفية إذ انخفضت ولأول مرة خلال مدة الدراسة لتصل إلى (٦٤,٣) تريليون دينار مقارنة مع العام ٢٠١٤ وبنسبة انخفاض وصلت إلى (- ١٣,١ %) تزامناً مع انخفاض سعر النفط بنسبة (- ١١١%).

ويتبين من أعلاه أن الانخفاضات القليلة في أسعار النفط لم تؤثر كثيراً في حجم الودائع إذ استمرت بالنمو وإن كانت بنسب متفاوتة وهذا يعود في جزء منه إلى الوضع الأمني والوعي المصرفي لدى الزبائن وكذلك حجم الثقة التي يتمتع بها القطاع المصرفي إذ لوحظ أن كثرة التعثر لدى المصارف العراقية الأهلية كان أحد أسباب التراجع في حجم الودائع فضلاً عن استيلاء داعش على جزء من محافظات العراق وخروج رؤوس الأموال إلى الدول المجاورة وتراجع حجم الودائع الأجنبية لدى المصارف العراقية .

جدول رقم (١٣) التغيرات في سعر النفط ونسب التغير في إجمالي الائتمان المصرفي

السنة /المؤشر	معدل سعر النفط	نسب التغير في إجمالي الائتمان المصرفي
٢٠٠٩-٢٠٠٨	٥٠-	١٦,٢
٢٠١٠-٢٠٠٩	٢١	٧٧,٤
٢٠١١-٢٠١٠	٢٧	٣٨,٣
٢٠١٢-٢٠١١	٣,٧	٥٩,٨
٢٠١٣-٢٠١٢	٣,٧-	٥,٣
٢٠١٤-٢٠١٣	٨,٥-	١٣,٩
٢٠١٥-٢٠١٤	١١١-	٧,٧

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٨

شهد الاتجاه العام لرصيد الائتمان المقدم من قبل كافة المصارف خلال مدة الدراسة نمواً متبايناً كما يبين الجدول المرقم (١٣) أعلاه وكما يلي:-

شهد الاتجاه العام لرصيد الائتمان الذي قدمته المصارف كافة ارتفاعاً خلال عام ٢٠٠٩ وعلى نحو تصاعدي إذ سجل الرصيد الإجمالي للائتمان المقدم من قبل كافة المصارف التجارية العاملة في العراق للقطاعات الاقتصادية كافة (٥,٢) ترليون دينار بزيادة مقدارها (٧٣٧) ترليون دينار عن العام ٢٠٠٨ إذ كان الائتمان الممنوح نحو (٤,٤) ترليون دينار أي بنسبة (١٦,٢ %) واستمر رصيد الائتمان الذي قدمته المصارف التجارية العاملة في العراق بالزيادة خلال عام ٢٠١٠ وبعلى نحو تصاعدي، إذ سجل رصيد (٩,٣) تريليون دينار بزيادة مقدارها (٤) ترليون دينار مقارنة مع نهاية عام ٢٠٠٩ والبالغ (٥,٢) تريليون دينار أي بنسبة (٧٧,٤ %) علماً أن هذا العام شهد ارتفاع أسعار النفط وبنسبة تغير إيجابي وصل إلى (٢١ %) عن العام ٢٠٠٩ وفي العام ٢٠١١ بلغ الرصيد القائم للتسهيلات التي منحتها البنوك التجارية في نهاية العام مقداره (١٣) تريليون دينار بارتفاع مقداره (٣,٦) تريليون دينار وبنسبة (٣٨,٣ %) عن عام ٢٠١٠ الذي بلغ (٩,٤) تريليون دينار. كما ارتفع الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية التي منحتها البنوك التجارية في نهاية عام ٢٠١٢ بمقدار (٧,٨) تريليون دينار أي بنسبة (٥٩,٨ %) عن عام ٢٠١١ ليصل إلى ما قيمته (٢٠,٨) ترليون، وذلك بالمقارنة مع قيمته (١٣,٨) ترليون دينار في عام ٢٠١١، وكذلك واصل النشاط الائتماني خلال عام ٢٠١٣ تطوره الإيجابي، فقد بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية التي منحتها المصارف التجارية ما يقارب (٣٠) ترليون دينار نهاية عام ٢٠١٣، بارتفاع قدره (١,٥) ترليون دينار مسجلاً بذلك نمواً بلغت نسبته (٥,٣ %) عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠١٢ (البالغ) ٢٨,٤ (تريليون دينار). وهذه النسبة انخفضت كثيراً عن نسبة النمو في العام ٢٠١٢ التي وصلت إلى (٥٩ %) حيث شهد هذا العام انخفاض أسعار النفط بنسبة (٣,٧ %) عن العام السابق. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط في العام ٢٠١٤ حيث وصلت نسبة

الانخفاض إلى (-٨٪) عن العام ٢٠١٣ إلا أن التسهيلات الائتمانية شهدت توسعاً خلال العام ٢٠١٤ فقد بلغ إجمالي الائتمان الممنوح (٣٤,٣) تريليون دينار نهاية العام ٢٠١٤، مقابل (٣٠) تريليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣، أي بنسبة نمو بلغت (٩,١٣) مقارنة مع عام ٢٠١٣. إلا أن الائتمان شهد توسعاً قليلاً في نهاية عام ٢٠١٥، فقد سجلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف نهاية عام ٢٠١٥ ارتفاعاً بمقدار (٦,٢) تريليون دينار وبنسبة نمو (٧,٧٪) عن العام السابق ليصل إلى ما يقارب (٨,٣٦) تريليون دينار مقابل رصيد بلغ (١,٣٤) تريليون دينار عام ٢٠١٤.

وتعود هذه الزيادة الطفيفة إلى التغيرات في أسعار النفط والمخاطر النظامية المتمثلة في مخاطر دخول داعش إلى العراق وتوجيه إمكانات الدولة كافة لمحاربة الارهاب والتخوف من عدم توافر الضمانات الكافية لمواجهة مخاطر النكول. وأخيراً فإن حجم الائتمان خلال الفترة كان يتمتع بنمو مستمر وإن تباينت نسب النمو بين أعوام مدة الدراسة، ويعود ذلك جزئياً إلى التغيرات في الحالة الاقتصادية للبلد نتيجة للتغيرات في أسعار النفط والمخاطر الأمنية التي يواجهها العراق، والعزوف عن الدخول في المشاريع الإقراضية الكبيرة.

الاستنتاجات

- ١- تعتمد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية ويعتبر النفط المصدر الرئيس للدخل القومي. وفي ضوء إيرادات النفط يتم تحديد الموازنة العامة للدول.
- ٢- لا تشكل حصيلة الإيرادات العامة غير نفطية سوى نسبة ضعيفة، وتعتبر الإيرادات الضريبية من أهم المصادر غير النفطية التي يمكن الاعتماد عليها بعد تطوير القوانين الخاصة بها.
- ٣- أسهم سوء إدارة الموارد المالية النفطية في زيادة الأثار السيئة الناجمة عن الأزمة المالية.
- ٤- تعمل أغلب الدول النفطية، على تأمين احتياطات مستقبلية تكون حائط صد أمام الانخفاضات الكبيرة في أسعار النفط.
- ٥- عدم وجود اهتمام كافٍ في تفعيل القطاعات الاقتصادية، الزراعة، الصناعة، السياحة... الخ)
- ٦- عدم تأثر القطاع المصرفي بانخفاض أسعار النفط بصورة مباشرة وإنما كان نتيجة تأثر القطاع الاقتصادي والمالي بصورة عامة.

التوصيات

نظراً لما تم التوصل إليه من خلال البحث فإننا نقترح الآتي:

- ١- إصلاح النظام الضريبي، من خلال سن عدد من القوانين التي تسهم في توسيع الأوعية الضريبية، والحد من التهرب الضريبي، وتحديد أسعار جديدة للضرائب وتنسجم والمقدرة التكلفة

للمواطن، مع الأخذ بالحسبان عدم إقبال كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة، فضلاً عن تفعيل عمل الإدارة الضريبية والقضاء على الفساد المستشري فيها منذ عقود. يذكر أن نسبة مساهمة الضرائب في الموازنة لا تتعدى (٢٪)، في حين تفوق نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في بلد مثل النرويج الـ (٦٠٪) في الموازنة.

٢- إعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص، إذ تكشف الموازنات العامة السابقة أن دعم وتمويل هذه الصناعات لم يحسن من أدائها الاقتصادي، فما زالت أغلب المشروعات العامة غارقة في الخسائر، وأن ما تضيفه للحكومة من إيراد أقل بكثير مما تخصصه الحكومة لها من رواتب وأجور ودعم، مما يتطلب إيقاف عمل هذه المشروعات وإعادة هيكلتها.

٣- ضغط النفقات التشغيلية عن طريق ترشيح المصروفات غير الضرورية التي تكلف الموازنة مبالغ طائلة، من نحو تكاليف التأثيث والسفر (إيفادات المسؤولين) وشراء السيارات الفارهة، والعمل على تقليص جيوش الحماية والموظفين للرئاسات الثلاث، وخفض رواتب ومخصصات الدرجات العليا.

٤- تشديد الرقابة في دوائر ووزارات الدولة كافة للحد من الفساد وكشف المشاريع الوهمية التي تكلف الدولة سنوياً مليارات الدولارات، فضلاً عن إجراء مسح شامل للتحقق من الفضائيين.

٥- تعبئة مدخرات القطاع العائلي عن طريق إصدار سندات بفئات صغيرة وبأسعار فائدة مغرية تحفز الأفراد على الاكتتاب، وهذا الإجراء من شأنه توفير أموال لا بأس بها للحكومة فضلاً على تقليص الاستهلاك غير الضروري والترفي الذي بات يشكل ثقافة لدى المستهلك العراقي.

٦- إنشاء صندوق سيادي لثروة العراق يعمل كمصدر مالي وكضمان للأجيال القادمة، عن طريق ادخار جزء من الإيرادات النفطية واستثمار هذه المدخرات في محفظة مالية متنوعة. يذكر أن السعودية تملك واقيات على صعيد المالية العامة لتعويض تأثير أي عجز محلي محتمل بسبب هبوط أسعار النفط، إذ تقدر احتياطياتها المالية بـ (٧٤٠) مليار دولار تعمل في الغالب على تعويض بعض الآثار السلبية لأسعار النفط المنخفضة جداً.

٧- تنشيط القطاع السياحي للبلد والاستفادة من السياحة الدينية في ردف وتمويل الموازنة العامة بالعملة الأجنبية، إذ يقدر عدد السياح الوافدين إلى العراق خلال العام ٢٠١٤، قرابة (١٠) مليون سائح.

٨- زيادة الإنتاج النفطي وإعادة النظر في الخطط الإنتاجية المبرمة بين الحكومة والشركات الأجنبية المستثمرة.

٩- إيقاف هدر الغاز الطبيعي عبر التعاقد مع شركات عالمية مختصة، مما يوفر للعراق مصدرا مهما للإيراد عبر تصديره ، ويحد من استيراد الغاز من دول الجوار.

١٠- التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص عبر خصخصة المشاريع العامة التي تكبد الموازنة مبالغ طائلة من دون تحقيق أي عائد يذكر.

١١- تنشيط القطاعات الإنتاجية، ولا سيما الزراعة والصناعات البتروكيمياوية، والنهوض بها من أجل تنويع الاقتصاد العراقي وتخليصه من الاختلال الهيكلي الناجم عن الاعتماد المزمن على النفط.

المصادر

- التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، ٢٠٠٨-٢٠١٥.
- البصام، سهام حسين، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد ٣٦، ٢٠١٣.
- لاوايك، النشرات الاقتصادية، ٢٠١٤-٢٠١٥.
- جهيراد، ديفد جون، جولفيترز، لورنز، وآخرون، عصر النفط التحديات الناشئة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١.
- الحسنوي، ميثم ربيع، استخدام خيارات مستقبلات السلع في تحوير المخاطرة السعرية للنفط الخام، جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه، ٢٠٠٦.
- درولاس، ليو، نقاش حول القوى التي تحدد أسعار النفط، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١، ط١.
- طالب، علاء فرحان، وآخرون، إدارة المؤسسات المالية مدخل فكري معاصر، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠١٣.
- عبد الرضا، نبيل جعفر، اقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١ ٢٠١١.
- عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، عمان، ١٩٩٩.
- كارل، لين كارل، مخاطر الدولة النفطية تألات في مفارقة الوفرة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.

Dittmer, Lowell, «The Asian Financial Crisis and the Asian Developmental -
State: Ten Year

- Effects of the falling oil price on the global economy , MONE TARY
POLIC Y REPORT FEBRUAR Y 2015

- Paul Ferley , Nathan Janzen Accounting for the Impact of Lower Oil Prices
onthe Canadian Economy,RBC, ECONOMICS | RESEARCH , 2015

- Peter, Rosenblum, “The World’s Banker: A Story of Failed States, Financial
Crisis, and the Wealth and Poverty of Nations”, Ethics& International Affairs,
2005. Vol. 19, No. 2; PP. 126133-

- Rajan, Ramkishen “Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy
Responses: Examples form East Asia” Journal of Economic Education, 2007,
Vol. 38, No. 1; pp. 92109-.

- What is the Impact of Lower Oil Prices in Kuwait and on the Kuwaiti
Banks Research Unit – IBS,2015

- [http://www.telegraph.co.uk/sponsored/finance/investments/
climateenvironment/11021810/oil-prices-impact-on-economy-since1940-
html](http://www.telegraph.co.uk/sponsored/finance/investments/climateenvironment/11021810/oil-prices-impact-on-economy-since1940-.html)

سياسات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة في محافظة بغداد

أ.م.د. محمد صالح تركي القريشي
الباحث. خلدون عبد القادر

المستخلص :

تناول البحث دراسة مفهوم الاقتصاد الأخضر كإحدى السياسات الحديثة التي تدمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خطط التنمية ودورها في التخلص من التأثيرات السلبية لخطط التنمية المكانية التقليدية ومن ضمنها مشكلة استنزاف الطاقة وتبعاتها وسياسات الاقتصاد الأخضر في التحول إلى الطاقة الخضراء في محافظة بغداد، وبهذا تكون المشكلة البحثية: التأثيرات السلبية لضعف إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في إستراتيجيات التنمية المكانية في إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد نتيجة عدم التكامل الاقتصادي الاجتماعي البيئي في خطط التنمية المكانية لقطاع الطاقة، هدف البحث: دراسة أهمية الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية المكانية ودراسة إدماج الأبعاد الاجتماعية والبيئية في الخطط التنموية لتحقيق تنمية مكانية مستدامة تقلل من التأثيرات السلبية الناتجة عن إستراتيجية التنمية المكانية لقطاع الطاقة، فرضية البحث: الاقتصاد الأخضر هو أفضل سياسة تنموية تأخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خططها التنموية وتحقق التنمية المحلية

تناول الإطار النظري للبحث دراسة مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهدافه وأسباب النشوء والمنافع المتحققة من تطبيق هذا النظام وسياسات الطاقة الخضراء، وتناول الإطار العملي من البحث دراسة واقع حال قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد واعتمد البحث على نمط التحليل المقارن الوصفي والكمي بين إستراتيجية التنمية التقليدية وإستراتيجية الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة الخضراء في محافظة بغداد ضمن خطة البحث ضمن إستراتيجية للتحول إلى الطاقة الخضراء في محافظة بغداد .

المقدمة :

تشكل الطاقة عصب الحياة اليومية وعنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج ومن غير الممكن تصور التنمية الاقتصادية من دون توفير مصادر الطاقة المناسبة، واعتمد النظام الاقتصادي لحقبة طويلة من الزمن سياسات استنزاف للموارد الطبيعية (الوقود الأحفوري) وظهرت العديد من الجوانب السلبية لهذا الاستنزاف على الصعيد الاقتصادي ، والاجتماعي ، والبيئي وظهور الأزمات العالمية التي تهدد بأزمة طاقة ومناخ وفق مستقبل في ما لو استمر العالم على النهج الحالي من سياسات التنمية المكانية.

إن التحفيز على كفاءة استخدام الطاقة والموارد في جميع نواحي القطاعات الاقتصادية هدف محوري في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والتحول إلى الطاقة الخضراء للقضاء على الجوانب السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخطط التنمية الحالية .

وتبرز أهمية التحول إلى الطاقة الخضراء في محافظة بغداد لما تعانيه من استنزاف كبير لموارد الطاقة وانعدام الكفاءة في الاستخدام وما تسببه من ضعف في قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية وعدم حصول سكان المحافظة على الطاقة اللازمة واستخدام البدائل غير الصحيحة في اللجوء إلى المولدات الأهلية وهي أيضاً مستنزفة للطاقة وتسبب تأثيراً كبيراً على الهواء والصحة العامة، كل هذا أثر بشكل كبير من الناحية الاقتصادية حيث استنزاف الأموال وزيادة فقر الطاقة وعدم حصولهم على معيشية سكنية صحية وزيادة ارتفاع الملوثات في المدينة جعلها غير ملائمة للمعيشة ، فكان لا بد من تناول هذا الموضوع الحيوي والمهم وفهمه وإدراكه من أجل تحقيق تنمية مكانية في محافظة بغداد باستعمال سياسات الاقتصاد الأخضر.

مشكلة البحث:

التأثيرات السلبية لضعف إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في إستراتيجيات التنمية المكانية لقطاع الطاقة إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد نتيجة عدم التكامل الاقتصادي الاجتماعي البيئي في خطط التنمية المكانية لقطاع الطاقة .

أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- دراسة أهمية الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية.

- إدماج الأبعاد الاجتماعية والبيئية في الخطط التنموية لتحقيق تنمية مكانية مستدامة تقلل من التأثيرات السلبية الناتجة عن إستراتيجية التنمية المكانية لقطاع الطاقة .

فرضية البحث : الاقتصاد الأخضر هو أفضل سياسة تنموية تأخذ الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في خططها التنموية وتحقق التنمية المكانية المحلية .

منهجية البحث :

الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن بين نمط سياسات التنمية المكانية الحالية وبين نمط سياسات الاقتصاد الأخضر، واعتماد ما يتم استخلاصه من الإطار النظري لمعالجة الموضوع المطروح من وصف للمفاهيم وتحليل للسياسات ورسم إستراتيجية التحول واستعمال أسلوب علمي إحصائي لتحقيق هدف البحث وبيان مدى صحة فرضيته البحث.

الفصل الأول : مفاهيم في الاقتصاد الأخضر والطاقة الخضراء

تمهيد :

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر يعبر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستدامة وكذلك البعد الاجتماعي، ويسعى لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويتناول هذا الفصل توضيح مفاهيم الاقتصاد الأخضر ومبادئه وسياساته والقطاعات التي تعمل ضمن إطار الاقتصاد الأخضر ومن ضمنها قطاع الطاقة الخضراء ، والاطلاع على التجارب العالمية والعربية الناجحة في تحقيق هذا النظام الجديد .

تعريف ونشوء الاقتصاد الأخضر :

يرتبط التكوين الجوهري للاقتصاد الأخضر بمفهوم التنمية المستدامة الذي اكتسب مزيداً من الصيت البارز في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو في البرازيل حيث أصدرت الحكومات إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. (UNEO,1992:p2).

وصدر منشوران من البحوث الجامعية قَدماً لأول مرة عرضاً لمفهوم الاقتصاد الأخضر:

الأول : هو مساهمة جاكوبس Jacobs في الاقتصاد الأخضر (The Green Economy) الذي نظر في العلاقة بين البيئة والاقتصاد في إطار أوسع نطاقاً، وأكد أهمية العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي، ومع أن هذين المنشورين طرحا لأول مرة هذا المفهوم، فإن الاقتصاد الأخضر لم يجتذب الانتباه الدولي إلا بعد قرابة 20 عاماً. (Jacobs,1991).

الثاني : لداوثويت Douthwaite دراسة بعنوان (وهم النمو) وهو مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر (Blueprint for a Green Economy) الذي سلط الضوء على الترابط بين الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة للمضي قدماً في فهم التنمية المستدامة وتحقيقها. (Douthwaite,1992) وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة) بدور مهم في شحن الاهتمام للاقتصاد

الأخضر من خلال ترويجه لما اصطلح على تسميته (الصفحة الخضراء العالمية الجديدة)، وقد أطلق برنامج البيئة مبادرة شاملة بشأن الاقتصاد الأخضر في عام ٢٠٠٨ بغية تبيان السياسات العامة ومسارات العمل بشأن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة. (UNEP,2011:p4).

ويعرف الاقتصاد الأخضر على أنه :

- هو الاقتصاد الذي لديه مستويات منخفضة من الكربون، ولديه مرونة تجاه تغيرات المناخ وتنوع حيوي، بالإضافة إلى كفاءة في استخدام الموارد والعدالة الاجتماعية. (Bowen,2011:p21).

- وتُعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد الذي ينتج عنه نمو يحفظ الثروات الطبيعية اللازمة لاستمرار تأمين الموارد والخدمات البيئية الضرورية لرفاه الإنسان. (OECD,2011:p17).

ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه :

الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية. ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كإقتصاد تقل فيه انبعاثات الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية. (مسارات, ٢٠١١: p ١)

ويعرف الباحث الاقتصاد الأخضر هو النظام الذي يحافظ على رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه من أجل تحقيق المساواة وتوفير الحاجات الأساسية لكل سكان الأرض والقضاء على جميع مظاهر الفقر ويحقق النمو بوتيرة سريعة دون الماس بالموارد الطبيعية أو إلحاق الضرر بالبيئة حيث يحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .

أسباب نشوء الاقتصاد الأخضر :

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر نشأ في البداية مسارًا مقترحًا للتغلب على الأزمات المالية والغذائية والمناخية التي ظهرت بصورة متسارعة خلال العقد الماضي ، والجدول (١) يوضح أبرز الأزمات العالمية التي سببت نشوء الاقتصاد الأخضر:

جدول (١) الأزمات العالمية التي سببت نشوء الاقتصاد الأخضر

التفاصيل	الأزمات	
أدت الأزمة المالية الدولية في عام ٢٠٠٨ إلى قلة السيولة النقدية وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل وزيادة الفقر في العديد من بلدان العالم.(ESCWA,2011:1)	الأزمة المالية العالمية	الأزمات على البعد الاقتصادي والاجتماعي
تفاقمت آثار الأزمة الغذائية في عامي 2008 و 2009 ، فبات مليار شخص في العالم على الأقل معرضين لخطر الجوع . (ESCWA,2011:1)	أزمة الغذاء	
التفاقم الواسع النطاق لمشكلة الأمن الغذائي وانعدام الحلول التي تساعد على إطعام 9مليار شخص بحلول عام2050، يتطلب الانتقال إلى سياسة الأمن الغذائي . (مسارات، ٢٠١١:VI)	الأمن الغذائي	
تداعيات على البلدان المصدرة والمستوردة للطاقة، وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية الى سيصل سعر النفط إلى ٢٠٠ دولار للبرميل الواحد بحلول عام ٢٠٣٠ مما يؤدي الى نبض الموارد (المشروع الأخضر، ٢٠٠٩: ص٤)	أمن الطاقة	
حيث ندرة المياه ومشاكل الإجهاد المائي وأصبحت ندرة المياه العذبة مشكلة عالمية بالفعل، وتشير التنبؤات إلى وجود فجوة متنامية بحلول العام 2030 بين الطلب السنوي على المياه العذبة وبين الموارد المتجددة، (مسارات، ٢٠١١:VI)	الأمن المائي	الأزمات على البعد البيئي
حيث ظواهر وتقلبات مناخية شديدة تأتي بكوارجت وتداعيات على نطاق واسع. (ESCWA,2011:1)	الأزمة المناخية	
نتيجة تغير المناخ وزيادة الملوثات التي تزيد من خطورة التهديدات بفعل ملوثات قطاعات الطاقة الصناعة والمباني والنقل يبلغ بالفعل عتبة إيكولوجية قصوى لابد معها اتخاذ إجراءات جذرية على الفور . (المشروع الأخضر، ٢٠٠٩: ص٤)	الأمن البيئي	

أهداف الاقتصاد الأخضر

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يحقق مجموعة من الأهداف المدمجة في المجالات كافة، فهو يحقق مجموعة من الأهداف على صعيد النظام الإيكولوجي والنظام البيئي وكما يحقق جملة من الأهداف الاجتماعية بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية بنمو مستدام، ويحقق الاقتصاد الأخضر أهداف التنمية المستدامة ضمن نظام اقتصادي ياطر الاستدامة ويدعمها بالصيغة القوية، ويحقق الأهداف الألفية للأمم المتحدة ٢٠٥٠ ويقضي على المخاطر التي تهدد كوكب الأرض وسكانه ، والجدول (٢) يوضح مجموعة من الأهداف الرئيسية للاقتصاد الأخضر .

جدول (٢) الأهداف الرئيسية للاقتصاد الأخضر

ت	الأهداف	التفاصيل
١	القضاء على الفقر .	عن طريق رفع مستوى الدخل وتوفير متطلبات العيش الأساسية من الأمن الغذائي والمياه وخدمات الصرف الصحي والطاقة الكهربائية .
٢	القضاء على البطالة .	من خلال التحول إلى تخضير القطاعات التي تخلق أكبر فرص للعمل (المباني ، والطاقة المتجددة، والزراعة ، والصناعة ، والنفايات ، والسياحة)
٣	تعزيز كفاءة الموارد والطاقة .	تحقيق الكفاءة في استعمال الموارد والاستعاضة عن الوقود الأحفوري بأنواع الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الحديثة .
٤	تحسن في رفاة الإنسان والمساواة الاجتماعية .	من خلال استيعاب الفئات الاجتماعية كافة في كل الجوانب العمل وتأمين الموارد والخدمات الضرورية لرفاه الإنسان ، تنوع الأنظمة للتنقل الجماعي والطاقة الحديثة بتكاليف ميسورة لكل الفئات
٥	تقليل انبعاثات الكربون	استعمال أنماط اقتصادية وتنمية مكانية قطاعية خضراء منخفضة الانبعاثات وتحافظ على البيئة وندرة الموارد الإيكولوجية وخطر تغيرات المناخ
٦	استدامة العيش في المناطق الحضرية وتحسين قطاع النقل .	من خلال توفير المساكن التي تتميز بانخفاض استعمال الطاقة ، تعزيز النقل العام الجماعي واستخدام وسائل تنقل منخفضة الكربون .
٧	تحسن الاقتصاد	من خلال تنوع الاقتصاد الوطني . وتحقيق تنمية خضراء بوتيرة أسرع .
		المصدر : (Measuring,2012: p.p 11-23)

منافع تطبيق الاقتصاد الأخضر :

إن تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر تحقق مجموعة من النتائج على المستوى الملموس وغير الملموس بعيداً عن تحقيق النجاحات الواسعة في القطاعات المختلفة، التي سيطرق لها البحث في المبحث الثاني، لكن هنالك مجموعة مواضيع رئيسة مستنتجة من الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتتمثل بما يلي : (UNEP,2011:P.4)

- إن التخضير لا يولد فقط زيادة في الثروة، ولكن يحقق مكاسب في رأس المال الطبيعي خاصة.
- الاقتصاد الأخضر هو الرابط الذي لا ينفصل بين القضاء على الفقر وبين المحافظة على النظم الإيكولوجية وصيانتها، والذي ينشأ من تدفق المنافع من رأس المال الطبيعي لتصل إلى الفقراء مباشرة.
- الاقتصاد الأخضر يُعظّم دور رأس المال الطبيعي وخاصة المتعلقة بالنظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي للأرض وتدفق منفعه، خاصة للفقراء والمجتمعات المهدهة.
- وكذلك يحقق تطبيق الاقتصاد الأخضر مجموعة من النتائج والمنافع على مستوى تطبيق السياسات وتتمثل بالاتي : (مسارات، ٢٠١١: ص.٥)
- الاقتصاد الأخضر يدرك قيمة رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه .
- الاقتصاد الأخضر محوري لإزالة الفقر.
- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية .
- الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون.
- الاقتصاد الأخضر يشجع تحسين كفاءة الموارد والطاقة .
- الاقتصاد الأخضر يعطي معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلاً منخفض الكربون .

الظروف التمكينية الرئيسة في تطبيق الاقتصاد الأخضر:

إن تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب مجموعة من الخيارات والتدابير على مستوى السياسات تكون ملموسة ومطبقة فعلياً ويجري تنفيذها ضمن سياسات الاقتصاد الأخضر، وتسعى والحكومات لإقامة ظروف مواتية للانتقال لن تدعم الانتقال فحسب، بل تكون أيضاً في أفضل الأوضاع التي تمكنها من الاستفادة من تلك الممارسات وتشجعها على تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر بشكل عادل وناجح ، وتشمل هذه الظروف والتدابير الرئيسة ما يأتي: جدول (٣).

جدول (٣) التدابير والظروف التمكينية لتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

التدابير	التفاصيل
إنشاء إطار تشريعي ورقابي سليم.	من شأن توافر تشريع قوانين وإنشاء إطار رقابي جيد التصميم لمتابعة تنفيذها بصورة فعالة أن يوجد حوافز تشجع الأنشطة الاقتصادية الخضراء وتزيل الحواجز التي تعترض الاستثمار الأخضر .
تحديد أولويات الاستثمار والإنفاق الحكومي في المجالات التي تدعو إلى تخضير القطاعات الاقتصادية	من شأن الإعانات الخضراء، والحوافز الضريبية للاستثمار الأخضر، وتدبير دعم الأسعار أن تؤدي مثلاً إلى تشجيع تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة في المجال العام وإلى تحويل الأسواق بمضي الزمن.
الحد من الإنفاق في المجالات التي تستنزف رأس المال الطبيعي.	يشجع التخفيض المصطنع لأسعار السلع على الإفراط في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى ندرة مبكرة للموارد المحدودة أو إلى تدهور الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية .
توظيف الضرائب والأدوات المبنية على السوق لتحويل أنواق المستهلكين وتشجيع الاستثمار الأخضر والابتكار .	تعاني الأسعار في الوقت الحاضر من تشوهات كبيرة تثبط الاستثمار الأخضر أو تسهم في عدم زيادته. ويتمثل أحد الحلول لهذا الوضع في إدراج التكاليف البيئية والاجتماعية ضمن سعر السلعة أو الخدمة عن طريق ضريبة أو غرامة أو عن طريق مخططات لرخص قابلة للتداول.
الاستثمار في بناء القدرات والتدريب .	هناك حاجة إلى برامج للتدريب وتحسين المهارات من أجل إعداد القوة العاملة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في كل القطاعات.
تعزيز الإدارة الدولية .	بمقدور الاتفاقات البيئية الدولية أن تسهل وتنشط الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عن طريق إنشاء أطر قانونية ومؤسسية عالمية لمعالجة التحديات البيئية العالمية.
المصدر: (UNEP,2012:P.3)	

آلية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر :

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتم عبر مجموعة من الوسائل والأدوات المتاحة لصانعي السياسات، مثل فرض الضرائب والأعباء، وإلغاء الإعانات المضررة بالبيئة، ووضع المعايير والأنظمة، وتوفير التعليم وتنمية المهارات، وبناء المؤسسات، وتطوير المعرفة، وبناء القدرات في

مجال جمع البيانات وتقييمها، وتحسين التخطيط والحكم . (ESCWA,2013:p.1)

وتتمثل آلية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عبر مسارين هما :

أ - إطلاق المشاريع الخضراء الذي يشمل إطلاق مشاريع جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تراعي الاعتبارات البيئية في المرحلة الأولى من تصميم المشروع ثم في جميع مراحل تنفيذه ورصده وتقييمه .

ب - إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك أو تصحيحها من خلال تحسين أدائها البيئي.

وهذان المساران متكاملان ومترابطان ويمكن دعمهما بسلسلة من السياسات والبرامج الحكومية التي تشجع القطاع الخاص والمجتمع المدني على المشاركة وتضمن التزام الجهات المعنية في المنطقة بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

ويمكن تحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في عدة قطاعات متصلة بمجموعة من المؤشرات تتصل بعضها ببعض، ومن شأن الاستثمارات في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر مع عمل إصلاحات في سياسات التنمية أن تساهم في فك ارتباط النمو الاقتصادي عن استعمال الموارد والآثار البيئية والاجتماعية الكبيرة .

وتبين عدد من الدراسات العالمية التي أجريت خلال السنوات السابقة عدداً من القطاعات الرئيسية لسياسات الاقتصاد الأخضر وموضحة في الجدول (٤) :

جدول (٤) قطاعات الاقتصاد الأخضر

المباني الخضراء	النقل الأخضر .	الطاقة الخضراء	الزراعة .
المياه العذبة.	السياحة .	الصناعة	إدارة النفايات .

وسيتطرق البحث إلى دراسة قطاع الطاقة الخضراء وبرز السياسات في هذا القطاع .

الطاقة الخضراء :

تعرف الطاقة الخضراء على أنها الطاقة المتولدة من مصادر الطبيعية وبصفة مستدامة وان معظم مصادر الطاقات المتجددة منبعها ومصدرها الأساسي هو من الطبيعة مثل (الرياح والإشعاع الشمسي والمياه ودوران الأرض وحرارة جوفها).

إن التحفيز على كفاءة استعمال الطاقة والموارد في جميع نواحي القطاعات الاقتصادية هدف محوري من الأهداف المنشودة في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وتعد الطاقة عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج ومن غير الممكن تصور التنمية الاقتصادية من دون توفير مصادر الطاقة المناسبة، ولا بد من تأمين يد عاملة كثيفة لتعزيز الاستعمال الكفوء للطاقة واستبدال مصادر الطاقة الأحفورية بأنواع الطاقة المتجددة، والطاقة المتجددة بالمقارنة مع طاقة الوقود الأحفوري في معامل توليد الكهرباء تؤدي إلى إيجاد مزيد من فرص العمل لكل وحدة سعة مركبة، ولكل وحدة من الطاقة المولدة ولكل دولار مستثمر.

إن قطاع الطاقة يرتبط بكل مفاصل الحياة اليومية وكذلك يرتبط بالنشاط الاقتصادي حيث أن أي زيادة في النشاط الاقتصادي يتوقع أن تؤدي إلى زيادة في استهلاك الطاقة يعتمد مقدارها على مرونة الطلب بالدخل، ومن ثم تؤدي إلى زيادة انبعاثات الغازات، لذلك يجب مراجعة سياسات الطاقة وأن تصمم لتأخذ في الحسبان مضاعفات هذه العلاقة .

حددت مراجعة أجزائها البنك الدولي لاصلاحات سياسيات الطاقة في ثلاث نقاط بارزة حول دعم الطاقة : (THE WORLD BANK P72:2006).

- إن دعم الطاقة يمثل أرهاقات مالية للحكومات : حيث يمثل إنفاقاً حكومياً يقدر بأعلى (٢-٧) اضعاف من النفقات على الصحة في بعض البلدان مثل مصر والهند واندونيسيا والباكستان.
- تعاني أغلب المناطق الفقيرة من نقص في الطاقة : حيث أن أغلب حصص الطاقة تكون للمدن والمناطق الغنية وحصص الفقراء من الدعم هي عادة أقل مما يمثلون من عدد السكان .
- الطاقة تزيد من الانبعاثات الكربونية : فعلى سبيل المثال تطلق البلدان التي تدعم وقود الديزل انبعاثات كربونية لكل فرد تبلغ ضعفي ما تطلقه بلدان أخرى ذات دخل مماثل لكل فرد.

تعد سياسة توسع مصادر الطاقة المختلفة ضرورية، بحيث تواكب حاجة النمو في النشاط الاقتصادي وعدد السكان للطاقة ويمكن تليبيتها في الوقت المناسب من خلال وضع الخطط والسياسات التي تمكن مسارات انتقال سلس من اقتصاد مبني على الوقود الأحفوري إلى اقتصاد يركز على مصادر الطاقة النظيفة المتجددة تحمل هذه الخطوة فوائد كبرى على كل الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

يشمل تخضير قطاع الطاقة توسيع نطاق توليد القدرة الكهربائية المنخفضة انبعاثات الكربون، وإلى دخول جديدة ومتطورة في إنتاج الوقود الأحيائي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال البدائل عن الاستثمارات في مجال مصادر الطاقة التقليدية، بالاستثمارات في مجال مصادر الطاقة المتجددة التي يمكن أن يتضاعف نصيبها إلى أكثر من ربع إجمالي الطلب على الطاقة الأولية بحلول العام ٢٠٥٠، كما يشمل تخضير استخدام الطاقة القيام بتحسينات في كفاءة استخدام الطاقة في قطاعات الصناعة التحويلية والنقل والبناء. (UNEP,2011: 16)

هناك مجموعة من السياسات للتحويل إلى الطاقة الخضراء تشمل :

(FITZGERALD,2010:p.88)

- ١- تنويع مصادر الطاقة .
- ٢- تشجيع التحويل إلى مصادر الطاقة الخضراء (طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، وطاقة المد والجزر، والطاقة النووية، وطاقة الكتلة الحيوية) .
- ٣- التحويل إلى استعمال أنواع الوقود قليلة الانبعاثات .
- ٤- خفض الطلب على الطاقة .
- ٥- استخدام سياسات التسعير الملائمة .
- ٦- التوعية لترشيد استهلاك الطاقة .
- ٧- التحويل إلى المباني الكفوءة بالطاقة (المباني الخضراء) .
- ٨- تشجيع استعمال أجهزة استهلاكية موفرة للطاقة ودعمها .
- ٩- والجدول (٥) يبين مجموعة من التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لسياسات الطاقة التقليدية والطاقة الخضراء :

جدول (٥) التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لسياسات الطاقة التقليدية والطاقة الخضراء

التأثيرات الاقتصادية		
العوامل المؤثرة	الطاقة التقليدية	الطاقة الخضراء
أمن الاقتصاد والطاقة	الاعتماد المباشر لأغلب دول العالم النامية على النفط سواء بالإنتاج المحلي أو المستورد يجعلها تتعرض لتأثيرات سلبية نتيجة لتقلبات سوق النفط العالمية نفاذ النفط .	التحول إلى الطاقة الكفوءة متنوعة المصادر وتشجيع الاستثمار ونشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة عاملاً رئيساً في تخفيض تعرض اقتصاديات البلدان النامية لتقلبات أسعار النفط وتعزيز أمن الطاقة إضافة لتقليل النفقات الحكومية على قطاع الطاقة .
الأيدي العاملة	النمو في وظائف الطاقة التقليدية ضئيل جدا .	إن الاستثمار في الطاقة المتجددة يوفر فرص عمل، فقد وجد قرابة ٢,٣ مليون شخص في السنوات الأخيرة فرص عمل جديدة في قطاع الطاقة المتجددة وعلى الصعيد العالمي من المتوقع إن تنتج الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ما لا يقل عن ٢٠ مليون فرصة عمل في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية وفي مجال الوقود الحيوي.
الاستثمارات أكثر تنافسية	قلة الاستثمارات وذلك لمركزية إنتاج الطاقة ذات المحطات الضخمة.	إن الاستثمارات في تكنولوجيات الطاقة الخضراء تنمو فعلاً بسرعة في السوق إذ أنها أخذت تصبح منافسة بشكل متزايد وستكون خيارات الطاقة الخضراء أكثر تنافسية عندما تؤخذ في الاعتبار التكاليف المجتمعية والخارجية لتكنولوجيات الوقود الأحفوري .
تخفيض النفقات	إن الاستمرار على سيناريو إنتاج الطاقة التقليدي يستنزف مزيد من النفقات الحكومية نتيجة استعمال الوقود والاندثار في المكنائ والشبكات بالإضافة إلى النفقات غير منظورة نتيجة الضرر البيئي والصحي للعاملين	إن التحول إلى سياسة الطاقة النظيفة من شأنه أن يخفض النفقات الحكومية التي تتبع سياسة دعم المنتجات النفطية بشكل كبير حيث كانت الأسعار المحلية لمنتجات النفط والبتترول والكهرباء والغاز الطبيعي مستقرة وقتنا طويلاً وهذه ممارسة أسفرت عن استهلاك مبدّر إلى حد معين .
التأثيرات الاجتماعية		

<p>يدعم الاقتصاد الأخضر الحلول القليلة الكلفة مثل النظم الفوتوفولتية الشمسية اللامركزية مع ما يرافقها من انخفاض تكاليف التشغيل إلى جانب أنها تخلق مشاريع صغيرة مرنة .</p>	<p>تعاني العديد من الدول النامية والمناطق الفقيرة والريفية من نقص في الطاقة يؤدي إلى تأثيرات صحية واقتصادية على البشر وكذلك غلاء الطاقة وعدم توفرها بأسعار مدعومة للفقراء .</p>	<p>نقص الطاقة</p>
<p>يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تمكين المجتمعات الفقيرة من الوصول إلى خدمات طاقة عصرية فقد تكون نظم توليد الطاقة المتجددة الموزعة أكثر وفراً في الكلفة من نظم إمداد الطاقة المركزية التقليدية وعلى رغم إن لتكنولوجيات الطاقة المتجددة تكاليف رأسمالية أعلى في العادة فإن هذه التكاليف يمكن تعويضها وأكثر عن طريق الوفرة في تكاليف النقل والتوزيع والوفرة في خسائر الطاقة المرافقة لها وأيضاً عن طريق الوفرة في تكاليف التشغيل.</p>	<p>تعاني المناطق الفقيرة في العالم والدول النامية من افتقار في الطاقة حيث أن المنطقة العربية الغنية بموارد الطاقة في عام ٢٠٠٢ كان حوالي (٢١٪) من السكان وغالباً في المناطق الريفية يفتقرون إلى الحصول على الكهرباء ، ويعاني ٦٠ مليون شخص آخر من نقص حاد في الطاقة</p>	<p>الفقر</p>
<p>إن التوسع في تزويد الأرياف بالكهرباء من خلال استعمال مصادر الطاقة متجددة تقليدية وغير مركزية يساعد العائلات الريفية الفقيرة في التخلي عن استعمال الكتلة الحيوية، خاصة الأشجار والفحم التي تسبب الأضرار الصحية وهذا من شأنه التصدي للفقر في الطاقة الذي يصيب الكثير من البلدان العربية ويساهم في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.</p>	<p>يترافق الفقر في الطاقة مع ضعف التحصيل العلمي والخدمات الصحية ويعيق اندماج المجتمعات الفقيرة في المناطق الريفية في النشاطات الاقتصادية المنتجة ، بالإضافة الأمراض التي تنتج جراء استخدام الوقود والفحم .</p>	<p>التعليم والصحة</p>
<p>يساهم في تعزيز التنمية وتحسين مستويات المعيشة والصحة في المناطق الريفية والناحية، وتتيح الوقت الذي ينقضي في جمع الكتلة الحيوية لتأدية المزيد من النشاطات المنتجة الأخرى مثل العمل وتربية الأطفال .</p>	<p>نتيجة لقلة مصادر الطاقة تسبب بنفقات إضافية للمجتمع للحصول على الطاقة .</p>	<p>مستويات المعيشة</p>
<p>التأثيرات البيئية</p>		

<p>يحقق التحول إلى الطاقة الخضراء تجنب الأضرار التي تلحق بالأراضي والمياه في شكل تسربات نفطية تقتل النباتات والحيوانات أو الأضرار الناتجة من التعدين والحفر والتكرير ونقل الوقود الإحفوري ، وتؤثر بعض تكنولوجيات الطاقة المتجددة على الأراضي والمياه لكن إلى درجة أقل بكثير كما تؤثر المشاريع الكهرومائية في بعض الحالات على الحياة البرية والنظم الأيكولوجية .</p>	<p>يسبب نظام الطاقة الحالي المبني على الوقود الإحفوري في البلدان النامية أضرار بيئية حادة على مدى كل مرحلة من سلسلة قيمة الطاقة التي تشمل التنقيب والاستخراج والنقل والمعالجة والتحويل، والبنى التحتية للوقود الإحفوري مسؤولة عن الأضرار الناتجة عن التعرض لتلوث الهواء وتلويث المياه الجوفية والتربة بالهيدروكربونات والمعادن والتسربات النفطية في المحيطات والأنهار ، ومعظم انبعاثات غازات الدفيئة لا تقتصر التكاليف التي تتكبدها مجتمعات تلك البلدان فقط على النتائج المباشرة للتدهور البيئي والعواقب السلبية التي تؤثر في الرعاية الصحية .</p>	<p>أضرار الوقود</p>
<p>يمكن تخفيض الانبعاثات الكربونية بشكل كبير وتجنبها تماماً في بعض الحالات ، ويخفض أكاسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت والجسيمات التي هي كلها مضرّة بالصحة البشرية وتسبب مشاكل بيئية وانخفاض الرؤية والأوزون الأرضي ، تخفيض المطر الحمضي الذي يسببه ثاني أكسيد الكبريت وهو يلحق الأضرار بالمحاصيل والأبنية وتحدد أكاسيد النيتروجين مع مواد كيميائية أخرى لتشكيل الأوزون الأرضي أو الضباب الدخاني الذين يهيجان الرئتين فيسببان التهاب الشعبوي وذات الرئة .</p>	<p>أساليب إنتاج الطاقة الحالية تؤثر بشكل كبير على تغير المناخ والذي يؤثر بدوره على المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، وقد تبين أن التغير المناخي يؤثر بقوة (لذلك فإن تغير المناخ يؤثر مباشرة في توافر المياه) وإنتاجية المزارع والغابات ومصائد الأسماك وشيوع موجات الحر والرطوبة الثقيلة الوطأة وجغرافية الأمراض والأضرار المتوقعة من العواصف والفيضانات وموجات الجفاف والحرائق الهائلة وخسارة الممتلكات المتوقعة من ارتفاع مستويات البخار واستثمارات رأس المال في التكنولوجيا بالإضافة إلى التكاليف التي ستتكبدها البلدان نتيجة تأثيرات تغير المناخ .</p>	<p>التهديد المناخي</p>
<p>يمكن حفظ استهلاك المياه التي تستعمل عادة في محطات الطاقة التقليدية لأغراض التبريد.</p>	<p>إن إنتاج الطاقة الحالي يسبب استهلاكاً كبير للمياه التي تشترك في حصص المياه العذبة والزراعية .</p>	<p>المياه</p>

المصدر : الباحث بالاعتماد على (ESCWA,2011: 42)

الفصل الثاني - الإطار العملي

السياسات المتبعة في إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد

تمهيد:

يتضمن الفصل الثاني الإطار العملي من البحث دراسة واقع حال سياسات إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد نظراً لما تعانيه من انقطاع مستمر في الطاقة الكهربائية تسببت بآثار اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة وتستنزف الموارد المحلية والأموال الطائلة ووجود استثمارات كبيرة تقليدية يمكن تحويلها إلى استثمارات خضراء .

سيتناول الفصل دراسة واقع الحال وتحليل البيانات والخطط المستقبلية ضمن خطة البحث في محافظة بغداد من عام (٢٠١٦-٢٠٣٠) والتحليل الكمي والوصفي المقارن بين سياسات النمط الحالي والسياسات في حال التحول إلى الطاقة الخضراء .

٢-١- منطقة الدراسة (محافظة بغداد):

محافظة بغداد إدارياً: محافظة بغداد هي عاصمة جمهورية العراق، تبلغ مساحتها ٤٨٤٣ كم^٢ وتبلغ مركز المحافظة (المخطط الأساس) ٨٣٩,٢٥ كم^٢. (وزارة التخطيط، ٢٠٠٤: ص ١)

تتكون مدينة بغداد من جانبي الكرخ والرصافة ويتبع إليها ٦ أفضية خارج حدود التصميم الأساس للمدينة، وسيتناول البحث دراسة المحافظة بالكامل (حدود الأمانة والأفضية والنواحي التابعة لها)، والخارطة (١)، (٢) تبين منطقة الدراسة .

السكان: يبلغ عدد سكان محافظة بغداد (٧,٥٩٦,٨٦٠ نسمة) بحسب إحصائيات وزارة التخطيط عام ٢٠١٣، وتشكل بذلك ٢٢٪ من مجموع سكان العراق البالغ (٣٤,٤١٠,٥٦٠ نسمة) وتعد أكبر مدينة في العراق من ناحية عدد السكان. (وزارة التخطيط، ٢٠١٣: ص ٢).

مناخ محافظة بغداد: يمتاز مناخ محافظة بغداد الذي يقع ضمن الإقليم الجاف بالصفات الآتية:

مدى حراري فصلي عالٍ: تصل معدل درجة الحرارة العليا إلى ٤٢ درجة مئوية صيفاً ومعدل درجة الحرارة الصغرى ٧ درجة مئوية شتاءً. (وزارة البيئة، ٢٠١٣: ص ١٣) .

الفصول الانتقالية قصيرة: حيث يمتاز مناخ بغداد بفصل صيف حار وطويل ، من أول أواخر نيسان حتى نهاية أيلول، وفصل شتاء بارد من أوائل كانون الثاني حتى نهاية شهر شباط .

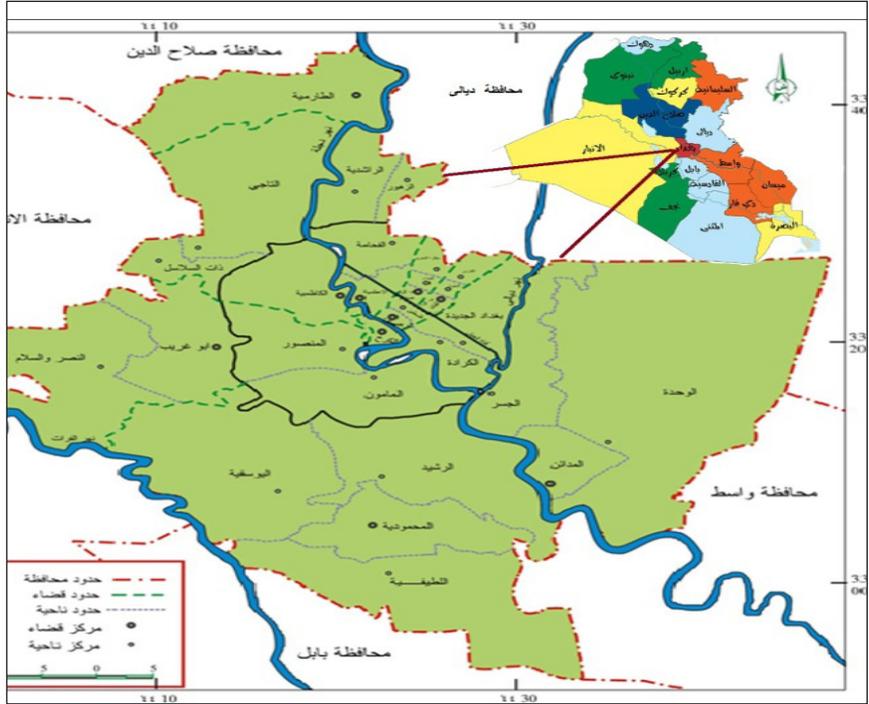
- شمسي قوي بلغ المعدل السنوي عام ٢٠١٣ إلى (٦,٨ ساعات يومياً).

- قلة الإمطار وارتفاع معدل التبخر .

- تزايد الغبار المتساقط بمعدل بلغ ١٨ (غم/٢سنة) لسنة ٢٠١٣ .

- رياح بمعدل ٣,٧٧ خلال فصل الصيف . (وزارة البيئية، ٢٠١٣:ص ٣٧)

خارطة رقم (١) محافظة بغداد والأقضية والنواحي التابعة



المصدر: وزارة التخطيط / دائرة تخطيط بغداد .

٢- واقع حال سياسات إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد :

يعتمد سكان بغداد في الحصول على الطاقة الكهربائية من ثلاثة مصادر :

شبكة الكهرباء الوطنية: وترتبط بها جميع المنازل والأبنية في محافظة بغداد وتعاني القطع المستمر بمعدل تجهيز سنوي ٨ ساعات لعام ٢٠١٣ ويعتمد عليها سكان محافظة بغداد كمصدر ثانوي بنسبة ٤٥٪.

استيراد الطاقة الكهربائية من الخارج .

المولدات الأهلية والخاصة في المناطق السكنية: والتي تعد عبئاً مالياً كبيراً على المواطن بالإضافة إلى الأضرار البيئية الكبيرة، ويعتمد عليها سكان محافظة بغداد بوصفها مصدراً رئيسياً بنسبة ٥٥٪. (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٢:ص.٥) .

وسيتعرض البحث لسياسات إنتاج الطاقة الكهربائية المعتمد في العراق وفي محافظة بغداد على وجه الخصوص وكذلك تفاصيل المحطات والإنتاج والاستثمار في الطاقة والخطط المستقبلية من أجل الوقوف على واقع حال إنتاج الطاقة .

أولاً : واقع حال إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق :

الطاقة الكهربائية المنتجة من محطات التوليد بوحدة الواط^٢، تحوّل الطاقة المنتجة من المحطات عبر الشبكة الكهربائية في العراق ضمن شبكة واحدة عبر خطوط النقل ذات الضغط الفائق (٤٠٠k.v) والتي تربط كافة أنحاء العراق ثم تنتوزع الى خطوط الضغط العالي (١٣٢k.v) التي تنتوزع بين المحافظات عبر خطوط تحويلية .

السياسات المتبعة في إنتاج الطاقة الكهربائية: يتبنى العراق سياسات إنتاج الطاقة باستعمال الوقود الأحفوري المستخرج من باطن الأرض (النفط الخام ومشتقاته من الغاز والنفط وزيت الكاز) عبر مجموعة من محطات توليد الطاقة الحرارية وكذلك محطات الطاقة الكهرومائية باستخدام قوة المياه في السدود، ومؤخراً استخدمت محطات الطاقة الغازية وذلك لسهولة وسرعة تنصيب المحطات وبدء استخراج الغاز الطبيعي في العراق عام ٢٠١٢ وكونه الغاز من الوقود الصديق للبيئة .

محطات إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق: يعتمد العراق في إنتاج الطاقة الكهربائية على مجموعة من المحطات الرئيسية ومصادر أخرى ثانوية وموضحة في الجدول (٦) .

جدول (٦) محطات إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق وكميات ومعدل الإنتاج لعام ٢٠١٣

محنة الإنتاج	عدد المحطات	كمية الإنتاج (ميكا واط/ساعة)	نسبة المشاركة
محطات بخارية	٨	١٦,٢٣٤,١٦٣	٪٢٨
محطات غازية	٢٦	٨٢,٨٣٨,٠٠٨	٪٤٩
محطات متنقلة	٦	٠	٠
محطات كهرومائية	٨	٤,٧٥٦,٧٨٧	٪٨,١
محطات الديزل	١١	٨,٤٠٧,٠٤٧	٪١٤,٤
ديزلات سائدة	-	١,٣٤٨	٠
ديزلات وزارة النفط	-	١٨٤,٠٣٦	٪٠,٣
المجموع الكلي	٥٩	٥٨,٤٢٢,٠٤١	٪١٠٠
الطاقة المستوردة		٩,٢٤٢,٥١٤	
الطاقة المضافة		٢,٩٥٩,١١٥	
إجمالي الطاقة		٧٠,٦٢٣,٦٧٠	

المصدر: (وزارة الكهرباء، ٢٠١٣:ص.٢)

يتبين لنا ما يأتي :

- إن جميع وسائل إنتاج الطاقة الكهربائية المتنوعة هي محطات صناعية تعتمد على الوقود الأحفوري في إنتاج الطاقة (ما عدا الكهرومائية تعتمد المياه) .
 - وجود فرق كبير بين الطاقة التصميمية للمحطات والطاقة الإنتاجية يعود إلى أن أغلب محطات الطاقة الكهربائية هي قديمة وخارجة عن الخدمة .
 - سبب قلة الإنتاج في المحطات الكهرومائية يعود إلى قلة الحصة المائية للبلاد .
 - محطات الديزل تعاني عطلات مستمرة واستهلاك وقود كبير .
- ثانياً : واقع حال إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد لعام ٢٠١٣ :

إن سياسات إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد تعتمد على مجموعة من المحطات المعتمدة على الوقود الأحفوري والتي تقع داخل المحافظة، بالإضافة إلى حصة لمدينة بغداد من المحافظات

المجاورة ومن الطاقة المستوردة، وتختلف المحطات في أنواعها والطاقة التصميمية لتغطي الحاجة الفعلية إلى الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد البالغة (٣٣٢٣) ميكاواط ، والحاجة المتوقعة البالغة (٤٨٨٣) ميكاواط والجدول (٧) يوضح ذلك :

جدول (٧) محطات الإنتاج في بغداد حسب الوحدات الإنتاجية والسعة ومعدل الإنتاج لعام ٢٠١٣

نوع المحطة	إسم المحطة	عدد الوحدات	عدد الوحدات العاملة	السعة التصميمية (ميكا واط)	الطاقة المنتجة (ميكا واط/ساعة)	معدل الإنتاج الفعلي (ميكا واط)	
بخارية	جنوب بغداد	٤	٣	١٦٥	٦٠١,٣٩٣	٦٩	
	الدورة	٤	٤	٦٤٠	٢,٥٧٤٤,٤٥١	٢٩٤	
	القدس الحرارية	٤	٤	١٧٢	٧٠٠,٨٠٥	٨٠	
غازية	جنوب بغداد ١	٢	٢	٢٤٦	٨٧٥,٨٥٠	١٠٠	
	جنوب بغداد ٢	١٦	١٦	٤٠٠	٨٢٦,٢٨٦	٩٨	
	الرشيد	٢	٢	٩٤	١٧٥,٩٣٩	٢٠	
	الدورة	٤	٤	١٥٠	٦٤٢,٩٢٠	٧٣	
	التاجي		٤	٤	٨٠	٥٥٦,٠١٠	٦٣
			٣	٣	٨٠	-	٠
	تاجي م	٢	٠	٠	-	٠	
	تاجي جديدة	٤	٤	١٦٠	٥٩٠,٥٣٥	٦٧	
	القدس	١٠	١٠	١٢٣٠	٤,٧٣٥,٠١٣	٥٤١	
	الصدر	٢	٢	٣٢٠	١,٥٢٢,٢١٨	١٧٤	
	ديزل	الشهيد سبع	٥	٣	٣٥,٤	١٦٢,١٦٦	١٩
الحرية		٨	٨	٦٢	١١٢,٧٨١	١٣	
المجموع	١٣	٧٤	٦٩	٣٨٣٤,٥	١٤,١١٢,٣٦٠	١٦١١	

المصدر: (وزارة الكهرباء، ٢٠١٣:ص.٣)

نلاحظ أن العجز في واقع الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد أكثر من النصف بحوالي ٥٧٪، وبنسبة ٦١٪ عن توقعات خطة وزارة الكهرباء لعام ٢٠١٣ ، على الرغم من تشغيل ١٣ محطة كهربائية لمحافظة بغداد ب٦٩ وحدة عاملة من أصل ٧٤ التي يفترض أن تغطي حاجة محافظة بغداد بحسب الطاقة التصميمية للمحطات، وذلك بسبب أن أغلب محطات الطاقة الكهربائية (الحرارية ، الديزل) هي قديمة وخارجة عن الخدمة وتعرضه دائما للتعطل المستمر، والأرقام المستخرجة الآتية توضح ذلك . (وزارة الكهرباء، ٢٠١٣: بيانات غير منشورة).

التفاصيل	الحاجة المتوقعة	الحاجة الفعلية	الطاقة التصميمية	الطاقة المنتجة	الطاقة المجهزة
الكمية mw	٤٨٨٣	٣٣٢٣	٣٨٣٤,٥	١٦١١	١٩٠٢

ثانياً - الطاقة المستهلكة كوقود في إنتاج الطاقة الكهربائية:

تعتمد محطات إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بصورة كلية على الوقود الأحفوري المنتج من مصافي النفط والوقود المستورد من الخارج لتغطي حاجة المحطات من الوقود وبلغت نسبة الاستهلاك من النفط الخام لمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية (٨٨٢,٨٢٧,٣٣) برميل في العراق، والجدول (٨) يبين كميات الوقود المجهزة:

جدول (٨) الوقود المستهلك في محطات الكهرباء في محافظة بغداد لعام ٢٠١٣

المحطة	النوع	زيت الوقود	النفط الخام	زيت الغاز	الغاز الجاف
جنوب بغداد	حرارية	٨٦٣٥٨٧	-	-	-
جنوب بغداد ٢	غازية	-	-	٣٣١٣	-
الدورة	حرارية+غازية	٧٤٤٦١٩	-	١١٠٤٦٠	١٣٦٦٤٩
محطات التاجي	غازية	-	-	٩٧٧٢٥	٣٠٩٠٧٦
ديزلات علي السبع	ديزل	٢٢١١١	-	١٦٦٨	-
القدس	غازية	-	١٦٥٦٩٦٥	٨٣٢٢١	-
الرشيد	غازية	-	-	-	٥٠١١٥
الصدر	غازية	-	-	٢٥٣٩٤٣	-
الحرية	ديزل	٧٤٥٢	-	-	-
مجموع بغداد		١,٦٣٧,٧٦٩	١,٦٥٦,٩٦٥	٥٥٠,٣٣٠	٤٩٥,٨٤٠
مجموع العراق		٥,٥٨٣,٢٣٧	٥,٣٧٨,٤٣٤	١,٤٩٨,٥٦٠	٤,٣٥٣,٧٧٦
النسبة		%٢٩	%٣٠	%٣٦	%١٢

المصدر: (وزارة النفط، ٢٠١٣: بيانات غير منشورة)

نلاحظ أن ما يقارب ٣٠٪ من الطاقة المجهزة لمحطات التوزيع هي من حصة محافظة بغداد التي تتميز بأكبر استهلاك للطاقة في العراق، وان اغلب المحطات مجهزة بنوعيات الوقود من

(النفط الخام وزيت الوقود وزيت الغاز) وأن أغلب المحطات الغازية تستعمل ووقود غير الوقود الغازي المخصص لها مما يؤثر بشكل كبير على جودة الطاقة المنتجة وتقلل من عمر الماكينات وتحتاج إلى صيانة مستمرة ، أما المحطات التي تُجهز بوقود الغاز الجاف فهو غير كاف لهذه المحطات ، ولا يوجد تجهيز بالغاز الطبيعي لمحطات الطاقة الكهربائية .

١ - محطات التوزيع والتحويل للطاقة الكهربائية: أن شبكة توزيع الطاقة الكهربائية تحتوي على ستة محطات تحويله رئيسة فائقة الحمل (٤٠٠k.v) مرتبطة ضمن الشبكة الموحدة للعراق، وكذلك محطات (١٣٢k.v) البالغة ٢٤ محولة وهي بذلك قادرة على استيعاب أحمال كبيرة ومستقبلية وتوزع الطاقة عبر مديريات التوزيع في محافظة بغداد بين ثلاث مديريات (الرصافة، والكرخ، والصدر).^٢ الجدول (٩).

جدول (٩) معدل الحمل المطلوب والمجهز من الطاقة الكهربائية لمحافظة بغداد لعام ٢٠١٣

المديرية	معدل الحمل المطلوب (ميكا واط)	معدل الحمل المجهز (ميكا واط)	العجز	أعلى حمل متحقق (ميكا واط)	تاريخه
الرصافة	٧٠٣	٥٠٥	٪ ٢٩	٧٣٩	٢٠١٣/١٢/٤
الكرخ	١٠٤٠	٨٧٦	٪ ٥٩	١٢١٥	٢٠١٣/١٢/٢٩
الصدر	١٥٨٠	٥٢١	٪ ٥٠	٨٣٧	٢٠١٣/٨/١١
المجموع	٣٣٢٣	١٩٠٢	٪ ٥٧		
مجموع العراق	١٥٢٢٠	٧٩٢٣	٪ ٥٢		
نسبة بغداد للعراق	٪٢٢	٪٢٤			

وحدة القياس : MW

المصدر: (وزارة الكهرباء، ٢٠١٣:ص.١٢)

نلاحظ إن نسبة العجز في محافظة بغداد بلغ ٥٧٪ من الطاقة المجهزة، وأن نسبة حصة محافظة بغداد من الطاقة بلغت ٢٤٪ أي ما يقارب ربع استخدام الطاقة في العراق، وأن أعلى نسب تجهيز حصلت في شهر ١٢ وذلك لأنه يقع ضمن الفصول الانتقالية التي يقل فيها استعمال أجهزة التبريد والتدفئة، وقد بلغت حصة الفرد في محافظة بغداد من الطاقة الكهربائية المنتجة ١,٣٥ كيلو واط/الساعة .

١ - الطاقة الكهربائية المفقودة: هي كمية الطاقة المفقودة الناتجة عن حاصل (كمية الكهرباء الاجمالية المنتجة مطروح منها كمية الكهرباء المجهزة للمستهلكين بكل أصنافهم) وتُقَسَّم الطاقة الكهربائية المفقودة على نوعين: الاستهلاك الداخلي، والضائعات، ويحدث فقدان الطاقة الكهربائية خلال مراحل ثلاث هي : (مرحلة الإنتاج، ومرحلة النقل، ومرحلة التوزيع) .

جدول (١٠) صافي الطاقة الكهربائية المباعة للمستهلكين والصناعات لمحافظة بغداد لعام ٢٠١٣

الطاقة المستلمة من مديريات النقل	الصناعات	الطاقة المباعة من مديريات التوزيع	نسبة الصافي المباع إلى المستلم
١٤,٩٩١,٤٨٥	٤,٥٧٢,٣٠٧	١٠,٣١٩,١٤٠	٪ ٦٨,٨

وحدة القياس : MWH

المصدر: (وزارة الكهرباء، ٢٠١٣:ص.١٤)

أصناف الاستهلاك للطاقة الكهربائية: الجدول (١١)

جدول (١١) توزيع الطاقة الكهربائية حسب أصناف المستهلكين لمحافظة بغداد لعام ٢٠١٣

أصناف المستهلكين (ميكا واط/ ساعة)						إجمالي المبيعات	المديرية
متجاوزين	زراعي	حكومي	صناعي	تجاري	منزلي		
٤٥,٣١٠	٤٥,٥٨٥	٨٠٥,٨٥٦	٤٣٥,٩٩٨	٣٩٤,٣٢٤	١,٠١٢,٦٤٩	٢,٧٣٩,٧٢١	الرصافة
٪٢	٪٢	٪٢٩	٪١٦	٪١٤	٪٢٧		النسبة
١٥٥,١٦٣	٨٧,١٥٥	١,٩٤٠,٣٨٠	٣١٩,٠٩٢	٥٥٢,٨٤٠	٢,٢٩٢,٠٧٨	٥,٣٣٧,٧٠٨	الكرخ
٪٣	٪١	٪٣٦	٪٦	٪١٠	٪٤٣		النسبة
١٥٥,٨١٧	٦,٩٦٥	٢٧٢,٣٩٠	٢٦,٦٦٤	٣٥١,٦٥٠	١,٥٢٨,٢٢٤	٢,٣٤١,٧١١	الصدر
٪٧	٪٠,٢	٪١٢	٪١	٪١٥	٪٦٥		النسبة
٣٥٦,٢٩٠	١٣٩,٧٠٥	٣,٠١٨,٦٢٦	٧٨١,٧٥٤	١,٢٩٨,٨١٤	٤,٨٣٢,٩٥١	١٠,٣١٩,١٤٠	المجموع
٪٣,٤٥	٪١,٣٥	٪٢٩,٢٥	٪٧,٥٧	٪١٢,٥٨	٪٤٦,٨٣		النسبة

المصدر: (وزارة الكهرباء، ٢٠١٣:ص.١٥)

نلاحظ من الجدول في أعلاه أن نسبة صنف الاستهلاك للقطاع المنزلي بلغ ٤٦,٨٣ ٪ وهو أعلى استهلاك للطاقة الكهربائية في محافظة بغداد يليه الحكومي ثم التجاري ثم المتجاوزين على الشبكة والتي بلغت ٣,٤٥ ٪ وهي نسبة كبيرة لهذا الصنف غير المسجل ضمن الشبكة ولا يتم جباية قيمة الاستهلاك فتسبب بذلك مشاكل كبيرة حيث الضغط على المحولات الصغيرة وخطوط (١١kV)

وتطلب صيانة مستمرة بسبب ارتفاع الحمل بالإضافة إلى خسائر عدم دفع المستحقات المالية.

١- النفقات والاستثمار في قطاع إنتاج الطاقة: يحضى قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق بتخصيصات مالية كبيرة بلغت ٥,٧٪ من الموازنة العامة لعام ٢٠١٣، واستثمارات بلغت بحوالي ١١٪ من الاستثمارات في الموازنة العامة للعراق لعام ٢٠١٣، من أجل توفير الطاقة الكهربائية، والجدول (١٢) يبين ذلك :

جدول (١٢) نفقات وزارة الكهرباء (مليون دينار) والنسبة إلى الموازنة لعام ٢٠١٣

تعويزات الموظفين	السلع والخدمات	المنح	المصروفات الأخرى	الموجودات غير المالية	المشاريع وإعادة الأعمار	إجمالي الموازنة
٥٧٢٦٢,٠٠٠	١٧٨٨٧٩٠,٠٠٠	٩,٠٠٠	٥٩,٠٠٠	٣٧٨,٠٠٠	٦١٠٠٠٠,٠٠٠	٧٩٤٦٤٩٨,٠٠٠
					٥٥١٠٨٦٠٢,٠٠٠	١٣٨٤٣٤٦٠٨,٠٠٠
					٪ ١١	٪ ٥,٧

(قانون الموازنة، ٢٠١٣: العدد ٤٢٧٢)

بالإضافة إلى ذلك توجد هناك نفقات أخرى في قطاع الطاقة الكهربائية ضمن تخصيصات النفقات الحاكمة؛ وموضحة في الجدول (١٣) :

جدول (١٣) النفقات الإضافية في قطاع الطاقة الكهربائية (ألف دينار)

ت	العنوان	الاعتماد المخصص
١	نفقات استيراد الطاقة الكهربائية	١,١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٢	نفقات استيراد الوقود لمحطات الطاقة الكهربائية	٦٢٩,٩٩٥,٧٥٢
	المجموع	١,٧٧٩,٩٩٥,٧٥٢

(قانون الموازنة، ٢٠١٣: العدد ٤٢٧٢)

- التلوث الناتج عن محطات توليد الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد: إن محطات توليد الطاقة في محافظة بغداد ينتج عنها انبعاثات كبيرة نتيجة احتراق الوقود لإنتاج الطاقة، إن نسبة ٩٨٪ من هذه الانبعاثات لغاز ثاني أكسيد الكربون CO₂، و ٢٪ لمجموعة من أربعة غازات تشمل (أكاسيد الكبريت SO₂، ثلاثي أكسيد الكبريت SO₃، أكاسيد النتروجين NO_x، مركبات الأمونيوم NH₃) وهناك مجموعة من المعايير بحسب تقدير وكالة الطاقة الدولية التي تحدد كمية الانبعاثات لغاز ثاني أكسيد الكربون الذي يسببها توليد كل ميكا واط ناتج من استعمال المحطة للوقود والتي تم قياسها والجدول (١٤) يوضح ذلك:

جدول (١٤) نسبة انبعاثات الكربون من إنتاج كل ميكاواط من محطات الطاقة الكهربائية لعام ٢٠١٣

نوع المحطة	اسم المحطة	Gco2 /kwh	Standerd Gco2 /kwh	نوع الوقود	الطاقة المنتجة MWh	Gco2 /Kwh طن
بخارية	جنوب بغداد	١١٧٣,٩٥	٦٧٠	H.F.O	٦٠١,٣٩٣	706
	الدورة	٩٩٤,٢٣	٦٧٠	H.F.O	٢,٥٧٤,٤٥١	2559,6
غازية	جنوب بغداد ١	١٠٦٧,٦	٦٧٠	H.F.O	٨٧٥,٨٥٠	935
	جنوب بغداد ٢	١٦٤٣,٥٧	٦٧٠	H.F.O	٨٢٦,٢٨٦	1357,6
	الرشيد	١٠٦٧,٦	٦٧٠	H.F.O	١٧٥,٩٣٩	187,8
	الدورة	١٠٣٢,٦٣	٤٠٠	N.G	٦٤٢,٩٢٠	663,9
	التاجي	٩٣٢,٣	٤٠٠	N.G	٥٥٦,٠١٠	518,3
	تاجي م	-	-	-	-	-
	تاجي جديدة	١٠٩٧,٤٨	٤٠٠	N.G	٥٩٠,٥٣٥	648
	القدس	٧٧٢,٨٤	٦٣٥	Crude Oil	٥,٤٣٥,٨١٨	4201
	الصدر	٧٠٦,٨	٧١٥	D.O	١,٥٢٢,٢١٨	1076
ديزل	الشهيد سبع	٧٤٦,٢٢	٦٧٠	H.F.O	١٦٢,١٦٦	121
	الحرية	٧٤٦,٢٢	٦٧٠	H.F.O	١١٢,٧٨١	84

(وزارة الكهرباء، ٢٠١٣: بيانات غير منشورة).

نوع الوقود: (H.F.O زيت الغاز، N.G، غاز جاف، D.O ديزل، Crude Oil نفط خام)

نلاحظ ارتفاع نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من محطات إنتاج الطاقة الكهربائية بسبب عالية تصل إلى الضعف وأكثر وبلغ مجموعها ١٣٠٥٦ طن والسبب في ذلك يعود إلى:

- إن أغلب المحطات إنتاج الطاقة هي محطات قديمة وخارجة عن الخدمة (عدا محطة توليد الصدر).

- استعمال نوعية وقود غير جيدة وغير ملائمة لنوعية المحطة (المحطات الغازية لا تستعمل وقود غازي بل الاعتماد على النفط وهذا يسبب إجهاد للمحطة وتقليل عمرها الإنتاجي والتصميمي وزيادة الصيانة).

ثالثاً - واقع حال المولدات الأهلية في محافظة بغداد:

إن أزمة الكهرباء وتدني مستويات إنتاج الطاقة التي رافقت محافظة بغداد بعد عام ٢٠٠٣ أدت إلى اتجاه سكان محافظة بغداد لاستعمال المولدات الكهربائية الأهلية التي تعمل على الديزل والمولدات الصغيرة التي تعمل على البنزين للحصول على الطاقة الكهربائية في المنازل والمحلات التجارية والفنادق والأماكن العامة بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية والمدارس والمستشفيات.

تُشير دراسة سوق السكن العراقي إلى أن حوالي ٧٠٪ من سكان محافظة بغداد تعتمد على المولدات المشتركة كمصدر رئيس للكهرباء وتتراوح تكلفتها ما بين (١٠٠-٢٠٠) دولار شهرياً، وأن نسبة ٣٠٪ من سكان محافظة بغداد تمتلك مولدات منزلية صغيرة الحجم وتكلف (٤٠-٥٠) دولار شهرياً. (سوق السكن العراقي، ٢٠١٠).

إن أعداد المولدات في محافظة بغداد تزايدت بصورة كبيرة حتى بلغت إلى (٢١٢٦٩) مولدة ، والجدول (١٥) يبين تفاصيل المولدات في محافظة بغداد :

جدول (١٥) أعداد المولدات في محافظة بغداد وتصنيفها لعام ٢٠١٣ م

تصنيف المولدات	الجهة المالكة	عدد المولدات
المسجلة	دوائر الدولة	٢٩٨٨
	مختلط	١٩٢٧
	سكني	١٣٣٧٢
غير مسجلة	سكني ، مختلط	٢٩٨٢
	المجموع الكلي	٢١٢٦٩

المصدر: (مجلس محافظة بغداد، وزارة النفط، بيانات غير منشورة: ٢٠١٣)

وبلغ استهلاك المولدات المسجلة التي عددها (١٨٢٨٧) للوقود (٧٥٥,١٤٨) م٣ التي تقدر نسبتها ٤٢٪ من استهلاك مولدات العراق البالغة (١٧٧٧٨٤٣) م٣ من وقوت زيت الغاز.

إن وجود هذه الأعداد الهائلة من المولدات المنتشرة ضمن المناطق السكنية تسبب الكثير من الآثار البيئية الكبيرة من التلوث والضوضاء ، بالإضافة إلى الملوثات التي تسببها على التربة والنباتات في المناطق الزراعية ، لاسيما أن أغلب المولدات قديمة ومنتهية الصلاحية ولا تحتوي على معالجة للغازات المطروحة التي تكون تركيزها فوق النسبة المحددة لها وينتج عنها خلق جو ملوث في مدينة بغداد وآثاراً صحية كبيرة على سكان بغداد والعاملين في المولدات وتؤدي إلى الوفاة أحياناً.

أ/ تحليل سياسات إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد :

من خلال استعراض واقع حال سياسات إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد نلاحظ أن جميع المحطات الحرارية والديزل هي خارجة عن الخدمة وتنتج عنها نسب تلوث عالية واستعمال مياه كبير ونسب عجز كبيرة في الإنتاج، بينما يبين أن أغلب المحطات الغازية هي جديدة عدا محطة الرشيد الغازية فهي قديمة وخارجة عن الخدمة، ينتج عن ذلك مجموعة من العوامل المؤثرة موضحة في الجدول (١٦).

جدول (١٦) تحليل واقع الحال وفق العوامل المؤثرة في قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد

العوامل	التفاصيل
إنتاج الطاقة	الإنتاج - عجز كبير في الإنتاج الحالي بنسبة ٥٧٪ .
	الوقود - قلة في كمية الوقود المجهز . - قلة الكفاءة والجودة للوقود الخاص بمحطات الإنتاج الحرارية والديزل . - عدم استخدام الغاز الطبيعي في المحطات الغازية واستخدام بدائل غير جيدة.
فقد الطاقة	الشبكة ضغط كبير على الشبكة وخاصة المحلية (11KV) بسبب التوسع الكبير ضمن المناطق وكثرة المتجاوزين على الشبكة .
	الضائعات كبيرة بنسبة ٣١٪ بسبب قصور في الشبكة والأسلاك والمقاييس وكثرة المتجاوزين وعدم استخدام التكنولوجيات الحديثة في الشبكة الذكية والمقاييس .
التجهيز	التجهيز للطاقة حسب الفصول - معدل التجهيز في الفصول الانتقالية (٢٤ ساعة/ يوم) بسبب عدم استخدام أي وسائل للتدفئة أو التبريد . - معدل التجهيز في فصل الشتاء (٩ ساعة/ يوم) بسبب استخدام وسائل التدفئة المنزلية وتسخين المياه . - معدل التجهيز في فصل الصيف (٧ ساعة/ يوم) بسبب استخدام وسائل التبريد.
سياسات الطاقة	السياسات غياب السياسات التي تتحكم بإنتاج الطاقة نوعية الوقود في المحطات وتجهيزها وفي تنظيم الاستهلاك وسياسات الترشيد .
	القوانين عدم فعالية القوانين التي تخص ردع التجاوز على شبكة الطاقة الكهربائية
	التسعيرة بسيطة ومدعومة من قبل الدولة مما تسبب بزيادة الاستهلاك .
عوامل أخرى	المتجاوزين تسبب بأضرار كبيرة على الطاقة المجهزة بنسبة ٣,٤٪ وتسبب بضغط على الشبكة وزيادة الضائعات والصيانة المستمرة للشبكة .

المصدر: الباحث

ب / تحليل الخطط المستقبلية لسياسات إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد :

إن الخطط المستقبلية لقطاع إنتاج الطاقة الكهربائية في مدينة بغداد تضمنت مجموعة من الخطط المدرجة ضمن الخطط الوطنية والاستثمارية والتنمية لمدينة بغداد، وشملت الخطة الوطنية لعام (٢٠١٣-٢٠١٧) مجموعة من الأهداف وهي :

١- زيادة في إنتاج الطاقة الكهربائية لتغطية الشاملة للطاقة والطلب المتزايد لها للوصول إلى إنتاج ٢٥ ألف ميكاواط في عام ٢٠١٧ .

٢- الارتقاء بحصة الفرد من الطاقة الكهربائية المجهزة من المعدل الحالي سنوياً بحدود (١٨٠٠/ كيلو واط /ساعة) إلى (٣٧٠٠ كيلو واط /ساعة) عام ٢٠١٧ .

٣- كفاءة المنظومة الكهربائية وإيقاف التدهور الحالي الحاصل .

٤- الاستهلاك للطاقة في الاستعمالات المختلفة .

٥- تحسين الأداء البيئي لإنتاج الطاقة الكهربائية .

وقد كان تقييم الخطة الوطنية كالتالي :

الهدف الأول لم يتحقق خلال السنين الثلاثة الأولى بسبب ضعف الخطط وتقليديتها ، حيث بلغ مجموع الإنتاج في عام ٢٠١٣ (٦,٧ ألف ميكاواط) ، وفي عام ٢٠١٤ بلغ مجموع الإنتاج (٨ ألف ميكاواط) وفي عام ٢٠١٥ تشير التقديرات الأولية إلى تراجع الإنتاج ، فلم يتحقق الهدف للسنوات الثلاث الأولى .

أما الهدف الثاني فحصة المواطن العراقي بلغت (١,٣٥/كيلو واط /ساعة) ولم ترتفع النسبة بصورة كبيرة خلال السنين الثلاثة الأولى من الخطة .

أما الأهداف الثالث، والرابع، والخامس فهي أيضاً لم تتحقق بسبب التدهور الكبير في الإنتاج والمحطات الحاصل عام ٢٠١٥ ، وعدم استعمال سياسات ترشيد فعالة وملزمة للمواطنين، والاستمرار في استعمال الوقود الغير جيد في محطات الإنتاج.

تضمنت الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٧ لمحافظة بغداد تحويل المحطات الغازية ذات الدورة البسيطة إلى محطات الدورة المركبة من أجل زيادة الإنتاج للطاقة في المحطات الموضحة في الجدول (١٧):

جدول (١٧) محطات الطاقة الغازية ذات الدورة البسيطة المخطط تحويلها الى دورة مركبة

ت	المحطات التي تتحول إلى الدورة المركبة	السعة الكلية (ميكا واط) (ميكاواط)	القدرة المضافة (ميكاواط)
١	محطة الصدر الغازية الأولى	٤٨٠	١٦٠
٢	محطة الصدر الغازية الثانية (قيد الإنشاء)	٥٠٧	١٦٩
٣	محطة جنوب بغداد الغازية الأولى	٣٧٥	١٢٥
٤	محطة القدس الغازية	٧٥٠	٢٥٠
	المجموع		٦٠٤

المصدر: (وزارة الكهرباء، ٢٠١٥: بيانات غير منشورة)

إن عملية تحويل المحطات الغازية من الدورة البسيطة إلى الدورة المركبة بإضافة محطة حرارية أخرى لها هي من المشاريع الناجحة التي تضمن عدم استخدام الوقود في المحطة الحرارية المركبة مع الغازية وعدم وجود تلوث هوائي وتقليل درجة حرارة الانبعاثات من المحطات الغازية بحوالي ١٠٠ درجة مئوية ويكون الاستهلاك فقط للمياه للتسخين، لكن توقيع هذه المحطات هو غير موافق للشروط التوقيع المكاني للمحطات.

إن المخطط الإنمائي الشامل ٢٠٣٠ لمدينة بغداد تضمن الحاجة المستقبلية لربط مناطق التوسع الجديدة بشبكة الطاقة الكهربائية ضمن خطوط نقل فائقة الحمل ومحولات التوزيع، كما تضمنت توصية بالبدء بدراسات حول إمكانية استخدام الطاقة المتجددة في مدينة بغداد وأعطت الأولويات لمحطات التوليد العاملة على الغاز. (المخطط الإنمائي/المرحلة الرابعة، ٢٠١٥: ص ٢٧٩)

سيتم اختبار واقع حال سياسات إنتاج الطاقة في محافظة بغداد والخطط المستقبلية للنمط الحالي ضمن مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختارة لاختبار خطط التنمية المكانية : جدول (١٨)

جدول (١٨) العوامل المختارة لاختبار النمط الحالي لقطاع إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد

العوامل الاقتصادية	الواقع الحالي	الخطط المستقبلية
تنوع مصادر الطاقة	غير متوفر	غير متوفر
المحافظة على الموارد الطبيعية	مستنزف للموارد	استمرار الاستنزاف
كفاءة في استخدام الطاقة	انعدام الكفاءة	النسبة ضئيلة
كفاءة في استخدام المياه	مستهلك للمياه	زيادة استهلاك المياه
الاقتصاد في النفقات الحالية	زيادة في النفقات	زيادة كبيرة في النفقات
تحقيق وفورات مالية مستقبلية	زيادة كبيرة في النفقات	زيادة كبيرة في النفقات
زيادة في فرص العمل	نمو ضئيل جداً	نمو ضئيل جداً
العوامل الاجتماعية		
توفير الطاقة بتجهيز عالي	التجهيز ٥٠٪	لا يتحقق تجهيز كامل
حصول الجميع على الطاقة	غير متوفر	غير متوفر
إنهاء فقر الطاقة	غير متحقق	غير متحقق
مراعاة الصحة العامة	غير متحقق	غير متحقق
توفير الطاقة بتكلفة ميسورة للفقراء	غير متحقق	غير متحقق
تحقيق وفورات مالية للأسرة	نفقات كبيرة	زيادة في النفقات
العوامل البيئية		
انبعاث منخفض	انبعاث عالي	زيادة في الانبعاثات
الحد من التأثيرات السلبية على البيئة المحيطة	تأثير عالي	زيادة التأثيرات المرتفعة
لا تزيد من الاحترار البيئية .	تأثير عالي	زيادة الاحترار المحلي
مرونة اتجاه تغيرات المناخ .	تأثير عالي	تأثيرات مناخية

المصدر: الباحث

إن الاستمرار على النمط الحالي في قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية والمباني والنقل تبين النتائج الآتية:

جدول (١٩) النتائج الكمية لتحليل والرياضي سياسات النمط الحالي في قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية والمباني والنقل ونتائج العلاقات بين المتغيرات بأسلوب الانحدار باستعمال برنامج spss

التحليل الكمي لإنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد							
السنة	الحاجة حسب المعيار	قدرة المحطات	قدرة الوقود %٥٠ للجهيز	العجز	كمية الوقود	التلوث حسب التجهيز	إعداد المولدات
٢٠١٣	٢٨٧١,٠٧٢٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٣١٩,١٤٠	%٥٦	الواقع الحالي	13056 طن	٢١٢٦٩
٢٠١٦	٣,٠٩٣,٢٦٨٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠ إضافة محطات	١٢,٠٠٠,٠٠٠	%٦١	زيادة ١٤%	١٥٢٠٠ طن	٢٣٤٤٢
٢٠٣٠	٤٤٣٠,٧٨٤١	٤٤,٠٠٠,٠٠٠ إضافة محطات	٢٢,٠٠٠,٠٠٠	%٥٠	زيادة %٥٣	٣٥٠٠٠ طن	٣٣٥٧٩

نتائج التحليل باستخدام برنامج spss

العلاقة بين قدرة المحطات وفعالية الوقود والكمية المجهزة من الطاقة الكهربائية :

$$B^2X^2 + Y = F + B^1X^1$$

$$X^2 1,٤٢ + X^1 (٠,٠٤-) + ١٤٨٨٢٤٨٦,٨ =$$

زيادة الحاجة إلى الطاقة الكهربائية تؤدي إلى نقصان قدرة المحطات على سد الحاجة بنسبة ١,٤٢٪ بافتراض ثبات قدرة التجهيز للوقود ، العلاقة عكسية بين زيادة الحاجة للطاقة الكهربائية وقدرة المحطات على التوليد مما يتطلب زيادة في المحطات لسد النقص في التجهيز .

زيادة الحاجة إلى الطاقة الكهربائية تؤدي إلى زيادة في كميات وقدرات الوقود المستخدم بمقدار ١,٤٢ بافتراض ثبات قدرة المحطات ، العلاقة طردية بين زيادة الحاجة لتوليد الطاقة الكهربائية وبين كميات وقدرات الوقود .

العلاقة بين إنتاج الطاقة الكهربائية والتلوث :

$$(X^1 ٠,٠٠٤-) + ٠,٦٣٨ = Y$$

زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية يؤدي إلى زيادة التلوث بمقدار ٤٪ لكل وحدة واحدة ، العلاقة طردية كلما زاد إنتاج الطاقة الكهربائية على النمط الحالي كلما زاد التلوث الناتج لغاز ثاني السيد الكربون .

العلاقة بين إنتاج الطاقة الكهربائية وأعداد المولدات :

$$Y = 0,732 - 0,007 X1$$

النقص في إنتاج الطاقة الكهربائية يسبب زيادة في أعداد المولدات بنسبة ٠,٧٪ لكل وحدة واحدة ، العلاقة عكسية بين إنتاج الطاقة الكهربائية وأعداد المولدات كلما قل الإنتاج زادت أعداد المولدات .

المصدر : الباحث

إن أبرز استنتاجات حول إشكاليات سياسات قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية في مدينة بغداد في ظل سياسات النمط الحالي للتنمية هي:

١- إن تزايد الحاجة إلى الطاقة الكهربائية لتغطية الحاجة الحالية يتطلب إنشاء أعداد كبيرة من المحطات واستثمارات كبيرة في رؤوس الأموال استهلاك كبير للطاقة كوقود وقد لا يمكن تحقيق الكمية المطلوبة من الطاقة .

٢- إن الاستمرار على المحطات الحالية القديمة والخارجة عن الخدمة سيكلف استنزاف في الوقود وزيادة الاندثار والصيانة للمحطات مما تعتبر مكلفة جداً اقتصادياً .

٣- إن الاستمرار على النمط الحالي في الإنتاج سيزيد من الانبعاثات لغاز ثاني أكسيد الكربون مما يسبب بتأثيرات مناخية كبيرة على البيئة في محافظة بغداد .

٤- إن النمط الحالي لسياسات إنتاج الطاقة والاستهلاك أثبت أنه لا يحقق التجهيز المطلوب من الطاقة لسكان محافظة بغداد مما يؤدي إلى الاستمرار في اللجوء إلى المولدات الأهلية وهذا الحل هو غير مجدي بسبب التلوث الكبير داخل المناطق السكنية وتسبب بتكاليف اقتصادية واجتماعية على الساكنين .

٥- إن عدم استخدام سياسات في التسعير تجبر المستهلكين على اتباع أنماط الترشيد باستعمال التكنولوجيات الحديثة سوف تزيد من الطلب على الطاقة .

وعليه سوف تكون التنمية الحالية والمستقبلية لمدينة بغداد مكلفة من الناحية الاقتصادية ومضرة بصورة كبيرة على البيئة والمجتمع مع غياب السياسات والخطط والقوانين، وذلك يؤدي الى عدم نجاح خطط التنمية، فلا بد من التحول نحو إستراتيجية جديدة تضمن سلامة الخطط وتراعي التكامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في خطط التنمية المكانية .

٣-٦- إستراتيجية التحول إلى الطاقة الخضراء

إن سياسة التحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة الخضراء تتضمن التحول إلى استعمال تكنولوجيات الطاقة الخضراء الحديثة في توليد الطاقة الكهربائية مجموعة من الأدوات، والإجراءات، والسياسات التي يجب أن تتخذ لضمان نجاح إستراتيجية الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المكانية .

- **تخصير قطاع الطاقة** : إن تخصير قطاع الطاقة يتحقق من خلال :

- ١- تنويع مصادر إنتاج الطاقة .
- ٢- التحول الى مصادر الطاقة الخضراء التي يمكن ان ندرجها كالتالي :
 - على مصادر الطاقة الطبيعية مثل (طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، وطاقة المد والجزر، وطاقة الكتلة الحيوية ، وطاقة باطن الارض) .
 - استعمال محطات إنتاج الطاقة النووية ذات الكفاءة العالية والتلوث القليل جدا.
 - استعمال محطات الطاقة الغازية التي تعتمد الوقود الغازي كمصدر للطاقة .
- ١- التحول الى استعمال أنواع الوقود قليلة الانبعاثات .
- ٢- تحقيق خفض الطلب على الطاقة .
- ٣- استعمال سياسات التسعير الملائمة ومراعاة الطبقة الفقيرة .
- ٤- التوعية للترشيد استهلاك الطاقة .
- ٥- التحول الى المباني الكفوءة بالطاقة (المباني الخضراء) .
- ٦-تشجيع استعمال اجهزة استهلاكية موفرة للطاقة ودعمها .

٣-٧- استراتيجية التنمية لقطاع الطاقة في محافظة بغداد في ظل سياسات الاقتصاد الأخضر ضمن خطة البحث (٢٠١٦ - ٢٠٣٠) :

إن إعداد إستراتيجية لقطاع الطاقة في محافظة بغداد للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب الأخذ بنظر الاعتبار العجز التخطيطي والتنظيمي والقانوني الحالي في قطاعات إنتاج الطاقة الكهربائية في المحافظة والذي يحتاج إلى إجراءات سريعة لإيقاف التدهور في هذه القطاعات ومعالجة الواقع ووضع البدائل الخضراء المناسبة ضمن إستراتيجية الاقتصاد الأخضر .

سينظم البحث إستراتيجية التحويل إلى الطاقة الخضراء ضمن أهداف رئيسة ومجموعة من الأدوات التي تدعم التحويل ثم إستراتيجية التحويل عبر ثلاثة مراحل زمنية كل خمس سنوات وموضحة كالتالي :

أولاً: أهداف إستراتيجية التحول إلى الطاقة الخضراء في محافظة بغداد (٢٠١٦-٢٠٣٠).

- ١- تنويع مصادر الطاقة في محافظة بغداد .
- ٢- توفير الطاقة الكهربائية لجميع سكان محافظة بغداد بتجهيز الكامل .
- ٣- الكفاءة في استعمال الموارد الطبيعية .
- ٤- قلة التأثيرات السلبية على البيئة المحلية لمحافظة بغداد .
- ٥- تحقيق أنماط استهلاك اقتصادية للطاقة .
- ٦- خلق فرص عمل جديدة .
- ٧- جذب استثمارات القطاع الخاص في مجالات إنتاج الطاقة والاستثمار في المباني الخضراء
- ٨- تعزيز الصناعة للمنتجات الخضراء .

ثانياً : خطط التحول إلى الطاقة الخضراء في محافظة بغداد :

المرحلة الأولى للتحول نحو الطاقة الخضراء في قطاعات إنتاج الطاقة والمباني والنقل للفترة من (٢٠١٦-٢٠٢٠) :

أهداف المرحلة الأولى:

- ١- تحقيق الاستقرار في الطاقة لضمان التجهيز المستمر .
- ٢- ضمان حصول جميع ساكنين محافظة بغداد على الطاقة .
- ٣- القضاء على المولدات الأهلية التي تعد مصدر تلوث داخل المناطق السكنية .
- ٤- تحقيق الترشيد في استهلاك الطاقة بصورة سليمة .
- ٥- إيقاف التجاوزات على الشبكة .
- ٦- دعم التصنيع المحلي للمنتجات الخضراء .

خطط وسياسات المرحلة الأولى من إستراتيجية التحوّل : جدول (٢٠)

جدول (٢٠) الخطط والسياسات للمرحلة الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠)

ت	الخطط والسياسات	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
١	تحويل المحطات الغازية من الدورة البسيطة إلى الدورة المركبة لأربع محطات (جنوب بغداد ، التاجي ، القدس ، الصدر).					
٢	إنهاء العمل في المحطات الحرارية القديمة والخارجة عن الخدمة (القدس ، جنوب بغداد ، الدورة).					
٣	إنهاء العمل في محطات الديزل القديمة والخارجة عن الخدمة (علي سبع ، الحرية).					
٤	إتمام تنفيذ الخط الإيراني لنقل الغاز الطبيعي من أجل ضمان الحصول على الوقود الجيد.					
٥	دعم استخراج الغاز الطبيعي السائل والجاف في العراق من توفير الوقود للمحطات .					
٦	رفع قدرات الإنتاج للطاقة في محطات الإنتاج عن المعدل الحالي والتشغيل بالطاقة القصوى					
٧	التوقيع المكاني الفعال للمحطات مع الأخذ بعين الاعتبار شبكة الوقود المجهز ، التوقيع المكاني للمناطق السكنية ، التوسع المستقبلي.					
٨	اتباع سياسات التسعير المناسبة ضمن خطة على مرحلتين مع مراعاة الحد الأدنى للاستهلاك للطبقة الفقيرة .					
٩	تحديد حدود للاستخدامات الفصلية (معدل استهلاك الفرد في الصيف والشتاء والفصول الانتقالية)					
١٠	نشر ثقافة الترشيد في استهلاك الطاقة .					
١١	إنشاء أسواق للمنتجات الخضراء المنزلية ذات الاستخدام الكفوء في الطاقة وتشجيعها ودعمها وتقليل الضرائب على هذه المنتجات.					
١٢	فرض ضرائب على استيراد الأجهزة المنزلية ذات الاستخدام العالي للطاقة .					
١٣	البدء بالتحويل إلى استعمال سخانات المياه ذات الاستعمال الكفوء في الطاقة كحل مؤقت.					
١٤	استعمال سخانات المياه على الطاقة الشمسية.					
١٥	تقليص استعمال المولدات الأهلية حتى إنهاء العمل بها في المناطق السكنية خلال ثلاثة مراحل.					
١٦	إعادة صيانة شبكة الإنارة للطاقة الشمسية في شوارع محافظة بغداد وإدامتها وتطويرها .					
١٧	المتجاوزون على الشبكة					

المصدر : الباحث

المرحلة الثانية للتحويل نحو الطاقة الخضراء في قطاعات إنتاج الطاقة والمباني والنقل للفترة من (٢٠٢١-٢٠٢٥) :

الأهداف للمرحلة الثانية :

- استعمال المحطات التي تعتمد على الموارد الطبيعية في توليد الطاقة الكهربائية .
- تنوع مصادر الطاقة
- إنشاء شبكة الكهرباء الناقلة الذكية من المصدر إلى المستهلك .

الخطط والسياسات للمرحلة الثانية من إستراتيجية التحول : جدول (٢١)

جدول (٢١) الخطط والسياسات للمرحلة الأولى (٢٠١١-٢٠٢٥)

ت	الخطط والسياسات	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
١	إنشاء محطتين للطاقة الشمسية					
٢	إنشاء توربينات لإنتاج الطاقة بالاعتماد على حركة النهر على نهر دجلة وقرب المحطات ومناطق سرعة النهر في المحافظة .					
٣	إنشاء محطات تعتمد على النفايات في توليد الطاقة .					
٤	إنشاء محطات الطاقة التي تعتمد على الرياح في مناطق قوة الرياح في المحافظة قرب نهر دجلة .					
٥	البدء بإنشاء نظم شبكة الكهرباء الناقلة الذكية وحسب المحطات التحولية وصولاً إلى المستهلك .					
٦	استعمال العداد المنزلي الذكي .					

المصدر : الباحث

المرحلة الثالثة للتحويل نحو الطاقة الخضراء في قطاعات إنتاج الطاقة والمباني والنقل
للفترة من (٢٠٢٦-٢٠٣٠) :

الأهداف للمرحلة الثالثة :

- ١- زيادة الاعتماد على محطات الطاقة الطبيعية لتكوين مصادر أساسية وتطويرها .
- ٢- الاعتماد على إنتاج الطاقة داخل المباني .
- ٣- البدء دراسة إمكانيات إنشاء محطة الطاقة التي تعتمد على الوقود النووي .
- ٤- تعزيز الابتكار في إنتاج الطاقة ودعمها .
- ٥- الزام كل الجهات الحكومية والأهلية كلها باستعمال أنماط المباني الخضراء في البناء .

الخطط والسياسات للمرحلة الثانية من إستراتيجية التحويل :

جدول (٢٢) الخطط والسياسات للمرحلة الأولى(٢٠٢٦-٢٠٣٠)

ت	الخطط والسياسات	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
١	زيادة المحطات الطاقة الطبيعية باعتماد الأكثر نجاحاً وأقل تكاليف .					
٢	البدء بإنتاج الطاقة داخل المنازل باستعمال الألواح الشمسية .					
٣	رفع أسعار الطاقة للمرحلة الثالثة .					
٤	تعزيز الابتكار في إنتاج الطاقة ودعمها وتشجيعها .					
٥	بدء العمل والدراسة لمحطة الطاقة التي تعتمد على الوقود النووي والتي تتميز بالأكثر كفاءة وأقل تلوث					

سيتم اختبار إستراتيجية التحويل إلى الطاقة الخضراء في قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد ضمن مجموعة من أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختارة لاختبار خطط التنمية المكانية في ظل إستراتيجية الاقتصاد الأخضر :

جدول (٢٣) العوامل المختارة لاختبار سياسات الاقتصاد الأخضر في قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية ضمن خطة البحث في محافظة بغداد

قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية	
العوامل الاقتصادية	إستراتيجية الاقتصاد الأخضر
تنوع مصادر الطاقة	المصادر متنوعة
المحافظة على الموارد الطبيعية	المحافظة على الموارد
كفاءة في استخدام الطاقة	الكفاءة في الاستخدام
كفاءة في استخدام المياه	الكفاءة في الاستخدام
الاقتصاد في النفقات الحالية	الاقتصاد في النفقات
تحقيق وفورات مالية مستقبلية	تحقيق الوفورات
زيادة في فرص العمل	نمو بوتيرة سريعة
العوامل الاجتماعية	
توفير الطاقة بتجهيز عال	تجهيز عالي
حصول الجميع على الطاقة	ضمان الحصول
إنهاء فقر الطاقة	تحقيق إنهاء الفقر
مراعاة الصحة العامة	متوفر
توفير الطاقة بتكلفة ميسورة للفقراء	متوفر
تحقيق وفورات مالية للأسرة	متوفر
العوامل البيئية	
انبعاث منخفض	انبعاث منخفض
الحد من التأثيرات السلبية على البيئة المحيطة والتربة .	تقليل التأثير
لا تزيد من الاحترار البيئية .	تأثير منخفض
مرونة اتجاه تغيرات المناخ .	تعزيز المرونة

المصدر: الباحث

إما نتائج السيناريو الحالي للتنمية المكانية في ظل الاقتصاد الأخضر فيوضحها
الجدول (٢٤)

نتائج الكمية والرياضية لتحليل سياسات الاقتصاد الأخضر في قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية والمباني والنقل ونتائج العلاقات بين المتغيرات بأسلوب الانحدار باستخدام برنامج spss

التحليل الكمي لإنتاج الطاقة الكهربائية								
السنة	الحاجة حسب المعيار	سياسات الترشيد	قدرة المحطات	قدرة الوقود للتجهيز	العجز	كمية الوقود	التلوث حسب التجهيز	إعداد المولدات
٢٠١٣	٢٨٧١٠٧٢٠	واقع حال	٢٠٠٠٠٠٠٠	١٠٣١٩١٤٠	%٥٦	الواقع الحالي	13056 طن	٢١٢٦٩
				%٥٠				
٢٠١٦	٣٠٩٣٢٦٨٠	٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٦٠٥٨٢٤٠	١٩٥٤٣٦٨٠	%٢١	استخدام الغازي فقط	١١٠٠٠	٢٠٠٠٠
				%٧٥				
٢٠٣٠	٤٤٣٠٧٨٤١	٣٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠٠	%١١ فائض	استخدام الغازي والطبيعي	١٣٠٠٠	٠
			محطات خضراء ١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠				

نتائج التحليل باستخدام برنامج spss

العلاقة بين سياسات الترشيد والطلب على الطاقة :

$$Y = 0,1 \times 27286183 - 0,381 \times X$$

إن زيادة استخدام سياسات الترشيد تؤدي إلى تقليل الطلب على الطاقة بنسبة ٠,٣ لكل وحدة واحدة ، العلاقة عكسية بين سياسات الترشيد والطلب على الطاقة .

العلاقة بين قدرة المحطات وفعالية الوقود وسياسات الإنتاج والترشيد الخضراء :

$$B^2X^2 + Y = F + B^1X^1$$

$$X^2 13,132 + X^1 (10,868) + 181854189,7 =$$

زيادة السياسات تؤدي إلى تقليل استخدام المحطات بـ ١٥,٨٦٨ بافتراض ثبات قدرة التجهيز للوقود ، العلاقة عكسية بين زيادة السياسات وقدرة المحطات على التوليد مما يؤدي إلى زيادة الفائض في المحطات .

زيادة السياسات تزيد قدرات الوقود المستخدم بمقدار ١٣,١٣٢ بافتراض ثبات قدرة المحطات ، العلاقة طردية بين زيادة السياسات وقدرة الوقود لتوليد الطاقة الكهربائية .

العلاقة بين سياسات إنتاج الطاقة الكهربائية وأعداد المولدات والتلوث :

$$(X^2 11220,12) + (X^1 1022,012) + 178861060,13 = Y$$

زيادة السياسات تؤدي إلى تقليل في أعداد المولدات بـ ١٥٢٢ بافتراض ثبات تجهيز الطاقة، العلاقة عكسية بين زيادة السياسات وأعداد المولدات مما يؤدي إلى إنهاء استخدام المولدات في محافظة بغداد .

زيادة السياسات تقلل التلوث الناتج من المحطات بمقدار ١١٢٢٠ لكل وحدة واحدة ، العلاقة عكسية بين زيادة السياسات ومقدار الانبعاث مما يخفف من التلوث الناتج لغاز ثاني السيد الكربون

المصدر : الباحث

٣-٨- المنافع المتحققة بعد تطبيق سياسات الطاقة الخضراء في محافظة

بغداد:

تتضمن المنافع الآتية :

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات:

- ١- إن مفهوم الاقتصاد الأخضر نشأ نتيجة التأثيرات السلبية المتركمة والأزمات العالمية التي سببها نمط الاقتصاد التقليدي من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية .
- ٢- الاقتصاد الأخضر يدمج تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن خطط التنمية .
- ٣- يحقق الاقتصاد الأخضر أهدافاً اجتماعية كبيرة تكمن في تحسين رفاهية البشر وتحقيق

الإنصاف والمساواة الاجتماعية وتوفير الحاجات الأساسية للبشر من الغذاء والماء والعمل ويقضي على البطالة وكل مظاهر الفقر .

٤- يحقق الاقتصاد الأخضر أهدافاً بيئية تكمن في الأنماط الاقتصادية المنخفضة الكربون والقليلة الآثار البيئية ويحقق المرونة تجاه تغيرات المناخ الحالية ويحافظ على التنوع الإحيائي والنظم الايكولوجية .

٥- الاقتصاد الأخضر يقضي على مخاطر الأزمات العالمية الحالية والمستقبلية من أزمات مالية وأزمة البطالة وأزمة الغذاء والماء وأزمة الطاقة وأزمة المناخ والبيئة .

٦- إن سياسة إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة بغداد تسبب استهلاكاً عالياً للطاقة بلغ نسبة ٣٣٪ من إجمالي الاستهلاك وتخصيص مالي كبير وانبعثات عالية وعجز في توفير الطاقة بنسبة ٥٧٪ .

٧- عدم كفاءة الوقود المستعمل في توليد الطاقة الكهربائية مما يسبب قله في الإنتاج وتلوثاً عالياً واستنزاف الطاقة وزيادة الصيانة للمحطات وتقليل العمر الافتراضي للمحطات .

٨- إن فحص النمط الحالي لسياسات إنتاج الطاقة الكهربائية تشير إلى عدم تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية لخطط التنمية الحالية والمستقبلية .

٩- إن البدائل المتاحة للمواطنين في الحصول على الطاقة الكهربائية التي تتضمن المولدات الأهلية والمنزلية تؤثر بشكل كبير في استنزاف الموارد ومكلفة للأسرة في محافظة بغداد فضلا عن الآثار البيئية العالية من الانبعثات والتأثيرات الصحية على المجتمع .

التوصيات :

١- ضرورة تغيير السياسات الحالية المعتمدة في قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية والتوجه نحو سياسات الاقتصاد الأخضر الذي أثبتت نجاحها عالمياً والتخلص من التأثيرات السلبية لخطط التنمية التقليدية .

٢- اعتماد منهجية واضحة في التحول إلى إستراتيجية الاقتصاد الأخضر في قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية لما له من تأثيرات سلبية اقتصادية واجتماعية وبيئية في محافظة بغداد .

٣- سن القوانين والتشريعات التي تعزز التحول السليم والناجح إلى الطاقة الخضراء في محافظة بغداد .

٤- اعتماد سياسات الاقتصاد الأخضر في تخضير قطاع الطاقة التي تشمل :

*تحقيق الكفاءة في نوعية الوقود واستعمال الوقود الغازي المطابق لمواصفات محطات الإنتاج من أجل ضمان تجهيز عالي للطاقة .

*تنويع مصادر الطاقة والاعتماد على مصادر الطاقة الطبيعية (الألواح الشمسية، والرياح، والمد

والجزر، وطاقة الكتلة الحيوية) .

- *إلغاء المحطات الحرارية والديزل المستنزفة للطاقة والخارجة عن الخدمة ونقل المحطات الغازية التي تقع ضمن المناطق السكنية في مواقع بديلة بحسب المعايير البيئية المتبعة .
- *استعمال سياسات التسعير التي تضمن تخفيض الاستهلاك .
- *استعمال سياسات الترشيد من خلال تغيير نوعي للأجهزة المنزلية المستهلكة.

المصادر :

- المنتدى العربي للبيئة والتنمية: الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير، بيروت ، لبنان ، ٢٠١١م .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا : الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١١ .
- ESCWA ، دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣ .
- موللي سكوت Molly Scott Cato: الاقتصاد الأخضر مقدمة في النظرية والسياسة والتطبيق، ترجمة علا أحمد ، مؤسسة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠ .
- UNEP ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة: المشروع الأخضر العالمي الجديد، موجز السياسات، ٢٠٠٩م .
- UNEP ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة: نحو اقتصاد اخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لواقعي السياسات، فرنسا ، ٢٠١١ .
- UNEP , برنامج الامم المتحدة للبيئة : ورقة سياق الاقتصاد الاخضر ، نيروبي ، ٢٠١١ .
- UNEP , برنامج الامم المتحدة للبيئة : ورقة الاقتصاد الاخضر ، نيروبي ، ٢٠١٢ .
- UNEP , برنامج الامم المتحدة للبيئة : الاقتصاد الاخضر , المؤشرات والقياسات ، سويسرا ، جنيف ، ٢٠١٢ .
- UNEO, تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو: التنمية المستدامة A.93.I.8, المجلد الأول: ١، المرفق الأول، ١٩٩٢ .
- Douthwaite , R.S : The Growth Illusion , Green Books , Devon. 1992-
- Jacobs , M : The Green Economy , Pluto press , London. 1991 -

- Bowen, A., & Fankhauser, S. : The Green Growth Narrative: Paradigm Shift or Just Spin? Global Environmental Change,2011.
- OECD: Towards Green Growth Monitoring Progress, OECD Indicators. Paris. Available from,2011 .
- FITZGERALD ,Joan : Emerald Cities ,Urban Sustainability and Economic - Development, Oxford , University press ,2010

الملاحظة الاخيرة :

- ١- تعريف العتبة : هو الحد الذي يتطلب تكاليف اضافية للتنمية عند الوصول اليه .
- ٢- الكهرباء الاجمالية المنتجة : تكون بوحدة قياس (ميكاواط / ساعة) .
الكيلو واط = ١٠٠٠ واط ، الميكا واط = ١٠٠٠ كيلو واط ، الكيكا أو الغيغا واط = ١٠٠٠٠ ميكا واط .
- ٣- تشمل محطة توزيع الكرخ : جهة الكرخ من مدينة بغداد وقضاء الطارمية والتاجي وابوغريب والمحمودية ، اما محطة توزيع الرصافة فتشمل جهة الرصافة في مدينة بغداد وقضاء الراشدية والحسينية ، اما محطة توزيع الصدر فتشمل مدينة الصدر والأمين وقضاء النهروان .
- ٤- تشمل النفقات الحاكمة (البطاقة التموينية ، تمويل الانتخابات، الأدوية ، هيئة الحج ، دعم محصول الحنطة والشعير) .
- ٥- الدورة المركبة : هي إضافة محطة كهرومائية (حرارية) إلى المحطة الغازية ضمن نفس الدورة حيث تكون الانبعاثات التي تخرج من المحطة الغازية بدرجة حرارة ٣٠٠ درجة مئوية تحول إلى تسخين المياه لتحرك التوربين ضمن محطة مركبة وبذلك لا يستهلك وقود في الحرارة لتسخين المياه ويقلل من درجة حرارة الانبعاثات المطروحة في الهواء إلى ٢٠٠ درجة مئوية .

Green economy policies in power sector in Bahgdad province

By – Muhammed S. Al-Kuraishi & Khaldoon Abdul-kader

Abstract:

The research study the concept of the green economy as one of the modern policies that integrate economic, social and environmental considerations into development plans and its role in getting rid of the negative effects of the plans and traditional spatial development, including the problem of the depletion of energy and its consequences and policies of the green economy in the transition to green energy in the province of Bahgdad, and this research problem is: the negative effects of the weakness of the integration of environmental and social considerations into development strategies spatial in electric power production in the province of Bahgdad as a result of the lack of

environmental and socio-economic integration in the spatial development of the energy sector plans, the goal of research: the study of the importance of the green economy in spatial development plans and study the integration of social dimensions in environmental and development plans to achieve sustainable development spatial reduce the negative effects resulting from the spatial development strategy for the energy sector, research hypothesis: the green economy is the best development policy that takes economic, social and environmental dimensions in their development plans and check local development.

Delving into the theoretical framework of the research study of the green economy concept, objectives and reasons of evolution achieved and the benefits of the application of this system and policies of green energy, eat the operational framework of the research study and the reality of the production of electric power sector in the province of Bahgdad and adopted Find the pattern of comparative analysis descriptive and quantitative between traditional development strategy and the economy Green in the green energy sector in the province of Bahgdad in the research plan under the strategy to shift to green energy in the province of Bahgdad.

Impact of falling in petrol prices over the financial crisis in Iraq

By –Nibrass M. Abbass & Saadoon Abbass

Abstract

The research deals with the risks of low oil prices and their role in the occurrence of financial crises in Iraq, and how they can be addressed through the activation of non-oil sources of income. The research reached a number of conclusions, including that changes in oil prices whether high or low have a significant impact on the budgets state in Iraq and contributed to the emergence of problems and significant repercussions that posed challenges to Governments. As well as a set recommendations aimed at activating especially those related to tax development of productive sectors and the contribution of the private sector.

The relationship between public debt and inflation in the Iraqi economy

by -Haithem A. AL-janabi & Samira F. Shehab

Internal and external debt is associated with the levels of inflation where ,2013-in the Iraqi economy, for different variables during Iraq's 1990 the economy suffered during the 1990s economic embargo which increased indebtedness, after 2003, the corresponding events and destroyed the infrastructure of the economy led to increase debt of the country, Accompanied by high levels of inflation during the 1990s, and try to deflationary monetary .policy to reach out to moderate inflation levels after 2008

Research tries to prove the hypothesis that there is a correlation between the size of public debt and inflation levels in the Iraqi economy using .descriptive and quantitative analysis tools

The high ratio of public debt to GDP for the duration of the research, which was compatible with the inflation of the Iraqi economy, is one of the most important findings of the research, the econometric relationship also demonstrated the ability of inflation factors influencing debt. Research recommended is to try to create a new entry by finding new sources of income .such as encouragement religious tourism to diversify budget revenue

Keywords: Internal public debt, External public debt, Inflation, Hyper .inflation, The consumer price index

Egyptian economy
between internal pressure and international determinants

By - Ekram Abdul-Aziz

Abstract:

The research entitled (The Egyptian economy after the January 2011 revolution between internal pressure and international determinants) contain introduction and three investigation and conclusion. The first section was reviewed to provide a brief history of Arab Republic of Egypt. The second section demonstrated the basic indicators of the Egyptian economy after 2011. While the third section devoted to influencing factors in the Egyptian economy. Finally, the search finished

.with conclusion derived from the subject matter

ABSTRACT

CONTENTS

Intertourism in Arab countreis ,indicators and obstacles .

by- Elham k. Abbass

- Muhammed M. Ibraheem11

Egyptian economy after the January ,2011 revolution.

by - Ikram A. Abdul-Aziz 37

Relation between public debt and monetary inflation in Iraqi economy.

by- Haithem A. AL-janabi

-Samira F. Shehab57

Impact of falling in petrol prices over the financial crisis in Iraq .

by-Nibrass M. Abbass

- Saadoon Abbass71

Green economy policy in power sector in Baghdad province .

by- Muhammed S. Turkey

-Khaldoon Abdul-kader.....97

The Goals and Standard Publishing

The goals of Baytul Hikma

- Baytul Hikma is antellectual and scientific institution with moral entity and financial and administrative independence . Baytul Hikma is in Baghdad . Its goals;
- Studying the history of Iraq and the Arab and Islamic civilization.
- Laying the approach of dialogue between cultures and religions . Thus contributing to concolidate the culture of peace and the values of tolerance and coexistence between individuals and groups.
- Following- up the politiceal and economic global developments and their future effects on Iraq and Arab world.
- Paying attention to reserches and studies related to the issues of social , economic and political phenomena
- Interesting in reserches and studies that enhance the citizen rights and fundamental freedoms and the consolidation of democracy and civil society values.
- peoviding insightsand studies that serve policy and decision - making processes.

Puplishering standard

-The jomal puplishes researches that have not been puplished before . rhe researcher will be informed of decision of puplishing within three months from the date of receipt of the reserch- one copyof the resercher should be sent in Arabic with a summary in English of no more than (200) words. (provided that.

A -The researcher must be printed and saved on CD disk ,double - spaced and printing.

B -Pages should not exceed 200) pages , (double-spaced and printing.

C -All sources and margins should be serially numbered at the end of the paper in double spaces printing.

-The researcher gets a free copy of the Journal that puplished the research.

-Researchers will not to be resturned whether puplished or not.

-The department has the right to puplish the research in accordance with the plan of the Journal edition.



Economic Studies

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Economic Studies In Bayt Al-Hikma

No.(36) Baghdad-2017

Chief Editor

Dr.Falah .H. Thwayni

Secretary Editor

Hussein G. Rasheed

Commity of consultants

Dr. Khaleefa J. Az-zubaidi

Dr. Mahmood M. Dagher

Dr. khalil M. Aj-juburi

Dr. Mohammad S. Alquraishi

Dr. Mudher M. Salih

Dr. Ali S. Az-zubaidi

Dr. Hassan L. kadhim